الأمن المالي

№ 43
سبتمبر/ أيلول 2024

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك "في تي بي"

أندريه كوستين:

"إن كفاءة النظام الوطني لمكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لجميع الأطراف النزيهة العاملة في السوق"

الكلمة الافتتاحية

يوري تشيخانتشين،
مدير هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)،
رئيس هيئة التحرير

القراء الأعزاء!

يسعدني أن أرحب بكم في صفحات العدد الثالث والأربعين من مجلتنا، والذي يسلط الضوء على دور البنوك في ضمان الأمن المالي والقضايا المتعلقة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تعتمد سلامة المواطنين والدولة بأكملها على عمل وحدات الامتثال في البنوك، والتي تضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة المصرفية ومن أجل تقليص المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من الضروري مواصلة تطوير آليات العمل لدى الاستخبارات المالية وممثلي القطاع الخاص، وتعزيز التواصل بين جميع الأطراف الفاعلة في النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال.

وفي هذا الإطار، يعمل مجلس الامتثال والمجلس الدولي للامتثال بشكل مستمر، حيث يجتمعان بالخبراء والمؤسسات المتخصصة من الدول الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتحقيق الأهداف المرجوة.

وتجدر الإشارة إلى الدور البارز الذي تضطلع به الجهات التنظيمية الوطنية والمؤسسات المصرفية في تعزيز الأمن المالي، ورفع مستوى الوعي المالي لدى الجمهور، والحد من انخراط الأفراد في أنشطة اقتصاد الظل. وقد نشأت في الآونة الأخيرة مخططات احتيالية جديدة تستخدم العملات الرقمية وتوظف أشخاصًا بصفتهم "وسطاء" لإجراء عمليات تحويل الأموال أو سحبها نقدًا.

وتلعب المؤسسات المالية دورًا حيويًا في الكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عن أي تهديدات محتملة في ظل الظروف الراهنة. وبالتالي، بحلول نهاية عام 2023، زادت سرعة تقديم البلاغات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة بنسبة 18%، وارتفع عدد ا البلاغات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة التي تركز على مناطق المخاطر ثلاث مرات. علاوة على ذلك، ورد إلى هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) أكثر من 200 ألف بلاغ عن معاملات مالية مشبوهة مرتبطة بتداول الأصول الرقمية بقيمة تفوق 26 مليار روبل روسي.

أصدقائي الكرام، أتمنى أن تجدوا في مجلة "الأمن المالي" مصدرًا غنيًا بالمعلومات المفيدة الجديدة، ستطلعون على صفحاتها على أحدث الأساليب التي تتبعها البنوك لكشف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكيفية تعزيز التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى التعاون الدولي في هذا الشأن.

المحتويات

6 **أندريه كوستين**
"نجحت روسيا في إقامة نظام فعال حقًا لمواجهة التدفقات المالية الإجرامية"

12 **غالينا بوبريشيفا**
الحوار والشراكة هما العمود الفقري لتعزيز الكفاءات في مجال الأمن المالي

الشراكة بين القطاعين العام والخاص: أساس الأمن المالي

15 **ماكسات شاغداروف**
جمهورية كازاخستان: دور البنوك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

18 **إركين نوروف**
انطلاقة جديدة في مجال مراقبة العمليات المالية كعنصر حيوي في حماية الأمن المالي للدولة، وفقًا لوجهة نظر بنك "في تي بي"

24 موسكو تستضيف برنامج "الجيل الجديد - 2024"، الذي جمع ضباطًا من ثماني دول يعملون في مجال الاستخبارات المالية

29 **أناتولي كوزلاشكوف**
السعي لزيادة الشفافية في القطاع المالي والائتماني هو أمر بالغ الأهمية للجميع

30 **الكسندر كوريانوف، نازيركي جامبيس، يانا بايراشنايا**
الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي حجر الزاوية في بناء نظام فعال لمكافحة غسل الأموال

36 **حليم ميرزواليف**
التعاون بين الأجهزة الحكومية في جمهورية طاجيكستان في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

39 **ميخائيل برونين**
مسابقات المحللين كأداة لتطوير خبرات الأقسام المعنية بمراقبة الأنشطة المالية

الشراكة بين القطاعين العام والخاص: أساس الأمن المالي

43 **ميخائيل ماموتا**
البنك المركزي الروسي يحرس الأمن المالي: حول الإجراءات التنظيمية لحماية المواطنين من حيل المحتالين

6 **أندريه كوستين**
"نجحت روسيا في إقامة نظام فعال حقًا لمواجهة التدفقات المالية الإجرامية"

24 **موسكو تستضيف برنامج "الجيل الجديد - 2024"، الذي جمع ضباطًا من ثماني دول يعملون في مجال الاستخبارات المالية**

15 **ماكسات شاغداروف**
جمهورية كازاخستان: دور البنوك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

45 غاريغين توسونيان
باتت البنوك أكثر مهارة في الكشف السريع عن المعاملات المشبوهة واتخاذ الإجراءات اللازمة

48 لاريسا زالوميخينا
أي المصائب تنتظر "وسطاء" المعاملات المالية المشبوهة؟ كيف تحمي نفسك من الانزلاق إلى عالم المعاملات المالية المشبوهة

50 سفيتلانا تولكاتشيفا
الأمان المالي لمستخدمي الخدمات المالية

التكنولوجيات الجديدة للبنوك كأداة للحد من التهديدات المالية

53 دميتري غرونين، إليزافيتا ديميدوفا، دميتري وكروفسكي
الحد من أنواع المعاملات التجارية غير القانونية التي تتم عبر المنصات الإلكترونية للدفع

57 نيكيتا تشوغونوف
آفاق الخدمات البيومترية ودورها في تعزيز أمن عملاء البنوك

60 الكسندر سكوتين، ماريا شيرباكوفا
التقيد بالقوانين المنظمة للعملات المشفرة: التجارب الأولى والآفاق المستقبلية

64 غالينا كوزنتسوفا
الاعتماد على نماذج التعلم الآلي في عمليات الامتثال يساهم في الحد من الأخطاء البشرية

منبر المتخصصين الشباب

67 نور سلطان كوجونازاروفا
الأولمبياد الدولي للأمن المالي: بوابة نحو مستقبل مهني واعد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أخبار نظام مكافحة غسل الأموال

70
نيويورك: ألقى السيد يوري تشيخانتشين، رئيس مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كلمة في إحدى فعاليات الأمم المتحدة

أخبار نظام مكافحة غسل الأموال

70
موسكو: اجتماعات ثنائية بين ممثلي هيئة الرقابة المالية الروسية ونظرائهم في الخارج

70
مراكش: المكتب الإقليمي للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في المغرب ينظم دورة تدريبية حول مكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية

71
يريفان: أقيمت في العاصمة الأرمنية فعاليات تدريبية مشتركة لتبادل الخبرات العملية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

71
أوزبكستان: انعقاد مؤتمر بلدان رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب ومؤتمرًا دوليًا علميًا عمليًا لمنظمة التعاون الأمني الإقليمي – منظمة شنغهاي للتعاون

71
فيينا: فعالية خاصة لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة

12
غالينا بوبريشيفا
الحوار والشراكة هما العمود الفقري لتعزيز الكفاءات في مجال الأمن المالي

29
أناتولي كوزلاشكوف
السعي لزيادة الشفافية في القطاع المالي والائتماني هو أمر بالغ الأهمية للجميع

70
مراكش: المكتب الإقليمي للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في المغرب ينظم دورة تدريبية حول مكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية

أندريه كوستين:

" نجحت روسيا في إقامة نظام فعال حقًا لمواجهة التدفقات المالية الإجرامية"

تزداد مسؤولية البنوك بوصفها "حراس التدفقات النقدية" عامًا بعد عام. بلغ حجم العمليات التي قام بها عملاء بنك "في تي بي" والتي تصنف على أنها مشكوك فيها 155 مليار روبل خلال العام الماضي فقط، وذلك وفقًا لما أعلنه الرئيس والرئيس التنفيذي لبنك في تي بي، أندريه كوستين. وفي مقابلة حصرية مع مجلة "الأمن المالي"، تحدث عن التعاون مع الجهات التنظيمية والرقابية، والعمل على تعزيز الآليات الوطنية للرقابة المالية، وتدابير الكشف عن المعاملات المشبوهة

— أندريه ليونيدوفيتش، بنك "في تي في"، هو أحد الركائز الأساسية للنظام المالي الروسي. لهذا السبب بالذات، يلعب البنك دورًا حيويًا في ضمان الأمن المالي، فهو يتمتع بخبرة واسعة في هذا المجال. ما هي الإنجازات التي تم تحقيقها منذ بدء تشكيل النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال؟

— يسعدني أن أرحب بقراء مجلة "الأمن المالي" الكرام، وأن أتيح لهم الفرصة للاستفادة من خبرة بنك "في تي بي" الواسعة في هذا المجال.

لطالما كانت مجلتكم، على مدى أكثر من عقد من الزمان، المنصة المفضلة للكثيرين لتبادل الخبرات والمعارف حول أفضل الممارسات في مجال الأمن المالي، كما أنها تقدم تحليلات معمقة لأبرز التوجهات والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي.

وأُعرب عن تقديري الشديد لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة جمهور هذه المجلة المتميز بوجود نخبة من الخبراء في مجالات الإدارة العامة والبحث العلمي والتعليم والأعمال.

الأمن المالي هو ركن أساسي من أركان استقرار الاقتصاد ككل. إن استدامة وفعالية الهياكل الوطنية المعنية بمكافحة الجرائم المالية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لجميع الأطراف العاملة في السوق بمسؤولية، حيث تساهم في زيادة الشفافية وتعتبر مؤشرًا أساسيًا لصحة القطاع المالي.

بفضل الجهود المتضافرة بين السلطات التنفيذية والجهة الرقابية والمؤسسات المصرفية، تحت إشراف هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، تمكنت روسيا من إنشاء نظام متكامل وفعال لمكافحة التدفقات المالية الإجرامية.

تشهد التقييمات الدولية الموضوعية على

جودة وفعالية النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال الذي تم إنشاؤه في بلدنا، والذي قطع شوطًا طويلًا خلال العقدين الماضيين. كما هو معروف، دخلت روسيا الاتحادية في عام 2019 ضمن أفضل خمس دول في تصنيف فعالية مجموعة العمل المالي.

أشاطر إدارة هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) الرأي بأن 90% من البنوك في روسيا تمارس أعمالها بمسؤولية وشفافية. وذلك على الرغم من التحديات التي فرضتها العقوبات، والتي دفعت بعض العملاء للبحث عن حلول خارج نطاق أكبر البنوك. إن هذا المستوى العالي من الشفافية هو نتيجة طبيعية لعمل دؤوب استمر لسنوات عديدة لتعزيز الأنظمة الوطنية للرقابة المالية.

— ما هي آلية التعاون بين بنك "في تي بي" والهيئات التنظيمية والرقابية المعنية بالأمن المالي، وعلى رأسها هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والبنك المركزي الروسي؟

— إن علاقتنا التعاونية قوية ومتجذرة، ونعمل جاهدين على تطويرها بشكل مستمر.

وتشهد المهام المنوطة بنا تطورًا متسارعًا في التعقيد والشمولية مع مرور الأعوام، مما يستدعي زيادة في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتق البنوك باعتبارها "حراس التدفقات النقدية"، وهو التوصيف المتعارف عليه في الأدبيات الدولية المتخصصة في الرقابة المالية. وهذه العملية، للأسف، موضوعية إلى حد كبير - الطرف الآخر لا يقف مكتوف الأيدي، بل يعمل على تطوير وتحسين أدواته الإجرامية وتوسيع نطاقها.

لأوضح النقطة بشكل أكثر تفصيلاً، لنأخذ مثالًا: قبل عقد من الزمان، كان بنك "في تي بي" يخضع لما مجموعه 29 نوعًا أو رمزًا مختلفًا من عمليات المراقبة الإلزامية، أما اليوم، فقد ارتفع هذا العدد إلى 75 نوعًا أو رمزًا. وبلغ حجم العمليات التي قام بها عملاؤنا والتي تصنف على أنها مشبوهة 8 مليارات روبل في عام 2018، بينما تم تحديد عمليات مشبوهة بقيمة 155 مليار روبل في عام 2023.

وبصفته مؤسسة مالية رئيسية، يلعب بنك "في تي بي" دورًا نشطًا في تعزيز الأجندة الوطنية المتعلقة بالأمن المالي. فنحن نتبنى نهجًا استباقيًا من خلال التعاون الوثيق مع الجهات المعنية المتخصصة، متجاوزين بذلك الإطار المعتاد للمتطلبات الرقابية.

كما نشارك بشكل منهجي في التحقيقات والمشاريع التجريبية التي تنفذها هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ). على سبيل المثال، خلال فترة تفشي الوباء، تم تتبع إنفاق الأموال الحكومية والمحلية بشكل دقيق للتأكد من استخدامها في الأغراض المخصصة لها، وتم تعديل جميع إمكانيات البنك لتناسب المتطلبات الجديدة.

ونحن الآن نؤدي دورًا فعالًا في مبادرة تجريبية لمواجهة الاتجار بالمخدرات، حيث نقدم معلومات استخباراتية إضافية تتعلق بمواقع ويب وقنوات تيليجرام ومحافظ رقمية مرتبطة بهذه التجارة، إلى جانب التقارير المعهودة عن المعاملات المشبوهة.

نقوم بوضع وتقديم تصنيفات وأنماط جديدة للعمليات المشبوهة للعملاء إلى هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) بشكل ربع سنوي، وهي العمليات التي انتشرت بشكل كبير أو أصبحت شائعة في الوقت الحالي.

وقد أجرينا تحقيقات نالت استحسانًا عالميًا وصنفتها مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كأفضل تحقيقات مالية لهذا العام.

نشارك بشكل منهجي في التحقيقات والمشاريع التجريبية التي تنفذها هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ). على سبيل المثال، خلال فترة تفشي الوباء، تم تتبع إنفاق الأموال الحكومية والمحلية بشكل دقيق للتأكد من استخدامها في الأغراض المخصصة لها، وتم تعديل جميع إمكانيات البنك لتناسب المتطلبات الجديدة.

وسأذكر بعض المؤشرات الأخرى التي تعكس حجم تفاعلاتنا وكثافتها مع الهيئات التنظيمية والرقابية: في عام 2023، أرسل بنك "في تي بي" أكثر من 13 مليون إشعار إلزامي، وعالج ما يقرب من 9 آلاف طلب من هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والبنك المركزي الروسي (بما في ذلك الطلبات العاجلة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع)، وأجرى 120 فحصًا لقاعدة بيانات العملاء في إطار تحديث قوائم الأشخاص المرتبطين بالإرهاب.

وتتمثل إحدى نتائج هذا العمل المكثف في انخفاض كبير بشكل ملحوظ في معاملات العملاء المصنفة على أنها مشبوهة مقارنة بالمعدل العام في القطاع: حيث وصلت النسبة في بنك " في تي بي" إلى 27% بينما بلغت 12% في القطاع بأكمله خلال عام 2023.

— ما هي أهمية دور بنك "في تي بي" في تعزيز الأمن المالي من منظور التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟

— ربما يكون من المناسب البدء بذكر أن الأهداف الرئيسية في مجال الأمن المالي هي منع توسع القطاع الموازي وضمان استخدام الأموال العامة بشكل شفاف. ومن الجلي أن حجم الأموال المتداولة في القطاع الموازي يعرقل عمل الأنظمة الاقتصادية بشكل كبير.

وما يلقي الضوء على جدية المشكلة أن بنك "في تي بي" قد رفض تنفيذ عمليات مالية مشكوك فيها بقيمة 132 مليار روبل تقريبًا، والتي كان من المفترض أن تتم من حسابات عملاء البنك لصالح أطراف أخرى متعاقدة معهم خلال العام الماضي. لتوضيح مدى ضخامة هذا المبلغ، يمكن القول إن قيمته تفوق ضعف المبلغ الذي استثمر في

المرحلة الأولى لتطوير مطار "بولكوفو"، والتي نفذتها مجموعة في تي بي.

تعد كفاءة النظام الوطني لضمان الأمن المالي عامل رئيسي في ثقة المواطنين والشركات بأداء المؤسسات الحكومية. لا يتعلق الأمر فقط بثقة الناس في البنوك وقدرتها على تمويل القطاعات الاقتصادية الحقيقية. بل يشمل أيضًا المخاطر المرتبطة باستخدام القنوات الرقمية في المعاملات المالية. وفي ظل الظروف المعاصرة، هذا الشرط يعد أساسيًا لتحقيق النمو.

واليوم، الثقة الرقمية هي شرط أساسي لبناء اقتصاد مزدهر. وبناءً على تكليف من الرئيس الروسي، تعمل الحكومة حاليًا على إطلاق مشروع وطني طموح باسم "اقتصاد البيانات"، والذي سيأتي خلفًا لمشروع "الاقتصاد الرقمي" الحالي الذي ستُختتم أعماله في نهاية العام الجاري. ولا يتعلق الأمر بتغيير الشعار وحسب، بل بتحول جذري في الطرق المتبعة، مع التركيز بشكل أكبر على استغلال البيانات وحمايتها كمورد حيوي للنمو المستقبلي.

وتساهم البنوك الروسية الرائدة، وعلى رأسها بنك "في تي بي"، بشكل فعال في تشكيل اقتصاد البيانات على عدة مجالات، بما في ذلك مسار الأمن المالي بالطبع.

— ما هي الأدوات والممارسات الفضلى التي تمكن بنك "في تي بي" من التعامل بفعالية مع التحديات في مجال الأمن المالي؟

— نشهد اليوم تحولًا ملحوظًا في أساليب تنفيذ العمليات غير المشروعة، بدلًا من الاعتماد على التحويلات البنكية التقليدية، انتقلت هذه العمليات إلى استخدام طرق دفع حديثة مثل التحويلات عبر الهاتف المحمول والتحويلات بين البطاقات والتحويلات إلى محافظ العملات المشفرة.

لهذا السبب، تعتمد البنوك بشكل أساسي على أنظمة التحليل الآلي للبيانات لفحص سلوك العملاء ومعاملاتهم بغرض الكشف عن أي مخالفات قانونية.

إذ يقوم خبراء بنك "في تي بي" يوميًا بتحليل حوالي 18 مليون معاملة مالية واردة وصادرة بغرض الرصد المالي. ولا شك أن تحقيق ذلك كان ليصبح أمرًا عسير المنال لولا توظيف أقصى قدر من الأتمتة والاعتماد على الذكاء الاصطناعي.

ويراقب البنك على مدار الساعة المواقع الإلكترونية المشبوهة ويقوم بحجبها لمنع العملاء من الوقوع ضحية للاحتيال الإلكتروني.

لقد كان بنك " في تي بي" من أوائل المؤسسات التي وضعت نظامًا جديدًا لمراقبة التدفقات المالية في الكازينوهات عبر الإنترنت ومكاتب المراهنات ومنصات تداول العملات المشفرة، وهو نظام لم يكن مستخدمًا من قبل. ففي عام 2023، أجرينا تحليلاً لأكثر من 6 آلاف موقع افتراضي أساسي لأنظمة مشابهة.

يقوم خبراء بنك "في تي بي" يوميًا بتحليل حوالي 18 مليون معاملة مالية واردة وصادرة بغرض الرصد المالي. ولا شك أن تحقيق ذلك كان ليصبح أمرًا عسير المنال لولا توظيف أقصى قدر من الأتمتة والاعتماد على الذكاء الاصطناعي.

ونشهد في الآونة الأخيرة تركيزًا متزايدًا على اكتشاف العملاء المشبوهين المعروفين باسم "الوسطاء"، أصحاب الحسابات الذين يستخدمهم المجرمون لتنفيذ عملياتهم الإجرامية. وعلى مدار عام 2023 ونصف العام الأول من 2024، تمكن بنك "في تي بي" من رصد أكثر من 93 ألف عميل متورط في أنشطة احتيالية، وتمكن من حجز أرصدة تفوق 1.5 مليار روبل من الأموال المسروقة في حساباتهم.

ونظرًا لنجاحنا في منع عمليات مالية مشبوهة بقيمة 4.5 مليار روبل خلال العام ونصف العام الماضيين، والتي كانت ستنفذ بواسطة أشخاص يعملون بصفتهم "وسطاء"، فإن دورنا كبنك في مكافحة هذه العمليات كان بالغ الأثر.

— لقد أشرتم إلى أن الذكاء الاصطناعي أداة أساسية في رصد المعاملات المالية المشبوهة. هل حقق بنك "في تي بي" نجاحات ملحوظة في هذا المجال؟

— يستخدم بنك "في تي بي" تقنيات تحليل البيانات الضخمة ودمج النماذج الرياضية في عمليات المراقبة المالية منذ عام 2018.

ومن أوائل التطبيقات العملية لهذه التقنيات هو إمكانية فتح حسابات للعملاء الجدد من الشركات بشكل آلي دون الحاجة إلى تدخل مباشر من موظف البنك.

إذ تقوم الآلة باتخاذ القرار بناءً على نموذج تقييمي متطور يحلل أكثر من 50 معيارًا تتعلق بالعميل من مصادر متنوعة، وهذا النموذج قادر على كشف أي انحرافات غير اعتيادية في السلوك المالي للعميل وتحديد المخاطر المحتملة التي قد تنشأ عن ذلك.

وبفضل تطبيق نظام التقييم الآلي، تمكنّا من اتخاذ قرارات إيجابية تلقائية بنسبة 90% فيما يتعلق بقبول الشركات كعملاء. إذ يتخذ القرار خلال 3 ثوانٍ على الأكثر.

علاوة على ذلك، يسعى البنك بشكل مستمر إلى تطوير وتحسين عمليات الكشف عن المعاملات المشبوهة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. فهي قادرة على تحليل تدفق المعاملات المالية لكل عميل على حدة وبشكل آني.

ويساهم دمج الذكاء الاصطناعي في إمكانية استغلال كافة المعارف المتاحة لدى البنك حول العميل، وذلك لتمييز السلوك الاعتيادي للعميل عما هو غير اعتيادي وبالتالي الكشف عن العمليات الاحتيالية بشكل أكثر دقة.

ووفقًا للإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي الروسي، سجل عدد العمليات

المصرفية التي تتم بدون موافقة أصحابها زيادة مطردة خلال السنوات السبع الأخيرة، حيث ارتفع من حوالي 300 ألف عملية إلى أكثر من مليار عملية سنويًا، ونتيجة لذلك، ارتفعت الخسائر المالية بشكل كبير، حيث زادت بنسبة تقارب 16 ضعفًا.

وبفضل نظام الحماية المتطور الذي طوره بنك "في تي بي" لمكافحة عمليات الاحتيال، تمكن البنك في عام 2023 من حماية حوالي 11 مليار روبل في حسابات عملائه الأفراد. وأظهرت نتائج أعمال بنك "في تي بي" للنصف الأول من عام 2024 اكتشاف أكثر من 6 ملايين عملية مشبوهة، مما أدى إلى حماية مبالغ مالية تزيد عن 4.8 مليار روبل من أموال العملاء.

ووفقًا لتقديراتنا، فإن التحليل المكثف للبيانات الداخلية للبنك يسمح بالكشف عن عدد أكبر من حالات الاحتيال بنسبة 50% مقارنة بالطرق التقليدية، وفي المستقبل القريب نخطط لاستخدام ما يسمى - "التعلم الآلي" (Automated Machine Learning) خلال العام الحالي، حيث تقوم نماذج الذكاء الاصطناعي بتدريب وتحديث نفسها باستمرار بهدف الكشف عن حالات الاحتيال.إن المشروع الضخم والمبتكر لبنك "في تي بي" يهدف إلى تطوير تقنية متقدمة لدمج البيانات بطريقة آمنة وموثوقة. وهذا ما يُسمى - "المحفظة المشفرة المعزولة"، وهي تقنية فريدة من نوعها في بلدنا حتى الآن. إذ تتيح هذه التقنية تجميع البيانات من مصادر مختلفة دون المساس بسلامتها، مما يساهم في مكافحة الجرائم المالية التي تستهدف عملاء البنوك.

على سبيل المثال، يسمح استخدام تقنية الحوسبة الآمنة "المحفظة المشفرة المعزولة" لدمج بيانات البنوك وشركات الاتصالات بتحديد مؤشرات سلوك غير طبيعي، مثل المكالمات الطويلة مع أرقام غير مسجلة أو تلقي عدد كبير من المكالمات والرسائل النصية، وهذا بدوره يسمح بتحديد حالات الاحتيال التي يتعرض لها العملاء بشكل أكثر دقة.

— ما هي الديناميكية التي يلاحظها البنك فيما يتعلق بالاحتيال والأدوات التي يستخدمها المجرمون، مثل الهندسة الاجتماعية؟ ما هي أفضل الوسائل الحديثة للحفاظ على الأمن والأمان؟

— تتميز هذه السنة بزيادة كبيرة في حالات الاحتيال التي تتم من خلال الحصول على الأموال نقدًا في المكاتب. ففي العام الماضي، كانت نسبة 75% من

بفضل تطبيق نظام التقييم الآلي، تمكنّا من اتخاذ قرارات إيجابية تلقائية بنسبة 90% فيما يتعلق بقبول الشركات كعملاء. إذ يتخذ القرار خلال 3 ثوانٍ على الأكثر.

مشكلة الأمن المالي هي لعبة القط والفأر، حيث التهديدات المالية تتجدد باستمرار. لا يتردد المحتالون في استغلال الأحداث الجارية في الأخبار، مستخدمين أساليب أكثر دهاءً للوصول إلى أموال العملاء.

عمليات اختلاس الأموال تتم عبر القنوات الإلكترونية، بينما كانت النسبة المتبقية 25% تتم عبر المكاتب، أما الآن، فقد انعكس الوضع تمامًا.

ما هي الإجراءات التي يمكن للبنك تقديمها في هذه الحالة؟ فيما يتعلق بعملائنا، نقوم بمراقبة أنماطهم المالية غير المعتادة بشكل شامل (360 درجة)، ونقوم بإخطارهم بشكل استباقي بأي مخاطر محتملة عبر جميع القنوات المتاحة.

ولكن حتى هذه الرعاية الشديدة لا توفر حماية كاملة. يلجأ المجرمون الإلكترونيون حاليًا إلى استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الهجينة التي تجمع بين التصيد الاحتيالي وسرقة البيانات الشخصية والتزييف العميق، بهدف التلاعب بسلوك الأفراد بشكل مباشر.

وغالبًا ما يقع العملاء ضحايا للخداع الاجتماعي لأنهم لا يفهمون آلية عمل المنتجات المصرفية بشكل كامل. على سبيل المثال، رمز التحقق الذي يرسل عبر الرسائل النصية القصيرة (SMS) يقتصر على معاملات السحب فقط، ولا يتم إرسال أي رمز لمعاملات الإيداع. أو بعبارة أخرى، الحساب الأكثر أمانًا هو الحساب الذي قمت بفتحه شخصيًا وليس حسابًا فتحه شخص آخر لا تعرفه، وما إلى ذلك.

نحن نعمل على إطلاع عملائنا وشركائنا ووسائل الإعلام بشكل مستمر على أحدث الأساليب والحيل التي يلجأ إليها المحتالون. وعلى مدار العام والنصف الماضيين، حرص البنك على إصدار أكثر من 50 بيانًا صحفيًا مفصلًا حول هذا الموضوع بالتحديد.

مشكلة الأمن المالي هي لعبة القط والفأر، حيث التهديدات المالية تتجدد باستمرار. يلجأ المحتالون إلى أساليب احتيالية متطورة بشكل متزايد

ولا يترددون في استغلال الأحداث الجارية في الأخبار، مستخدمين أساليب أكثر دهاءً للوصول إلى أموال العملاء.

وعلى كل عميل بنكي أن يتبنى نهجًا استباقيًا في إدارة شؤونه المالية. بادئ ذي بدء، أود أن أشدد على أهمية استخدام كلمات مرور معقدة والتحقق المزدوج للهوية، وإدارة موافقات معالجة واستخدام البيانات الشخصية بحذر، والقيام بفحوصات دورية للموارد الهامة وتاريخ الائتمان الخاص بك، وكذلك مراقبة إعدادات الهواتف الذكية والحسابات، كما أدعو الجميع إلى تثبيت التطبيقات التي تشير إليها الروابط الموجودة على المصادر الرسمية فقط، مثل موقع بنك "في تي بي".

والنصيحة القديمة الجيدة "كن يقظًا" لم تفقد أهميتها حتى الآن.

— في ظل التحديات والتهديدات المتزايدة التي تواجه النظام المالي، والتي ترتبط بشكل خاص بتطور التكنولوجيا، تزداد أهمية الوعي المالي للأفراد والشركات بشكل كبير لضمان سلامة أموالهم. ما رأيك في هذا الشأن؟

— لقد أصبحت مسألة التثقيف المالي موضوعًا بالغ الأهمية في وقتنا الحالي. وليس من قبيل المصادفة أن الاستراتيجية الوطنية المتخصصة المعتمدة في أكتوبر/تشرين الأول 2023 لا تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي فحسب، كما في الصياغة السابقة، بل تسعى إلى غرس ثقافة مالية راسخة.

ولطالما كان بنك "في تي بي" وعلى مدى سنوات عديدة في طليعة الجهود الرامية لتنفيذ برامج تدريبية شاملة في مجال نشر الثقافة المالية، تستهدف قاعدة عملائه وكافة شرائح المجتمع، وفي إطار جهوده هذه، كان أحد المؤسسين الأساسيين لجمعية مهنية متخصصة في هذا المجال في عام 2019.

ومن بين المبادرات التي يدعمها بنك "في تي بي"، نجد الأولمبياد الدولي للأمن المالي الذي يقام في مدينة سوتشي في المنطقة الفيدرالية "سيريوس"، والذي سيُعقد هذا العام للمرة الرابعة على التوالي، إذ سيجمع 600 تلميذ وطالب من 36 دولة. كما يدعم البنك مبادرة "الأبجدية المالية من "في تي بي"الموجهة للأطفال الصغار، والتي تُبث ضمن برنامج "تصبح على خير يا صغيري"، بالإضافة إلى مشروع "تعزيز الثقافة المالية للأشخاص الذين يعانون من ضعف السمع" بالتعاون مع جمعية مترجمي لغة الإشارة.

كما يقدم البنك للمؤسسات التعليمية برنامجًا تدريبيًا يتكون من 4 وحدات حول الثقافة المالية، حيث تتناول إحدى هذه الوحدات بشكل خاص أمن المعاملات المالية في العالم الرقمي.

علاوة على ذلك، يقدم بنك "في تي بي" منذ عام 2021 خدمة "التأمين ضد الاحتيال" مجانًا لعدد من فئات عملائه، بما في ذلك المتقاعدون ومشاركو العملية العسكرية الخاصة، حيث تغطي هذه الخدمة مجموعة واسعة من المخاطر المحتملة. إذ يسمح هذا البرنامج بتعويض الخسائر المالية التي لا تتجاوز مبلغ 100 ألف روبل. ويتلقى أكثر من مليوني عميل من عملاء بنكنا حماية تأمينية سنوية في إطار خدماتنا.

— باتت البنوك أكثر براعة في اكتشاف المعاملات بالعملات المشفرة. ما هي الإجراءات التي ترونها ضرورية لضمان استخدام هذه العملات بأمان وفعالية؟

— إن الإطار القانوني المنظم لتداول العملات المشفرة لا يزال قيد التطوير، سواء في روسيا أو في الخارج. من الواضح أن ضمان أمن هذه العمليات يتطلب وضوحًا قانونيًا فيما يتعلق بأدوار الأطراف المشاركة في عمليات تداول العملات المشفرة (التعدين، البورصات، العملاء، الجهات الرقابية)، والقيود المفروضة، والمخاطر التي يتعرض لها العملاء (فالعملات المشفرة تتقلب

بشكل أكبر بكثير من العملات التقليدية التي اعتاد عليها العملاء)، بالإضافة إلى توحيد إجراءات الامتثال بين البنوك المختلفة.

لقد تعلمت البنوك الروسية بالفعل كيفية تحديد معاملات العملة المشفرة وتقييم طبيعتها، وتحديد أدوار الأطراف المشاركة فيها.

القانون الاتحادي الذي تم اعتماده في أغسطس/ آب 2024 والذي ينظم قطاع تعدين العملات المشفرة واستخدامها في الأنظمة القانونية التجريبية يفتح الباب أمام البنوك لتطوير أنظمتها المصرفية بما يتوافق مع هذا التطور التكنولوجي.

وقد تم توفير فرص جيدة أيضًا في إطار خدمة "البلوكتشين الشفاف" التي أطلقتها هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والبنك المركزي الروسي بمشاركة بنك "في تي بي". إذ تُمكن هذه الخدمة من إجراء تحقيقات مالية شاملة، وتحديد الأفراد المتورطين في عمليات تحويل العملات المشفرة إلى أموال نقدية، والتي تأتي من غسل الأموال المتحصلة من تجارة المخدرات أو أنشطة إجرامية أخرى أو تستخدم لتمويل الإرهاب.

ولضمان الاستخدام الآمن للعملات المشفرة، من الضروري وجود نظام حكومي للالتزام باللوائح الخاصة بالعملات المشفرة. وهنا أؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه الجهات التنظيمية، مثل هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والبنك المركزي، في عملية إنشائها منذ بدايتها.

— لقد أشرتم إلى قانون تعدين العملات المشفرة، فما هي الآفاق المستقبلية لهذا المجال؟ ما هو تأثير العملات المشفرة على الأعمال الأساسية للبنوك التجارية؟

— لا يزال تأثير المعاملات بالعملات المشفرة على البنوك محدودًا مقارنة بالمعاملات النقدية الإلكترونية، ويعود ذلك إلى قلة حجم هذه المعاملات وعدم استقرار الأطر القانونية المنظمة لها.

القانون الذي نتحدث عنه شرعن عملية التعدين كنشاط اقتصادي، وحدد المتطلبات الأساسية للمشاركين في سوق العملات المشفرة وتشكيل بنيته التحتية الوطنية، ووسّع بشكل كبير إمكانيات استخدام الأصول المالية الرقمية، بما في ذلك الحقوق الرقمية الأجنبية والعملات المستقرة.

وفي حال تم وضع إطار قانوني شامل ينظم جميع جوانب العملات المشفرة، بما في ذلك عمليات تعدينها وتداولها، فستصبح هذه العملات صالحة للاستخدام في المعاملات المالية، بما في ذلك المعاملات المالية العابرة للحدود. ومن المعروف أن التشريع الجديد يسمح بداية من 1 سبتمبر/ أيلول بإجراء المعاملات المالية عبر الحدود باستخدام الأصول الرقمية ضمن إطار تجريبي.

وفي إطار التجربة التي يطلقها البنك المركزي الروسي ويجري العمل عليها حاليًا، يخطط بنك "في تي بي" للمشاركة في استخدام العملات المشفرة لإجراء المعاملات المالية العابرة الحدود.

— أطلق بنك "في تي بي" في صيف عام 2023 مجموعة من المبادرات الطموحة، والتي تهدف إلى إنشاء نظام مالي لما يسمى - "الجنوب العالمي". ما هي أهداف هذه المبادرات؟

— في الواقع، خلال صيف عام 2023، قدم بنك "في تي بي" مقترحًا لتشكيل آليات موازية أو بديلة للنظام المالي الدولي، وقد حظيت هذه المبادرة بدعم من الرئيس وحكومة روسيا الاتحادية.

تتضمن هذه المقترحات خطوات في أربع اتجاهات. أولًا: تطوير وتطبيق أنظمة بديلة للنظام الغربي لنقل الرسائل المالية (بديل لنظام SWIFT). ثانيًا: توسيع شبكة العلاقات المراسلة المباشرة بين البنوك في الدول غير الغربية. ثالثًا: تأسيس مركز دولي بديل لإيداع الأوراق المالية وتسوية المعاملات. رابعًا: إطلاق أدوات جديدة لسوق رأس المال الدولي، لا ترتبط بالهيكل المالي الغربي.

نحن نرى أن النظام الحالي للتعاون الاقتصادي الدولي يشهد تطورات من شأنها أن تؤدي إلى تحولات جوهرية في هيكل النظام المالي العالمي. وهذه التحولات تأتي نتيجة عوامل موضوعية. شهد العالم في السنوات الأخيرة تكثيفاً ملحوظًا للتنافس الجيواقتصادي، مما أدى إلى تسريع وتيرة التحولات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن هذه التحولات العميقة تستغرق فترة زمنية طويلة لإنجازها.

ونحن اليوم على عتبة مرحلة جديدة، حيث تنتشر الفكرة بين الجماهير، ونلاحظ استعدادًا حقيقيًا من شركائنا لمناقشة إمكانية إنشاء آليات بديلة.

ويدور مثل هذا الحوار بشكل رئيسي في إطار مجموعة بريكس. ونتيجته المتوقعة هي إطلاق منصة "BRICS Bridge"، وهي منصة متعددة الأطراف لتسهيل المدفوعات عبر الحدود بالعملات الوطنية باستخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية أو الأصول الرقمية الحكومية. أنا على ثقة بأن هذا الموضوع سيحظى باهتمام أكبر في قمة بريكس المقرر عقدها في قازان في شهر أكتوبر، تشرين الأول ونحن نتطلع إلى مناقشات مثمرة في هذا الصدد.

يقدم البنك للمؤسسات التعليمية برنامجًا تدريبيًا يتكون من 4 وحدات حول الثقافة المالية، حيث تتناول إحدى هذه الوحدات بشكل خاص أمن المعاملات المالية في العالم الرقمي.

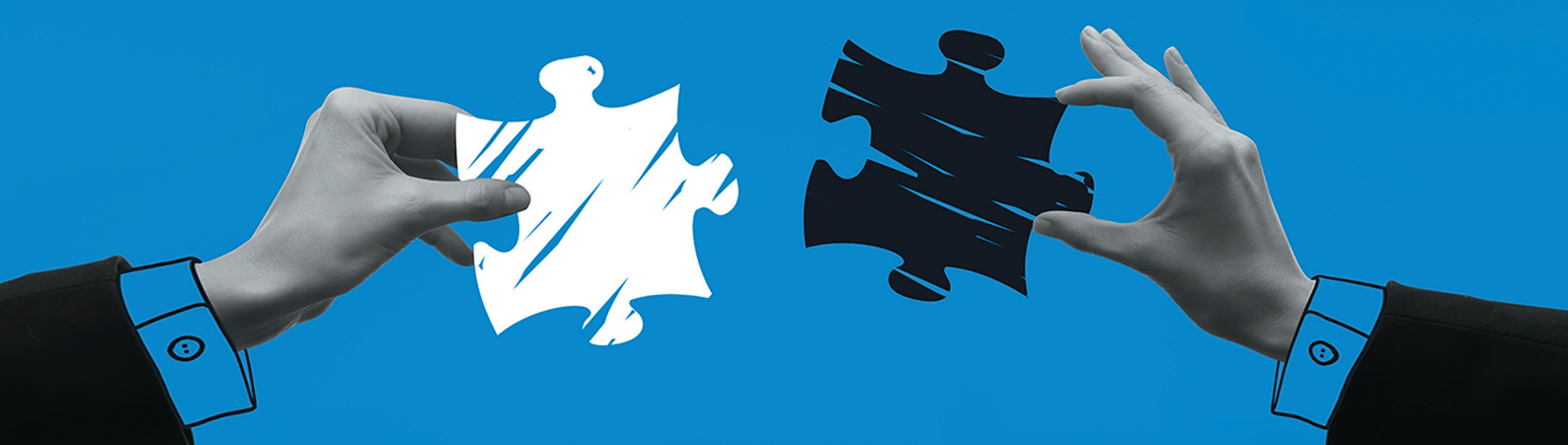

الحوار والشراكة هما العمود الفقري لتعزيز الكفاءات في مجال الأمن المالي

عندما نتحدث عن نظام مكافحة غسل الأموال، فإن الثقة بين الأطراف المعنية هي العنصر الأساسي والرابط الجوهري. وتكتسب الجهود المشتركة القائمة على الشراكة أهمية كبيرة، حيث يكون كل طرف مستعدًا لمشاركة المشاكل والمخاطر، والأهم من ذلك، الأساليب المتبعة للحد منها

غالينا بوبريشيفا،
نائب مدير هيئة الرقابة المالية الروسية
(روسفينمونيتورينغ)

الكل أعظم من مجموع مكوناته.
أرسطو

قبل نحو عقدين من الزمان، تم اتخاذ القرار بإنشاء نظام روسي لمكافحة عمليات غسل الأموال. واليوم، يضم هذا النظام شبكة واسعة تضم أكثر من 200 ألف كيان. وتعتمد فعالية هذا النظام بشكل كبير على التعاون المتبادل والثقة المتينة بين جميع الأطراف المعنية، سواء داخل النظام أو خارجه، لمواجهة التحديات المتزايدة في هذا المجال.

من الواضح أن إمكانية الوصول إلى أي معلومات وسرعتها الهائلة في الانتشار، ورقمنة الهوية والخدمات المالية وإتاحة الخدمات عبر الإنترنت، لا تقتصر فوائدها على الأسواق المشروعة فقط.

بل إن العالم الإجرامي والجريمة المنظمة يستخدمان أساليب أكثر تعقيدًا. وتتمثل المزايا الرئيسية للرقمنة في سهولة الوصول والسرعة، ولكن هذه المزايا، جنبًا إلى جنب مع ضعف أنظمة الرقابة على الجهات الفاعلة الجديدة في السوق المالي، تُستغل من قبل الاقتصاد الموازي وتؤدي إلى الثراء غير المشروع.

تتوالى أساليب الاحتيال المالي الحديثة، متسللة إلى تطبيقاتنا اليومية وأكثر وسائل التواصل استخدامًا. فقبل ثلاث أو أربع سنوات، كانت الشريحة العمرية الأكبر تشكل النسبة الأكبر من ضحايا الجرائم المالية، نظرًا لحداثة هذه التقنيات عليهم. واليوم الشباب النشط الذي يتبنى التقنيات الجديدة بسرعة هم أكثر الفئات المستهدفة ويعانون أكثر من آثارها السلبية.

ماذا تعني هذه الإحصائية؟ أولاً وقبل كل شيء، هناك تزايد ملحوظ في تعقيد وذكاء مخططات الجريمة التي تستغل الاعتماد المتزايد للشباب على الخدمات الرقمية عبر الإنترنت. من الواضح أن هذا الأمر قد يؤثر سلبًا على الأمن المالي للمستهلك.

ولكن عندما نتحدث عن نظام مكافحة غسل الأموال، فإن الثقة بين الأطراف المعنية هي العنصر الأساسي والرابط الجوهري.

لن يعمل أي نظام بشكل فعال بدون وجود عنصر الثقة. وتكتسب الجهود المشتركة القائمة على الشراكة أهمية كبيرة، حيث يكون كل طرف مستعدًا لمشاركة المشاكل

والمخاطر، والأهم من ذلك، الأساليب المتبعة للحد منها.

اليوم، تعاني كل من خدمتنا والمؤسسات المصرفية، بصفتها الخط الدفاعي الأول ضد غسل الأموال، من مشكلة انخراط الشباب في الأنشطة الاقتصادية في قطاع الظل.

أظهرت الحملة على ما يسمى بالشركات التقنية والشركات الوهمية، التي تساهم بشكل تقليدي في تحويل الأموال من الاقتصاد الشرعي إلى الاقتصاد غير الرسمي، تحقيق نتائج إيجابية. فقد انخفض عدد هذه الشركات بشكل ملحوظ بسبب التضييق الشديد على إمكانية إجراء المعاملات المشبوهة. ففي عام 2023 وحده، رفضت البنوك إجراء عمليات مشبوهة بقيمة حوالي 400 مليار روبل.

نجحت الجهود المشتركة لهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والنيابة العامة والجهات الرقابية الأخرى في تقليص ظاهرة سحب الأموال بشكل غير مشروع من الحسابات المصرفية بشكل كبير، وذلك من خلال استخدام آليات الحجز الإجباري على الأموال الموجودة في تلك الحسابات.

والفضل الأكبر يعود إلى المؤسسات الائتمانية التي تمكنت من اكتشاف المخاطر في المراحل الأولى من هذه العمليات وإبلاغ هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ). تم إقرار مجموعة شاملة من القوانين والإجراءات الرقابية التي تعمل بشكل فعلي على حجب مصادر تمويل قطاع اقتصاد الظل. ولكن في المقابل، ظهرت مخططات جديدة يستغل منظموها بطريقة ساخرة عقلية بعض فئات الشباب.

وظهر مصطلح ثابت يصف هؤلاء الأشخاص، بـ "الوسطاء". وهم عادةً ما يكونون من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 حتى سن 25 عامًا، يقومون بما يسمى - "العمل" مع المحتالين ويصبحون شركاء في مخططاتهم الإجرامية، حيث يبيعون هويتهم الرقمية لغرض سحب الأموال بطريقة بسيطة.

ما هي الخصائص التي تميز هذه الفئة عن غيرها؟ أولاً وقبل كل شيء، التفكير النمطي الذي ينتشر مع انتشار قصص "النجاح" المزعومة لكسب المال بسهولة وبشكل غير قانوني. ثانيًا، عدم القدرة على التفكير النقدي في الموقف وتوقع المخاطر قد يؤدي إلى الوقوع في "شباك" الاقتصاد الموازي" لفترة طويلة، مما يحرم الفرد من الاستفادة من الخدمات المالية المعتادة في المستقبل. وتلعب الأوساط المهاجرة غير الشرعية والفئة التي تعاني من مختلف أنواع الإدمان، بدءًا من الإدمان على المخدرات ووصولًا إلى إدمان القمار، دورًا سلبيًا في تفاقم المشكلة.

إن انتشار المخططات الأكثر تطورًا من وجهة نظر تكنولوجية تهدف إلى جمع الأموال بشكل غير قانوني، مع خطر استخدامها مرة أخرى ليس فقط للإثراء الشخصي للمجرمين، ولكن أيضا لتمويل المظاهر الإرهابية والمتطرفة، يستهدف في المقام الأول جمهور الشباب وهم المستخدمين الأكثر خبرةً في فضاء الإنترنت.

يلجأ المحتالون إلى استغلال منصات الاستثمار الرقمية المشابهة للمخططات المالية الهرمية لارتكاب جرائم اقتصادية، وذلك من خلال الترويج للاستثمار في العملات المشفرة، وتقديم وعود كاذبة بتحقيق أرباح من المحتوى الرقمي، وجمع الأموال عبر الألعاب الإلكترونية وغيرها من الأساليب المشابهة.

ويصبح واضحًا أن مخططات غسل الأموال التقليدية، حيث تمر حركة الأموال عبر حسابات المؤسسات الائتمانية بجميع مراحل تبييضها، يتم تمويهها تحت ستار المحتوى الذي يلقى إقبالًا من الشباب.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة: ما الآليات المناسبة لمجابهة هذه الظواهر؟ كيف يمكن تطوير مستوى الحذر المعقول، وما هي الأنماط التي يجب أن يوليها كل من المستهلكين للخدمات المالية، وأقسام الامتثال في البنوك، وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، ووكالات إنفاذ القانون اهتمامًا خاصًا؟

إن الحوار البناء والشفافية بين جميع الأطراف في النظام المالي، وتبادل المعلومات بين الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية، وبين هذه المؤسسات وعملائها، هو السبيل الأمثل لتعزيز الوعي بالمخاطر المالية، واكتشاف المحاولات الاحتيالية في وقت مبكر، والتصدي بفعالية لأساليب التلاعب النفسي.

وهذا ليس عملًا عابرًا أو حملة موسمية، بل هو عمل منهجي منتظم على جميع مستويات نظام مكافحة غسيل الأموال. ويجب أن يستهدف هذا العمل كل شريحة اجتماعية، وأن يعتمد على أساليب عمل استباقية ملائمة لكل فئة على حدة.

إن الحركة الدولية للأمن المالي تقدم دروسًا في الثقافة المالية وورش عمل وإعلانات توعوية، بالإضافة إلى المعهد الشبكي الدولي المعني بشؤون مكافحة غسل الأموال، كما تقوم الحركة بتحليل نماذج وحالات واقعية في شكل ألعاب تفاعلية بمشاركة مستخدمي الخدمات المالية، وتنظيم نقاشات عامة على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من أشكال التوعية، وتستعين الحركة في هذه الجهود ليس فقط بخبراء بارزين من هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والهيئات التنظيمية والمؤسسات المصرفية، بل أيضًا بمشاركة المستهلكين المعنيين بالخدمات المالية.

وتلعب مجلتنا "الأمن المالي" دورًا هامًا في نشر الوعي المالي.

وندعو الخبراء والمتخصصين في مختلف المجالات، بما في ذلك علم النفس، للمشاركة في دراسة مشاكل تحول الاقتصاد الموازي إلى الرقمي والآليات الواعدة للحد من مخاطر هذا التحول.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص: أساس الأمن المالي

15 **ماكسات شاغداروف**
جمهورية كازاخستان: دور البنوك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

18 **إركين نوروف**
انطلاقة جديدة في مجال مراقبة العمليات المالية كعنصر حيوي في حماية الأمن المالي للدولة، وفقًا لوجهة نظر بنك "في تي بي"

24 موسكو تستضيف برنامج "الجيل الجديد - 2024"، الذي جمع ضباطًا من ثماني دول يعملون في مجال الاستخبارات المالية

29 **أناتولي كوزلاشكوف**
السعي لزيادة الشفافية في القطاع المالي والائتماني هو أمر بالغ الأهمية للجميع

30 **ألكسندر كوريانوف، نازيركي جامبيس، يانا بايراشنايا**
تحوّل مؤسسات بلدان رابطة الدول المستقلة في سياق ضمان تنفيذ الأجندة الأوراسية: حل مسألة الأمن الاقتصادي والمالي

36 **حليم ميرزواليف**
التعاون بين الأجهزة الحكومية في جمهورية طاجيكستان في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

39 **ميخائيل برونين**
مسابقات المحللين كأداة لتطوير خبرات الأقسام المعنية بمراقبة الأنشطة المالية

ماكسات شاغداروف،
مدير قسم الامتثال في بنك "Altyn Bank" ش.م (مدير بنك China CITIC Bank Corporation (Limited

جمهورية كازاخستان: دور البنوك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نشطت كازاخستان في السنوات الأخيرة في تعزيز تشريعاتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تطوير آليات الرقابة. وتواصل الهيئات التنظيمية في كازاخستان سعيها نحو تطوير المعايير المطبقة على المؤسسات المالية

وتكتسي قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أهمية خاصة في الدول التي تتطور فيها الأنظمة المالية، مثل كازاخستان. نشطت كازاخستان في السنوات الأخيرة في تعزيز تشريعاتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تطوير آليات الرقابة. تواصل الهيئات الرقابية في كازاخستان، بما فيها البنك المركزي وهيئة تنظيم وتطوير القطاع المالي، تطوير الأنظمة المتعلقة بالقطاع المالي، وتشديد الرقابة على التزام المؤسسات المالية بهذه الأنظمة. كما يشهد قطاع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تشديدًا كبيرًا في الإجراءات التنظيمية.

ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم التحويلات المالية العالمية، وتطور التقنيات الرقمية بشكل متسارع، وظهور تهديدات جديدة مرتبطة بالجرائم الإلكترونية. كما تسعى الجهات الرقابية في العديد من الدول، بما في ذلك جمهورية كازاخستان، إلى تعزيز الإجراءات المتخذة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال فرض معايير وأنظمة جديدة على المؤسسات المالية بهدف تحسين أدائها في هذا المجال.

ونظرًا إلى الدور المحوري الذي تلعبه البنوك في تداول الأموال، فإنها مسؤولة بشكل كبير عن الحفاظ على استقرار النظام المالي ومنع استخدامه في الأنشطة غير القانونية. ولا يقتصر دور البنوك في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على اكتشاف العمليات المشبوهة فقط، بل يشمل أيضًا اتخاذ إجراءات وقائية من خلال التوعية المالية للعملاء، بالإضافة إلى رفع مستوى وعيهم المالي. وفي ظل العولمة المتزايدة للأسواق المالية وارتفاع مستوى تعقيد عمليات غسل الأموال، أصبحت هذه الإجراءات أكثر أهمية من أي وقت مضى.

يمكن للبنوك المساهمة في رفع مستوى الوعي المالي لدى عملائها بالطرق التالية:

- إنشاء البرامج التعليمية. يمكن للبنوك أن تقوم بوضع وتنفيذ برامج تهدف إلى تعليم العملاء أساسيات الثقافة المالية، مع التركيز على قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتوفر هذه البرامج في أشكال متنوعة، بدءًا من الدورات التفاعلية عبر الإنترنت وصولًا إلى التطبيقات الذكية للهواتف المحمولة، بالإضافة إلى المواد المطبوعة التقليدية، وهي مصممة لتلبية احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء.
- الدعم المعلوماتي. تتيح البنوك لعملائها فرصة الاطلاع على أحدث التطورات المتعلقة بالمخاطر والتهديدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمكن تحقيق ذلك من خلال النشرات الدورية، والمنشورات على منصات التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية التابعة للبنك، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات توعوية.
- تشجيع السلوك المالي المسؤول. يمكن للبنوك أن تبادر بتقديم برامج مكافآت وحوافز لعملائها الذين يلتزمون بالممارسات المالية السليمة والامتثال للمتطلبات القانونية. ويمكن أن يشمل ذلك تقديم مكافآت أو خصومات على الخدمات المصرفية للعملاء الذين اجتازوا تدريبات أو يلتزمون بمعايير عالية من الإبلاغ المالي.

ومع الأخذ في الاعتبار تزايد رقمنة وأتمتة العمليات المصرفية، أصبح الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي عنصرًا أساسيًا في بناء نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فهذه التقنيات قادرة على تقليل الاعتماد على العمل اليدوي وتخفيض معدل الإنذارات الكاذبة. إذ تتعلم الخوارزميات من البيانات الواقعية، مما يمكّنها من اكتشاف الأنماط الشاذة التي يصعب على الطرق التقليدية كشفها. وهذا الأمر يخفف العبء عن موظفي الامتثال ويسمح لهم بالتركيز على الحالات الأكثر تعقيدًا. ولا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على كشف المخاطر الراهنة فحسب، بل يتعداه إلى التنبؤ بالتهديدات المستقبلية، وذلك من خلال تحليل كم هائل من البيانات المتنوعة المصادر. وهذا الإجراء يسمح للمؤسسات المالية وغير المالية بتحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل وقوعها. وأصبح الذكاء الاصطناعي أداة لا غنى عنها في مكافحة الجرائم المالية، حيث يوفر عمليات تحقق أكثر دقةً وسرعةً. ومع ذلك، فإن النجاح في دمج التكنولوجيا في عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتطلب دعمًا مؤهلاً من قبل خبراء الامتثال وتحديثًا منتظمًا للبيانات المستخدمة في التعلم الآلي.

إن اعرف عميلك (Know Your Customer) هي الركن الأساسي في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، بالإضافة إلى جمع البيانات المتعلقة بالمعاملات وتحليلها، يمكن للبنوك أن تتخذ خطوات استباقية للحد من احتمالية استغلال عملائها من قبل شبكات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل هذه التدابير:

1. المراقبة المستمرة للمعاملات. تتيح التكنولوجيا المتطورة للبنوك مراقبة المعاملات المشبوهة لحظة بلحظة، مما يمكنهم من التصدي الفوري للتهديدات التي قد تواجههم. إذ تستعين البنوك بالخوارزميات المتقدمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي لكشف الأنماط السلوكية غير المعتادة التي قد تدل على أنشطة غير قانونية.
2. التحليل الشامل للمخاطر. يجب على البنوك العمل على تقييم المخاطر بشكل مستمر طوال فترة تعاملها مع العملاء، وليس فقط عند افتتاح الحساب. ويتضمن ذلك تحديث البيانات الخاصة بالعميل بانتظام، وإجراء عمليات تدقيق دورية، علاوةً على تحليل أنشطة العميل المالية مع الأخذ في الاعتبار أي تغييرات تطرأ على أعماله أو أوضاعه المالية.
3. تقديم المشورة للعملاء. يعتبر تدريب العملاء وتزويدهم بتوجيهات حول الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب جانبًا هامًا من جوانب العمل الوقائي. إذ يمكن للبنوك تنظيم ورش عمل وندوات ودورات تدريبية لعملائها، لشرح كيفية إدارة الأعمال بشكل صحيح مع مراعاة المتطلبات القانونية وكيفية تجنب الانخراط في أنشطة غير قانونية.
4. التعاون مع الجهات الحكومية. إذ يجب على البنوك التعاون بشكل نشط مع سلطات إنفاذ القانون والجهات التنظيمية، وذلك من خلال تبادل المعلومات حول المعاملات المشبوهة، والعمل معًا على وضع استراتيجيات لمنع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعزز هذا التعاون كفاءة النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويساهم في تهيئة بيئة مالية آمنة.

يعتبر الوعي المالي عنصرًا أساسيًا في مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب. فكلما زادت معرفة العملاء بالقوانين، زادت احتمالية التزامهم بالقوانين وفهمهم لخطورة المشاركة في أنشطة مالية غير مشروعة.

يعمل بنك "Altyn Bank" ش.م بشكل مكثف على دمج أحدث التقنيات في أنظمته لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية. وأهم عناصر هذه الاستراتيجية هي: تحديد الهوية البيولوجية، ووضع معايير وسيناريوهات للكشف عن المعاملات المشبوهة، ومتابعة المعاملات لحظة بلحظة.

إذ يلجأ البنك إلى تقنيات البيانات البيومترية للتحقق من هوية العملاء. تتضمن هذه العملية التعرف على الوجوه ومطابقتها مع قواعد البيانات الحكومية للأفراد، مما يساهم في الحد من عمليات الاحتيال وتزوير المستندات. وتضمن آليات التعرف البيومترية على الهوية تحقيق أعلى مستويات الأمن في عمليات فتح الحسابات عن بُعد وإجراء المعاملات المصرفية، وذلك بما يتوافق مع الأطر القانونية المنظمة للقطاع المصرفي.

طور بنك "Altyn Bank" ش.م نظامًا متطورًا لتصنيف المعاملات المالية، بهدف الكشف الفعال عن الأنشطة المشبوهة. وتخضع هذه السيناريوهات والقواعد للتحديث المستمر وفقًا للمعايير الدولية والقوانين المحلية، مما يجعلها قادرة على مواجهة التطورات المستمرة والتحديات المتزايدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تعتبر المراقبة المستمرة للمعاملات هي الجانب الجوهري في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إذ يستخدم بنك "Altyn Bank" ش.م منصات تحليلية متطورة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل المعاملات المصرفية بشكل لحظي. وتتيح هذه التقنيات تحديد المعاملات غير الطبيعية والمشبوهة، مما يوفر القدرة على الاستجابة السريعة ومنع المعاملات غير القانونية.

لا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على كشف المخاطر الراهنة فحسب، بل يتعداه إلى التنبؤ بالتهديدات المستقبلية، وذلك من خلال تحليل كم هائل من البيانات المتنوعة المصادر. وهذا الإجراء يسمح للمؤسسات المالية وغير المالية بتحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل وقوعها.

ويسعى بنك "Altyn Bank" ش.م بنشاط إلى تطبيق أحدث التقنيات لضمان حماية متقدمة ضد المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحفاظ على مكانته كشريك مالي موثوق به. وهذا يؤكد على التزام البنك بالمعايير الدولية واستخدام أحدث التقنيات لرفع كفاءة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي ظل الظروف المعاصرة تلعب البنوك دورًا محوريًا في منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعتبر العمل الوقائي الفعال مع العملاء ورفع مستوى وعيهم المالي، عنصران أساسيان في هذا النشاط. وتلعب البنوك التي تبادر بتطبيق الإجراءات الوقائية وبرامج التوعية دورًا حيويًا في بناء نظام مالي آمن وشفاف، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي ومجتمعي مستدام على المدى الطويل.

انطلاقة جديدة في مجال مراقبة العمليات المالية كعنصر حيوي في حماية الأمن المالي للدولة، وفقًا لوجهة نظر بنك "في تي بي"

شهدت الجهود الوطنية لتعزيز الأمن المالي، والإجراءات المصرفية المتوازية، تحولًا كبيرًا نتيجة ظهور عوامل جديدة وجوهرية. ومن ضمنها التحول الكبير للخدمات والمعاملات المصرفية إلى البيئة الرقمية

إركين نوروف،
عضو مجلس الإدارة، بنك "في تي بي"
(ش.م.ع)

إن الارتقاء بالاقتصاد الروسي نحو التنمية المستدامة مرتبط بشكل وثيق بتعزيز قدرات القطاع المالي، لا سيما القطاع المصرفي، ومن أهم مهام هذا القطاع ضمان سير العمليات المالية الوطنية بسلاسة وفعالية في الوقت الفعلي، وتقديم القروض للشركات والأفراد على نطاق واسع في مختلف أنحاء البلاد. ويجب أن تقترن هذه الوظائف بمراقبة مستمرة للمعاملات المالية، وذلك لمنع توسع الاقتصاد الموازي واستخدام الأموال العامة بطرق غير مشروعة.

وشهد النظام الوطني لمراقبة الأنشطة المالية، تحت مظلة الهيئة الاتحادية، تطورًا ملحوظًا خلال العقد الماضي، سواء من حيث قائمة العمليات الخاضعة للإشراف الإلزامي (حيث زاد عدد أكواد العمليات من 29 إلى 75)، أو من حيث أنماط الكشف عن المعاملات المشبوهة. وتجدر الإشارة إلى أن الجهة الرقابية قامت بتنقية معايير تحديد العمليات المشبوهة، باستبعاد الأنواع التي فقدت أهميتها في الظروف المعاصرة، مثل التحويلات إلى حسابات مجهولة والتعامل بالشيكات المصرفية وما إلى ذلك، مما ساهم في تخفيف الضغط على أقسام الامتثال في البنوك. على الرغم من ذلك، كانت صعوبة وحجم العمل قد وصلا إلى مستوى يتطلب بشكل مباشر تحولاً تكنولوجيًا في هذا القطاع التنظيمي، والذي لم يعد قادرًا على العمل بالطريقة اليدوية أو شبه الآلية القديمة ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة. ولا يقتصر هذا التحول على الابتكارات التكنولوجية والإدارية الشاملة فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى تعاون أوثق بين البنوك الرائدة والهيئات التنظيمية والرقابية الرئيسية مثل هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والبنك المركزي الروسي. وباعتباره أحد أكبر المؤسسات المصرفية في الدولة، يلعب بنك "في تي بي" دورًا حيويًا هامًا في هذه التحولات، ويمثل حالة مثالية لتحليل ما تم إنجازه وتقييم ما يتعين القيام به.

الدوافع والمكونات الأساسية للتحول التكنولوجي والإداري

تشهد اليوم الجهود الوطنية لتعزيز الأمن المالي، والإجراءات المصرفية المتوازية، تحولًا كبيرًا نتيجة ظهور عوامل جديدة وجوهرية. وتشمل هذه التغيرات التحول الكبير للمنتجات والعمليات المصرفية إلى البيئة الرقمية والعمل عن بعد، وظهور سوق واسع للخدمات عالية المخاطر وغير المشروعة على الإنترنت، واعتماد العملات المشفرة كوسيلة للدفع. ومن الواضح أن ضمان الأمن المالي يتحول عامًا بعد عام إلى مهمة أكثر تعقيدًا وأوسع نطاقًا، مع ظهور متطلبات جديدة على صعيد التكنولوجيا والكفاءات المهنية.

إن الانتقال بالعديد من المنتجات والخدمات إلى البيئة الرقمية وتبني نمط التفاعل عن بعد مع العملاء يمثل شرطًا أساسيًا لتحديث نماذج الرصد المالي. وخلال السنوات الثلاث الماضية فقط، قام بنك "في تي بي" بدمج خدماته مع منصة "الخدمات الحكومية"، مما أتاح للأفراد خدمة تحديث بياناتهم الشخصية عن بعد بضغطة زر واحدة، دون الحاجة إلى زيارة فرع البنك. أما بالنسبة لعملاء الشركات المتوسطة والصغيرة، فقد قام بنك "في تي بي" بتطوير مسار انتقال العميل عن بعد بالكامل إلى خدماته، مما يلغي الحاجة لقيام الشركات والأفراد بزيارة فروع البنك لتقديم المعلومات والوثائق التعريفية. وقد استخدمت هذه الطريقة أيضًا كجزء من دمج أصول بنك "أوتكريتي" مع بنك "في تي بي". كما أصبح بإمكان الأفراد الآن فتح حساب والحصول على خدمات البنك ومنتجاته دون الحاجة إلى زيارة الفرع، وذلك بفضل التطور الكبير في خدمات التوصيل التي يقدمها البنك واستخدام التوقيع الرقمي للعقود في تطبيق الهاتف المحمول بالبنك. هذه ليست سوى أمثلة قليلة على التغيير الشامل الذي يشهده نموذج الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، والذي يشهد في الوقت نفسه دمج آليات مراقبة الامتثال.

ونظرًا للزيادة المطردة في نطاق الرصد المالي، أصبح من الضروري تحديث التقنيات المستخدمة في جمع البيانات وتجميعها وتحليلها بانتظام، وذلك ليس فقط من أنظمة المعلومات المصرفية (وهناك أكثر من 200 منها)، ولكن أيضًا من مصادر خارجية متنوعة. وتم تنفيذ كل من الحلول الإدارية - مثل تكليف فريق متخصص في تكنولوجيا المعلومات من قسم الامتثال بمهمة دعم وتطوير عملية الرقابة المالية المستمرة - والحلول التقنية الحديثة - مثل استخدام الشبكات العصبونية، بالإضافة إلى الاستعانة بتقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات لأتمتة المهام.

وبفضل الحلول التكنولوجية الجديدة، تم بناء وتطوير تحليلات فعالة بشكل مستمر مع دمج "مساعدين" على شكل عناصر من الذكاء الاصطناعي مع وظيفة تنبؤية قوية، مما سمح بتغيير نوعي في نهج التعامل مع عمليات الاحتيال، من خلال الاستجابة الصارمة لأي محاولة لجر البنك إلى هذه العمليات، مع السماح في الوقت نفسه بمرور العمليات المشروعة من خلال المرشحات دون إزعاج العملاء بطلبات غير ضرورية. إن انتشار هذه الإجراءات في السوق يؤدي إلى تراجع اهتمام المشاركين في مخططات غسل الأموال بأي نوع من الأنشطة المتعلقة بها.

تتميز إدارة الامتثال في بنك "في تي بي" بكونها استباقية في عملها، حيث تتجاوز الإطار الرسمي للمتطلبات الرقابية وتعمل على تطوير آليات لمواجهة التحديات المتزايدة للمخططات الاحتيالية في الفضاء الإلكتروني. لقد كان بنك " في تي بي" من أوائل المؤسسات التي وضعت نظامًا جديدًا لمراقبة التدفقات المالية في الكازينوهات عبر الإنترنت ومكاتب المراهنات ومنصات تداول العملات المشفرة. علاوةً على ذلك، تم تكليف فريق متخصص بمراقبة مستمرة لتسلل المواقع الإلكترونية الاحتيالية إلى المعاملات التجارية والعمل على حجبها فورًا. وقد أدى هذا المشروع إلى إحباط عمليات أكثر من 4 آلاف شخص يديرون مكاتب صرف غير مرخصة وكازينوهات وأكثر من مائة موقع إلكتروني للتصيد الاحتيالي، وتم الكشف عن نحو 1000 عميل وهمي وحظرهم العام الماضي.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص: أساس الأمن المالي

لقد أصبح تعقيد موضوع الإدارة أمرًا يتطلب إعادة هندسة الإدارة بشكل شامل، بما في ذلك إعادة توزيع الصلاحيات والمسؤوليات داخل قسم الامتثال. إذ تتركز في موسكو بالكامل مهام مثل تطوير المنهجيات والتحول الرقمي والكشف عن العمليات المشبوهة وإعداد التقارير. ويرجع ذلك إلى توفر صورة شاملة للأحداث الجارية في المؤسسة الأم، فضلًا عن تراكم خبرات تحليلية ومعلوماتية كبيرة على مر السنوات السابقة. وتم تفويض جزء آخر من المهام إلى الأقاليم، إما بشكل جزئي أو كامل،

خلال السنوات الثلاث الماضية فقط، قام بنك "في تي بي" بدمج خدماته مع منصة "الخدمات الحكومية"، مما أتاح للأفراد خدمة تحديث بياناتهم الشخصية عن بعد بضغطة زر واحدة، دون الحاجة إلى زيارة فرع البنك.

ونتيجة لذلك، على سبيل المثال، أصبح 70% من العمليات الخاضعة للفحص، يكتشف من قبل الموظفين العاملين في الأقاليم، أما المهام المتعلقة بالرد على استفسارات البنك المركزي الروسي وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، فقد تم تكليف فرع سانت بطرسبرغ بها بشكل كامل. وتتركز حاليًا أكثر من 50% من القوة العاملة في قسم الامتثال في المناطق، والتي تغطي حوالي 1300 نقطة بيع موزعة على 79 منطقة روسية. إن تفويض جزء كبير من مهام المراقبة المالية إلى الفروع المحلية يعود، من بين أسباب أخرى، إلى أن موظفي الفروع هم أكثر دراية وفهمًا لخصوصيات مناطقهم، بالإضافة إلى وجود مكاتب بنك "في تي بي" في جميع المناطق الزمنية في روسيا مما يسمح باتخاذ قرارات أسرع. إن تفويض الصلاحيات والمسؤوليات على هذا النحو لا يعني التخلي عن مراقبة جودة العمل بشكل كافٍ من قبل المؤسسة الأم.

وقد أوجبت الزيادة في الطلبات الفورية من البنك المركزي الروسي وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) إجراء تحول إداري ضروري. وقد سجل البنك معالجة 3.8 ألف طلب من هذا النوع في عام 2018، وارتفع هذا الرقم ليصل إلى 8.7 ألف طلب بحلول عام 2024. وفي هذا السياق، أضافت هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) فئة للاستفسارات العاجلة التي تتطلب ردًا خلال 6 ساعات على مدار الساعة،

وتركز هذه الاستفسارات بشكل رئيسي على معالجة أحدث القضايا الملحة ذات الطبيعة المحددة.

ونظرًا لأن بنك "في تي بي" كان مكرسًا في البداية لخدمة الأنشطة الاقتصادية الخارجية للدولة، لذا فإن إحدى أهم الكفاءات المميزة لوحدة الامتثال في مجال الأمن المالي هي توحيد المعايير والأساليب بين مختلف البنوك والشركات المالية الأعضاء في المجموعة ككل، والتي تتجاوز 40 مؤسسة في 10 ولايات قضائية أجنبية. إن تنسيق عمل أكثر من 200 متخصص في الامتثال بهذه الشركات يعزز بشكل كبير قدرتهم على إدارة المخاطر التنظيمية، وذلك بفضل الدعم القوي الذي تقدمه المؤسسة الأم في موسكو من حيث الخبرات والأساليب الإدارية. وتعد عملية تقييم الامتثال للمصارف المستهدفة للاندماج جزءًا أساسيًا للعمل داخل المجموعة، وفي حال اجتياز هذه المصارف للتقييم، يتم العمل على دمج أصولها المالية مع ضمان توافقها مع أنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في بنك "في تي بي".

وقد حظي الجانب التحليلي في حل المشكلات الصعبة المتعلقة بالامتثال بتقدير إيجابي على الصعيد الدولي. وفي عام 2022، وفي إطار مسابقة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لأفضل تحقيق مالي، قدم فريق خبراء من بنك "في تي بي" للجنة التحكيم سيناريو معقد وغير تقليدي لحل قضية تم فيها الكشف عن وقف نشاط غير قانوني لكازينو عبر الإنترنت، تم تمويهه على أنه مؤسسة صغيرة للإقراض، حيث قام بإجراء عمليات دفع وهمية عبر الإنترنت مقابل سلع رقمية. وقد صُنف هذا التحقيق على أنه الأفضل في مجال التحقيقات المالية بين تلك المقدمة في إطار مسابقة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما نال تحقيق أجراه فريق الامتثال في بنك "أوتكريتي" بعد اندماجه مع بنك "في تي بي" المركز الثاني في مسابقة نظمت في الصين عام 2023، مما يعكس جودة العمل الذي تم إنجازه. ومع الأخذ في الاعتبار تطوير وظيفة الامتثال، في عامي 2023 و 2024، عقد بنك "في تي بي" حلقتين تدريبيتين بناءً على طلب هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) في إطار برنامج "الجيل الجديد" لموظفي وحدات الاستخبارات المالية في بلدان مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم نقل الخبرات المتراكمة في الحلول الناجحة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن البنك قد حصل للعام الرابع على التوالي يحصل البنك على أعلى تصنيف وهو "AAA+++" في تقييم الشفافية ومكافحة الفساد للأعمال التجارية في روسيا، والذي أجرته الجمعية الروسية للصناعيين ورجال الأعمال.

"للعام الرابع على التوالي يحصل البنك على أعلى تصنيف وهو "AAA+++" في تقييم الشفافية ومكافحة الفساد للأعمال التجارية في روسيا، والذي أجرته الجمعية الروسية للصناعيين ورجال الأعمال.

مرحلة جديدة من التعاون المشترك بين بنك "في تي بي" والهيئات الرقابية المالية الروسية، بما في ذلك هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والبنك المركزي الروسي

بالإضافة إلى التحول التكنولوجي، فإن إحدى السمات البارزة للمرحلة الحالية لما بعد التطور في مجال المراقبة المالية هي تعزيز التفاعل الوثيق والمتزامن بين الجهات التنظيمية والبنوك التجارية، مما يولد تآزرًا إيجابيًا في آليات الرقابة. ويشارك بنك "في تي بي" بانتظام في المشاريع التجريبية التي ينظمها البنك المركزي الروسي وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، والتي تهدف إلى تطوير أساليب جديدة للرقابة المالية واختبار كفاءتها التقنية.

كما يشارك البنك بفاعلية في حوارات الخبراء المتعلقة بصياغة هذه الأساليب، داعمًا بذلك السعي نحو إيجاد الحلول الأكثر فعالية لتطوير الرقابة الحكومية من أجل تعزيز الأمن المالي. ويُتيح هذا النوع من التفاعل مع القطاع المصرفي للجهات التنظيمية فرصة تجريب القواعد والأنظمة وتعديلها، مما يسمح للبنوك بتبني نهج استباقي للتكيف مع التغييرات المتوقعة وتحديث أنظمة المراقبة لديها لتلبية متطلبات البيئة التنظيمية المتطورة. إن هذه الابتكارات التنظيمية الهامة والمتسارعة النمو تساهم بشكل كبير في تعزيز التنسيق وكفاءة العمل في مجال الأمن المالي. وعلى سبيل المثال، يجري في الوقت الحالي، العمل بالتعاون مع البنوك على تطوير أدوات موحدة تتيح للجهات التنظيمية تحليل معاملات العملاء بشكل آلي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تضييق الفجوة بين تحديد المعاملات المشبوهة وتصنيفها بدقة وفقًا لمستويات المخاطر.

وفي عام 2021، كان بنك "ف تي بي" من أوائل البنوك التي تبنت نظام "اعرف عميلك" الجديد الذي اقترحه البنك المركزي الروسي، والذي أثبت نجاحه فيما بعد. وتم توظيف مجموعة واسعة من الكفاءات المهنية لموظفي أقسام الامتثال في البنك، وقد ساهمت تحليلات سيناريوهات المعاملات المشكوك فيها التي اقترحها خبراء بنك "في تي بي" في كثير من الحالات على القضاء على العديد من منصات الظل والشبكات غير القانونية. ويستند هذا العمل في بنك "في تي بي" على القدرات التي توفرها نظم المعلومات، والأدوات التي أثبتت جدواها في معالجة كميات كبيرة من البيانات، بالإضافة إلى الدور الفعال لخبراء تكنولوجيا المعلومات في مراقبة العمليات المالية. وقد أسفر التعاون المشترك عن تحسين ملموس في مكانة البنك في الحد من نسبة العملاء ذوي المخاطر العالية، إذ تمكن بنك "في تي بي" من تحقيق انخفاض في كل من العدد الإجمالي ونسبة العملاء ذوي المخاطر المتوسطة والعالية ضمن إجمالي المشاركين في منصة "اعرف عميلك" إلى ما بين 12% و 13% حتى الآن.

ويشارك بنك "في تي بي" في تجربة الروبل الرقمي، حيث يشارك للسنة الثانية على التوالي في مبادرة البنك المركزي الروسي لإطلاق هذه العملة، وقد انضم البنك في شهر أغسطس/ آب 2023 إلى قائمة تضم 13 بنكًا تجري تجارب على معاملات بالروبل الرقمي الحقيقي. وتصدر موظفو الامتثال قائمة من فتحوا حسابات بالروبل الرقمي، حيث قاموا بتنفيذ سلسلة من المعاملات التجريبية على مدى اثني عشر شهرًا. وأثناء المرحلة التجريبية، تم تنفيذ مئات المعاملات المالية بين المحافظ الرقمية، حيث تم تحويل الروبل الرقمي إلى شركات ومؤسسات مقابل الحصول على سلع وخدمات، وذلك بالتزامن مع إجراءات الرقابة اللازمة. وبفضل المشاركة المبكرة في المشروع التجريبي، تمكن البنك من تحديد النقاط التي قد تشكل خطورة في معاملات العملاء بالروبل الرقمي، وبناءً على ذلك، تم وضع نموذج لنظام مراقبة مالية لهذه المعاملات. بالتالي، أنشأت قاعدة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات في البنك، والتي عند إطلاق الروبل الرقمي بشكل كامل، سيقوم بها بنك "في تي بي" بتنفيذ متطلبات تحديد هوية العملاء، وتقييم مستوى مخاطرهم في القيام بعمليات مشبوهة، وتحليل المدفوعات والتحويلات.

ومن بين المشاريع الحيوية التي تنفذها هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) بالتعاون مع بنك "في تي بي" منذ عام 2022، يأتي مشروع "البلوكتشين الشفاف" في صدارة المشاريع. إذ يهدف البرنامج التجريبي إلى مراقبة وتحليل المعاملات التي تتم باستخدام العملات المشفرة، بما في ذلك في القطاعات غير الشفافة من الإنترنت. وفي إطار المشروع التجريبي الذي بدأ في عام 2023، انضمت أربعة بنوك روسية أخرى إلى هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والبنك المركزي الروسي وبنك "في تي بي". وتمكن المشاركون من وضع منهجية مشتركة، تمت الموافقة عليها من قبل الجهات التنظيمية المعنية، وقاموا بتحليل السوق وتحديد عدد كبير من الأفراد العاملين فيه حاليًا، وقاموا بتصنيفهم وفقًا لمستويات المخاطر

مع بدء تشغيل منصة "اعرف عميلك"

نقل البنك المركزي بعض المخاطر المتعلقة بالبنوك إلى كاهله، وهو ما زاد بشكل ملحوظ من كفاءة الأمان المالي في القطاع المصرفي، وذلك بفضل التعاون المشترك بين البنوك ضمن منصة واحدة، مع استمرار الرقابة اليومية من قبل البنك المركزي الروسي. واستفاد بنك "في تي بي"، شأنه شأن البنوك الأخرى، من الفرص المتاحة" على النحو التالي:

- تقييم مستوى المخاطر المتعلقة بالشركات التي تتعامل مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى؛ فهذه المعلومات تساعد في اتخاذ قرار مستنير بشأن قبول شركة جديدة لم يسبق للبنك التعامل معها، خاصة وأن البنك المركزي الروسي قد قام بتقييم هذه الشركة مسبقًا.
- تحديد العملاء "النائمين" الذين لم يظهروا أي سلوك غير قانوني داخل البنك، ولكنهم تورطوا في أنشطة مشبوهة في بنوك أخرى، وهو ما رصده البنك المركزي الروسي وأبلغ عنه الجهات المصرفية الأخرى، ونتيجة لذلك، يتم حظر هؤلاء العملاء "النائمين" أو وضعهم تحت مراقبة مشددة.

المرتبطة بهم، كما بدأوا بتبادل الخبرات المتراكمة فيما يتعلق بتحديد أنواع المشاركين في سوق العملات المشفرة.

التعاون الفعال بين البنك وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)

شهدت السنوات الأخيرة إطلاق مجموعة من المشاريع التجريبية، بعضها قد اكتمل تنفيذه، والبعض الآخر سينفذ في المستقبل القريب:

- المراقبة الشاملة لمبيعات المصدرين للعملات الأجنبية.
- الرقابة على الاستخدام المستهدف للأموال المخصصة للمشاريع الدفاعية.
- المراقبة الدقيقة لإنفاق الأموال الحكومية والبلدية المخصصة لمكافحة الجائحة.
- الأساليب الحديثة لمكافحة تمويل الإرهاب.
- الأساليب الحديثة لمكافحة الاتجار بالمخدرات.
- مجموعة من المشاريع التجريبية الأخرى.

التعاون الفعال بين قسم الامتثال والأعمال التجارية لتقليل المتطلبات المعلوماتية الزائدة على العملاء، مما يساهم في تحسين جودة وراحة تجربة العملاء

النهج الأساسي لبنك "في تي بي" هو بناء موضع سليم لوظيفة الامتثال لدعم خدمة العملاء وتقديم المشورة الواضحة والصحيحة بشأن إطلاق المنتجات والخدمات الجديدة، والحد من المخاطر التنظيمية التي قد يتعرض لها البنك، وتحسين المتطلبات المعلوماتية للعملاء من خلال تحويل جمع البيانات إلى صيغة آلية، بما في ذلك من مصادر خارجية، مما يقلل العبء على العملاء. وبالتالي أصبح قسم الامتثال الآن شريكًا فعالًا ودائمًا، حيث يوجه جهوده نحو تمكين الأعمال المصرفية للشركات والأفراد من النمو والتطور. وفي الواقع، يتم تقديم دعم منهجي يومي تقريبًا لأقسام البنك، بما في ذلك وضع توصيات خاصة حول أفضل السبل الممكنة لتقديم المنتجات والخدمات، مع تحقيق التوازن بين المتطلبات التنظيمية واحتياجات نمو الأعمال.

وقد حققت هذه النماذج نتائج ملموسة في شتى مجالات الأعمال، لا سيما في مجال التحقق من هوية العملاء قبل فتح الحسابات. وهكذا تجري عملية تقييم المخاطر المرتبطة بقيام العملاء المحتملين بارتكاب عمليات مشبوهة عن بعد باستخدام نموذج تقييم آلي، مما يتيح تحديد احتمال قيام العميل بمثل هذه العمليات دون الحاجة إلى تفاعل بشري أو زيارة العميل الجديد لفرع البنك. ومن خلال الاستعانة بأدوات التعلم الآلي وبرامج المحاكاة، اعتمد البنك نموذجًا تنبؤيًا يقوم بتحليل أكثر من 50 مؤشرًا للعملاء من مصادر مختلفة، ويستكشف الانحرافات في سلوك العملاء ويحدد المخاطر المحتملة. وبفضل تطبيق هذا النهج، تمكن البنك، أولًا من تحقيق نسبة 90% من القرارات الإيجابية الآلية عند تقديم الخدمات للشركات وأصحاب المشاريع الفردية، وثانيًا، تخفيف العبء على العملاء المتمثل في الرد على استفسارات البنك وتجميع المستندات المختلفة، وذلك من خلال تقليل عدد الطلبات وتحويل العملية إلى شكل إلكتروني، مما أدى إلى زيادة كبيرة في مستوى رضا العملاء وتقليل الوقت اللازم لإتمام المعاملات.

كما تتبع البنوك إجراءات مماثلة لجمع بيانات العملاء وتحديثها بشكل آلي، مما يقلل العبء على العملاء كما يقلل من الحاجة إلى تعبئة استمارات طويلة أو إجراء اتصالات متكررة. فعلى سبيل المثال، أدى دمج الاستمارة الاستقصائية والطلب التجاري إلى تقليص النماذج التي يملأها العملاء للحصول على بطاقات الراتب إلى عدة أضعاف، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز التركيز على العملاء وسرعة الإجراءات. ومن أجل تقييم عميل جديد أو متابعة خدمة عميل قائم، فإن أهم ما يركز عليه الامتثال هو إجراء عملية تحديد هوية العميل وتحديث المعلومات المتعلقة به. وتُدار هذه العمليات بطريقة سلسة وناعمة، دون أن يشعر بها العملاء، وهي جزء لا يتجزأ من العمليات المطورة.

مثال آخر على نجاح دمج رقابة الامتثال السريعة في منتج جديد وإطلاقه في السوق بشكل عاجل مع الحفاظ على التزام كامل بالقوانين واللوائح هو خدمة التحويلات الدولية التي يقدمها تطبيق "في تي بي أونلاين" عبر نظام الدفع الفوري.

وبسبب التعقيدات المتأصلة في العمليات المصرفية، فإن الاستشارات المتعلقة بالامتثال تلعب دورًا حيويًا في تطوير هذا النوع من الأعمال مع ضمان الامتثال لكافة المتطلبات التنظيمية.

»"ومن خلال الاستعانة بأدوات التعلم الآلي وبرامج المحاكاة، اعتمد البنك نموذجًا تنبؤيًا يقوم بتحليل أكثر من 50 مؤشرًا للعملاء من مصادر مختلفة، ويستكشف الانحرافات في سلوك العملاء ويحدد المخاطر المحتملة.

فعالية التحولات الجذرية

إن التحولات التكنولوجية والمنهجية والإدارية الموصوفة أعلاه، والتي تشكل نموذجًا جديدًا للمراقبة المالية، قد أسفرت عن العديد من النتائج الملموسة التي تؤكد فعالية هذه الابتكارات. ويتجلى ذلك من خلال تجربة بنك "في تي بي":

1. النمو المتسارع في إنتاجية العمل. في ظل الزيادة الهائلة في الالتزامات التنظيمية (عدد البلاغات عن العمليات، وبياناتها، والاستفسارات من الجهات الرقابية، وما إلى ذلك) التي تجاوزت 30 مرة، لم يتناسب معدل زيادة عدد الموظفين العاملين في عملية الرقابة المالية مع هذه الزيادة، حيث لم يتجاوز 2.5 مرة فقط.
2. أدى التحول التكنولوجي إلى زيادة دقة وفعالية عمليات الرقابة. وعلى هذا الأساس تمكن بنك "في تي بي" من تحقيق انخفاض بنسبة تقارب 20 ضعفًا في حجم العمليات المشبوهة التي يقوم بها العملاء في عام 2023 مقارنة بعام 2018. ويمكن وصف ذلك بأنه تحول جذري في ظل النمو المستمر والسريع لأرصدة العملة وعدد المعاملات التي يقوم بها العملاء. ويشكل الانخفاض بأكثر من 2.5 مرة في حصة معاملات عملاء البنك في إجمالي المعاملات المشبوهة على مستوى روسيا، مقارنة بعام 2018 وهو العام الذي بدأ فيه البنك المركزي الروسي بنشر هذه البيانات، دليلاً إضافيًا على فعالية عملية التحول الرقمي التي يتم تنفيذها في مجال الرصد المالي، كما يتم التحقق من هذه النتائج بشكل مستقل من قبل البنك المركزي على أساس شهري.
3. شهد عام 2023 تراجعًا بنسبة 12% في حجم المعاملات المالية المشبوهة بالقطاع المصرفي الروسي مقارنة بعام 2022. وفي بنك "في تي بي"، بلغ معدل الانخفاض نفسه 27% .
4. تقلص دور بنك "في تي بي" في العمليات المصرفية المشبوهة، (كسحب الأموال نقدًا وإخراجها من البلاد وما إلى ذلك)، إلى نسبة ضئيلة جدًا أي أصبحت لا تقارن بنسبة البنك من إجمالي العملاء والمعاملات.
5. في عام 2023، منع البنك إجراء تحويلات مالية مشبوهة بقيمة إجمالية بلغت حوالي 132 مليار روبل من حسابات عملائه إلى جهات أخرى (أي إلى الاقتصاد الكلي للبلاد)، ويعتبر هذا الإجراء خطوة مهمة من جانب البنك للمساهمة في مكافحة الجرائم المالية وتنقية النظام المالي.
6. تتزايد عمليات الكشف عن "المنصات الافتراضية" باستمرار وهي مواقع إلكترونية تستخدم في ارتكاب جرائم مثل الكازينوهات عبر الإنترنت وشركات المراهنات غير القانونية ومكاتب صرف العملات. فحسب الإحصائيات، تم رصد أكثر من 6 آلاف موقع من هذا النوع وتوقيف أنشطتها في عام 2023 وحده.
7. وضع آليات مراقبة خاصة لمعاملات العملاء ذات الصلة بتنفيذ الدعم المالي الحكومي، وتنفيذ العقود الحكومية والالتزام بالعقوبات الروسية المضادة وتطبيق قرارات حكومة روسيا الاتحادية.
8. يقوم بنك "في تي بي" وبصفة دورية كل ثلاثة أشهر، بتحديد أنماط جديدة للمعاملات المالية المشبوهة، ويقوم بإرسالها إلى هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، وهذه الأنماط هي الأكثر شيوعًا والأكثر خطورة وتجب متابعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ونحن نخطط لمواصلة تحديث الأنظمة الرقمية المستخدمة في مراقبة المعاملات المالية وتطويرها، وذلك بالعمل المشترك مع هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والبنك المركزي الروسي.

موسكو تستضيف برنامج "الجيل الجديد - 2024"، الذي جمع ضباطًا من ثماني دول يعملون في مجال الاستخبارات المالية

وقد جمعت مبادرة "الجيل الجديد 2024-" ممثلين عن ثماني دول:

أذربيجان ومصر والهند وإيران وكوبا والإمارات العربية المتحدة وتايلاند وإثيوبيا.

شهدت موسكو انطلاق برنامج "الجيل الجديد - 2024" والذي يهدف إلى تطوير التعاون المهني بين الشباب العاملين في وحدات الاستخبارات المالية من مختلف البلدان

يُنفذ البرنامج من قبل هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) بالتعاون مع والتعاون الإنساني الدولي (روسوترودنيشيستفو) والمركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي

وفي إطار زيارة استمرت خمسة أيام، قام فريق من موظفو الاستخبارات المالية بجولة تفقدية شملت البنك المركزي الروسي، وبنك "في تي بي"، ومصلحة الضرائب الاتحادية، والمركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي وشارك المتخصصون الشباب في حلقات نقاش ومحاضرات تفاعلية وألعاب تجارية وورش عمل، بما في ذلك استخدام نظام "جرافوس" التعليمي (يسمح النظام بمحاكاة التحقيقات المالية في الوقت الفعلي). وفي هذه الفعالية، ناقش المشاركون أفضل الممارسات لتبادل المعلومات على الصعيد الدولي، والقضايا المتعلقة بتعزيز قدرات الكوادر العاملة في الأنظمة الوطنية لمكافحة غسل الأموال.

وخلال اللقاءات مع مسؤولي البنك المركزي الروسي وبنك "في تي بي"، اطلع ممثلو وحدات الاستخبارات المالية على آلية عمل منصة "اعرف عميلك"، وتعمقوا في الممارسات المتبعة للتصدي للجرائم المالية في الأسواق المالية، وكشفوا عن المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في عالم العملات الرقمية. كما ناقش المتخصصون أيضًا تحليل معاملات العملاء المالية، وكشف المعاملات

المشبوهة، وتقييم المخاطر الأمنية المرتبطة بالعملات الرقمية، والإجراءات الأمنية لحماية تداولها.

"الجيل الجديد2024-" هو برنامج جمع أكثر من 20 متخصصًا شابًا من الخبراء في مجال الاستخبارات المالية في المنطقة الأوراسية وبلدان مجموعة البريكس والشرق الأوسط، وآسيا، وأفريقيا، وقدم لهم نظرة عميقة عن النظام الروسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في إطار الأنشطة الجارية، قامت مصلحة الضرائب الاتحادية الروسية بتقديم عرض تقديمي للضيوف حول رقمنة الخدمات الحكومية، بالإضافة إلى تفاصيل حول إدارة الضرائب والقضايا الملحة ذات الصلة بعملياتها.

واختتم كل يوم من أيام إقامة المشاركين في برنامج "الجيل الجديد2024-" في موسكو بجولة ثقافية شيقة، فقد زاروا معرض الإنجازات الاقتصادية الوطنية (في دي ان خا)، واستمتعوا بمعرض تريتياكوف للفنون، وتجولوا في الساحة الحمراء، وتوجهوا إلى حديقة ألكسندروف لوضع باقات الورد على ضريح الجندي المجهول.

"برنامج "الجيل الجديد2024-" هو أكثر من مجرد منتدى لتبادل الخبرات، إنه ولادة مجتمع عالمي من الشباب المهنيين يسعون جاهدين لتحقيق هدف واحد وهو ضمان الأمن المالي

موسكو تصبح مركزًا فريدًا من نوعه للتواصل وتبادل الخبرات بين موظفي الاستخبارات المالية

"الجيل الجديد" هو مبادرة فريدة لتبادل الخبرات، يوفر تدريبًا مكثفًا لمدة أسبوع، يهدف إلى صقل المهارات المهنية لموظفي وحدات الاستخبارات المالية وإغنائهم بفهم عميق للثقافة الروسية. وتشارك هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) في هذا البرنامج للعام الثاني على التوالي، وتعرض على شركائها حلولًا متقدمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة. وقد أظهر خبراء من بنك "في تي بي" كيف تعمل أقسام الامتثال في البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بنفس الطريقة التي فعلوا بها العام الماضي.

"لا يمكن إنكار أهمية هذا البرنامج". فقد أكدت ماريا شيرباكوفا، رئيسة قسم مراقبة مخاطر الأطراف الخاضعة للمسائلة، أن بعض الضيوف عبروا عن إعجابهم الشديد بتاريخ وثقافة روسيا، مؤكدين نيتهم العودة كسياح للاستمتاع بجمال مدن موسكو وسوتشي وسان بطرسبرغ وغيرها من مدن بلادنا.

تعليقات المشاركين

مملكة تايلاند

فيرابورن سامريتفيرياكول،

محقق في مكتب مكافحة غسل الأموال في مملكة تايلاند

يسعدني أن أكون في روسيا للمرة الأولى، وأود أن أعبر عن امتناني العميق لقبول انضمامي إلى برنامج "الجيل الجديد". وأنا أقدر بشدة المعرفة والخبرة التي حصلت عليها من خلال هذا البرنامج.

جمهورية إثيوبيا

سيمريت أندارغ كيبيد،

كبيرة محللي وحدة الاستخبارات المالية في جمهورية إثيوبيا

رأيت مدى روعة موسكو، وخاصة الأماكن التاريخية. لقد تعلمت الكثير من خلال المشاركة في دورات تدريبية مختلفة حول نظام إدارة الضرائب وعمل وحدة الاستخبارات المالية في روسيا. وأود الحصول على فرصة أخرى للمشاركة في مثل هذا البرنامج.

الإمارات العربية المتحدة

ماهر عبدالله مبارك العمور الكعبي،

كبير أخصائي وحدة الاستخبارات المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة

إن دور التعاون الدولي وتقديم المساعدة المتبادلة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب له أهمية بالغة. وروسيا هي واحدة من الدول التي نتعاون معها. إنها دولة شريكة لنا ويسعدنا دائمًا العمل معها وتلقي المعلومات وتقديمها.

كانت زيارتي الأولى إلى موسكو، روسيا، تجربة رائعة حقًا. لقد مثلت مشاركتي في برنامج "الجيل الجديد - 2024" فرصة ممتازة لاكتساب معرفة جديدة. بالإضافة إلى ذلك، كانت فرصة جيدة للالتقاء بزملاء من وحدات الاستخبارات المالية الأخرى.

كما كان التفاعل بين الشباب المتخصصين أمرًا بالغ الأهمية. إذا قدمنا تدريبًا جيدًا للجيل الجديد، فإن مستقبلاً زاهيًا ينتظرنا.

جمهورية كوبا

ليليت أوتيرو كاسو،

محلل مالي بوحدة الاستخبارات المالية بالبنك المركزي الكوبي

بدأت العمل في مجال الاستخبارات المالية مباشرة بعد تخرجي من الكلية، وسرعان ما وقعت في حب هذا العمل. قررت البقاء في هذا المجال لأنني أحب مساعدة بلدي واقتصادها.

وقد أحببت موسكو كثيرًا، فهي بحق مدينة جميلة جدًا. أما بالنسبة للبرنامج، فأنا معجبة به لأنه يتيح لنا تبادل الخبرات مع زملاء من جميع أنحاء العالم، مما يوسع آفاقنا حول نظام الأمن المالي.

تربط الاستخبارات المالية الروسية والكوبية علاقة ممتازة. فلديكم العديد من الأنظمة الحديثة التي تزودنا بكم هائل من المعلومات والمعرفة. نحن معجبون بالتكنولوجيا التي تستخدمونها، وبالصلة الوثيقة التي تربط الاستخبارات المالية الروسية بكافة القطاعات المالية في البلاد. كما أننا نرغب نحن أيضًا في الوصول إلى هذا المستوى. إنه عمل شاق، ولكننا سنحقق هدفنا.

أنا على دراية بمشروع عالمي كبير وهو الأولمبياد الدولي للأمن المالي، والذي شاركت فيه بعثات من بلادنا. وأرى أن من الأهمية بمكان توعية الشباب بهذا الموضوع منذ سن مبكرة، بدءًا من المرحلة الإعدادية وحتى المرحلة الثانوية. لقد حُرمت من فرصة المشاركة في هذا الأولمبياد، ولكن لو أتيحت لي هذه الفرصة لكان مستواي أفضل، وربما كنت ساهمت في تحقيق إنجازات أكبر لبلدي. وسأكون مسرورة بالمشاركة في هذا الأولمبياد، ربما كمرشدة، نظراً لتجاوزي السن المناسبة للمنافسة.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية

زهراء حاجبرست ناظم،

محامي بوحدة الاستخبارات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

ما ألهمني للعمل في وحدة الاستخبارات المالية؟
نحن جميعًا ندرك جيدًا الأثر المدمر الذي يمكن أن يحدثه غسل الأموال على اقتصاد أي دولة، وعلى حياة الناس فيها.

لذلك، كطالبة في كلية الحقوق، شعرت برغبة قوية في المساهمة في مكافحة هذه الجريمة، والاستفادة من معرفتي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولطالما اعتقدت أنني سأكون قادرة على تقديم إسهام فعال في هذا المجال.

إن إيران وروسيا دولتان جارتان تقريبًا، وهذا القرب الجغرافي يولد العديد من القواسم المشتركة، مثل التحديات والاهتمامات المشتركة، لذلك أعتقد أنه من خلال التعاون الوثيق يمكننا معالجة العديد من المشكلات.

وبفضل مشاركتي في برنامج "الجيل الجديد - 2024"، تأكدت من امتلاكنا لإمكانات كبيرة في مجال تبادل البيانات.

إن موسكو مدينة جميلة للغاية، وقد استمتعت كثيرًا بزيارتها. فهذه هي زيارتي الأولى للعاصمة الروسية، ولا أستطيع التوقف عن الإعجاب بمعالمها ومبانيها.

كانت زيارة مؤسسة هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) تجربة لا تُنسى في حياتي. لقد شاهدت كيف يعمل زملائي في بلد آخر وكيف يعمل نظامهم. كما أنني اكتسبت الكثير من المعرفة والأفكار الجديدة حول كيفية تميزنا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيف يمكننا حل مشاكلنا بالاستناد إلى تجربة هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ).

جمهورية الهند

غورافسينغ،

نائب مدير وحدة الاستخبارات المالية في جمهورية الهند

برنامج "الجيل الجديد" برنامج رائع بحق، لقد قمنا بزيارة العديد من الأماكن في موسكو وتعلمنا الكثير عن الجرائم المالية مثل الاحتيال المتعلق بالعملات المشفرة وغسيل الأموال وغيرها. بفضل هذه الزيارات والمحاضرات، تعلمنا كيف تكافح هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) مثل هذه الجرائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بزيارة عدد من المنظمات وشاهدنا كيف تعمل أجهزتكم الحكومية الفيدرالية وكيف يتم استخدام التقنيات الرقمية.

لقد حظينا بفرصة رائعة للقاء مسؤولين كبار من مختلف الوزارات، واستفدنا كثيرًا من هذه التجربة. وسنعمل على تطبيق كل ما تعلمناه في مؤتمرنا هذا في بلدنا، كما ندعو زملائنا لزيارة موسكو والتعرّف على الخبرة الروسية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد أخبرنا موظفو هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) عن الأولمبياد الدولي للأمن المالي، والذي كان مذهلاً حقًا. ونحن نبارك لمنظمي هذا الحدث الرائع تحت رعاية هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، ونتمنى لهم كل التوفيق.

إن العلاقات الهندية الروسية قوية ومفيدة، لذلك نشعر بالفخر بكل ما هو جيد في روسيا، وهذا يسعدنا كثيرًا. آمل أن يشارك ممثلو الهند أيضًا في هذا الحدث (الأولمبياد).

وأود أن أشير إلى أهمية تبادل المعرفة والتعاون الدولي. يجب علينا تنظيم برامج وورش عمل ومؤتمرات، بما في ذلك عبر الإنترنت، حيث يمكننا أن نتعلم من بعضنا البعض. من الضروري فهم كيفية عمل النظم المالية في الدول الأخرى لأننا نعيش في عالم واحد.

جمهورية مصر العربية

هشام حسن محمد حسين،

محلل مالي بوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك الأهلي بجمهورية مصر العربية

قبل شهر من زيارتي إلى هنا، كنت أمارس عملي الروتيني في المكتب، ففوجئت بمديري وهو يقول لي: "مرحبًا، هل ستسافر إلى موسكو الشهر المقبل؟" فكرت للحظة وقلت في نفسي: "يا إلهي، سأذهب إلى موسكو! أنا أحب هذه المدينة. سمعت الكثير عنها ولكنني لم أزرها قط". إنها مدينة مذهلة، وسأعود إليها بالتأكيد.

لقد تجاوز برنامج "الجيل الجديد - 2024" كل توقعاتي. كنت أعتقد أنه سيكون مملاً بعض الشيء، أكثر نظرياً منه عملياً. ولكن كل شيء كان مختلفًا. فالبرنامج مخطط ومنسق بشكل جيد - أنتم يا رفاق تعرفون ما تفعلونه. إن جمع مشاركين من مختلف البلدان وإتاحة الفرصة لهم لتبادل الخبرات هو بالتأكيد صيغة رابحة.

يُعد التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمراً بالغ الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم العابرة للحدود. ولا شك أن التعاون الدولي الوثيق بين مصر وروسيا سيحقق فائدة تعود بالنفع على الطرفين.

أما بالنسبة للشباب، فهم حاضرنا ومستقبلنا. نحن بحاجة إلى الاستثمار في الشباب، لأنهم يمثلون حياتنا. إذ يمكن للشباب حقًا أن يغيروا عالمنا، فهم يسعون جاهدين للتعلم، ويتمتعون بالطاقة.

وفي مصر نلتقي بالطلاب بالجامعات المصرية لنشرح لهم أهمية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ونعلمهم كيف يميزون بين المعاملات المشروعة وغير المشروعة، وكيف يحمون أنفسهم من الوقوع في فخاخ الاحتيال.

جمهورية أذربيجان

أيسل شريفوفا،

أخصائي بارز في وحدة مراقبة المعاملات المالية بجمهورية أذربيجان

أعتقد أن الاستخبارات المالية تتحمل مسؤولية كبيرة في مكافحة الجريمة والاحتيال. وأرى أن التعاون مع كل دولة، بما في ذلك روسيا، أمر بالغ الأهمية لهيئتنا، حيث يتم تبادل المعلومات والممارسات الجيدة.

ومن الأمثلة على الممارسات المثيرة للاهتمام للشباب التي تنفذها خدمتنا، يمكنني ذكر موقع E-learning.fiu.az، وكذلك التدريب عبر الإنترنت الذي يقدمه متخصصون من مختلف الأقسام. وبعد الانتهاء من التدريب بالكامل، نمنح المشاركين شهادة.

أحببت موسكو كثيرًا، إنها مدينة دافئة مشمسة زاهية وجميلة. من خلال مشاركتي في البرنامج، تعرفت على العديد من الأشخاص من مختلف البلدان الذين يعملون في نفس المجال الذي أعمل فيه. وتم تبادل معلومات مفيدة.

رئيس جمعية المصارف الروسية

أناتولي كوزلاشكوف:

السعي لزيادة الشفافية في القطاع المالي والائتماني هو أمر بالغ الأهمية للجميع

— السيد أناتولي أناتوليفيتش، تلعب جمعية المصارف الروسية دورًا حيويًا في تحقيق التوازن بين مصالح الدولة والقطاع المصرفي. إلى أي مدى تعتقد أن هذا التوازن يتم الحفاظ عليه حاليًا في مجال ضمان الأمن المالي؟

— كما تعلمون، فإن العمل على تحديث المتطلبات والآليات والمؤسسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال قد كان ولا يزال يشكل محور اهتمام الجمعية. أنشأت الجمعية لجنة مختصة بالمخاطر المرتبطة بالامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعمل هذه اللجنة على تعزيز التعاون مع الخبراء في المجال، ومع هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، والبنك المركزي الروسي، وذلك لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا الملحة، بما في ذلك الكشف عن الأنشطة المشبوهة المرتبطة بغسل الأموال والجرائم الأخرى، وتحديد مؤشرات الفساد، ومكافحة الأنشطة المالية غير القانونية.

ويتم إيلاء الكثير من الاهتمام في المقام الأول للقضايا التنظيمية، حيث تعتبر التشريعات المناهضة للتجريم واحدة من أكثر التشريعات المتغيرة ديناميكيًا. ونحن ندرك أن التغييرات المتكررة في التشريعات والقوانين المنظمة لهذا المجال هي نتيجة حتمية للتغيرات الديناميكية في بيئة المخاطر. ومن المسلم به أن تعزيز الشفافية في القطاع المالي والائتماني هو هدف مشترك، تسعى إليه الدولة والمؤسسات الأخرى على حد سواء. للإجابة على استفسارك، أؤكد لك أن تحقيق التوازن بين مصالح الدولة ومصالح المجتمع المهني هو أمر شائع في معظم الحالات.

— ما هي القضايا التي تتناولها لجنة المخاطر المتعلقة بالامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

— في السنوات الأخيرة، ركزت اللجنة المتخصصة في الجمعية على المحاور الرئيسية التالية في عملها: المبادرات التشريعية، حيث يتم تحليل القوانين ودراسة مدى تطبيقها، ويجري تطوير مقترحات لتبسيط عمليات الرقابة وتطويرها، للامتثال لمتطلبات مكافحة الفساد والعقوبات، ومراقبة الأشخاص الخاضعين للعقوبات، وتم اقتراح تطوير آلية لتبادل المعلومات وتنظيم سير العمل مع هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والبنك المركزي الروسي. وبالتزامن مع ذلك، تقوم اللجنة بتشجيع نشر أفضل الممارسات في السوق المالية بغية تبادل الخبرات في تنفيذ أنظمة وأدوات الرقابة المتنوعة. ومن الجدير بالذكر أن تبادل الخبرات في مجال تنظيم جوانب الرقابة المختلفة هو أمر حيوي لتحسين إجراءات الامتثال، ونحن نسعى إلى استمرارية هذه الممارسة.

على سبيل المثال، في إحدى الجلسات الأخيرة للجنة، تمت مناقشة قضية الامتثال لمكافحة الفساد، والتي تعتبر من القضايا الملحة حاليًا، وتطرق النقاش على وجه الخصوص، إلى استعراض الآليات التي تعتمدها المؤسسات المصرفية للكشف عن العمليات المشبوهة المرتبطة بتبييض الأموال الناتجة عن جرائم فساد. والمهمة، بصراحة، ليست سهلة. ولكننا ندرك في الوقت نفسه أن مقدمي الخدمات المالية يمكنهم المساهمة في مكافحة الفساد على المستوى الوطني. في نهاية المطاف، فإن نجاح تنفيذ البرامج ذات الأولوية لتنمية الاقتصاد والقطاع الاجتماعي يعتمد على هذا الأمر.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي حجر الزاوية في بناء نظام فعال لمكافحة غسل الأموال

وفي مقابلة مع مجلة "الأمن المالي"، تحدث كل من السيد ألكسندر كوريانوف - رئيس هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، والسيدة نازيركي جامبيس - المستشار الأول لشؤون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في أمانة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والسيدة يانا بايراشنايا - سكرتيرة مجلس الامتثال وموظفة في هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، عن الأساليب والأدوات الجديدة للتعاون بين القطاع المصرفي ووحدات الاستخبارات المالية في مختلف البلدان. يُسلط المشاركون في الحوار الضوء على دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير آليات للكشف المبكر عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد من مخاطرها

— السيد ألكسندر ميخائيلوفيتش، كثُر الحديث في الآونة الأخيرة عن الشراكة بين القطاع العام والخاص في مكافحة غسيل الأموال. هل تعتقد أن هذا المصطلح يصف بدقة طبيعة التعاون القائم حاليًا بين الجهات الحكومية والخاصة في هذا الإطار؟ أم أن هذه الصورة مثالية للغاية لدرجة أنها غير واقعية؟

— إذا ما ألقينا نظرة على أحداث السنوات الأخيرة، لوجدنا أن مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص بدأ يتجذر في المصطلحات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال في عامي 2015 و2016، وذلك عندما بدأت مجموعة العمل المالي (FATF) بتنظيم منتديات تضم القطاع الخاص لمناقشة التعديلات المقترحة على معايير وإرشادات المجموعة بالتعاون مع أبرز ممثلي القطاع الائتماني والمالي. وبطبيعته، يشبه هذا الإطار إلى حد كبير تقييم الأثر التنظيمي. وفي الوقت نفسه، أبرزت الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي (FATF) أهمية التشاور غير الرسمي مع البنوك فيما يتعلق بتوجيه الموارد وتبادل معلومات حول المخاطر المحتملة.

كلمة "شراكة" هي بالتأكيد كلمة تحمل دلالات إيجابية، ولكنها في السياق العملي تشير إلى تعاون تجاري يهدف لتحقيق مكاسب مشتركة. وتشير التجربة إلى أنه في مجال مكافحة غسل الأموال، تقوم الشراكة الفعالة حقًا على مبادئ أخرى، وأهمها الثقة. أعتقد أن هذا هو على الأرجح الأساس الوحيد الممكن لبناء تواصل مع المشاركين في النظام.

من الأهمية بمكان أن يدرك زملاؤنا في القطاع المالي والائتماني تمامًا أهمية المهام التي يقومون بها في مجال عملهم.

وليس عليك الذهاب بعيدا للحصول على أمثلة. إذ يكفي أن ننظر إلى نتائج العمل المشترك في قضايا الميزانية في إطار تنفيذ برنامج "حزام الأمان المالي" الذي

بدأ منذ عامين. فمن خلاله يمكننا تقديم مؤشرات محددة، مثل ديناميكية عدد البنوك التي تقدم معلومات حول مخاطر القطاع المالي، وحجم الأموال الحكومية التي تم إنقاذها من الضياع في الاقتصاد الموازي بفضل الإجراءات المتخذة. لقد تم بلورة مقاربات جديدة في العمل، والتي أسهمت بشكل كبير ودون أي مبالغة في تطوير عملية إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي، وذلك بفضل التعاون الوثيق مع الخبراء المصرفيين. وفي هذا الصدد، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى زملائي في بنك "في تي بي"، وبنك " بروموسفيازبنك" وبنك "سبربنك"، وبنك "ألفا-بنك"، وبنك "غازبروم بنك"، وبنك "تي-بنك"، على جهودهم الكبيرة التي بذلوها في هذا المشروع.

— هل هناك أي تطورات ملحوظة في طبيعة العلاقة التعاونية بين هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) والبنوك خلال السنوات الأخيرة؟ وما هي أبرز مظاهر هذه التطورات؟

— أعتقد أن أهم ما حققناه هو أننا أصبحنا نتصرف بصفة استباقية في تعاملاتنا. إذ يمكن تنفيذ العديد من المشاريع الجوهرية الكبيرة دون الحاجة إلى وضع لوائح تنظيمية صارمة أو ما يسمى بالضغط الإداري، ولكن حصريًا على أساس الشراكة الطوعية. على سبيل المثال، بناء على المعلومات الواردة من البنوك، يمكننا القول أنه تم بالفعل وضع تصنيفات تفصيلية للبنوك، والتي يتم تبليغها بشكل دوري إلى جميع الأطراف المعنية من قبل الجهة الرقابية كجزء من آلية الرقابة النظامية.

خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام، تم تقديم بلاغات إلى الهيئة المعنية حول عمليات مالية وأنشطة عملاء مشبوهة بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من 100 مليار روبل.

وهناك أمثلة عملية على المشاريع المنفذة. في نهاية العام الماضي، بدأنا العمل مع المؤسسات المصرفية في دراسة تطوير أساليب الرصد والمراقبة للمخاطر المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات. يظهر العالم الإجرامي مستوى عال من البراعة لإخفاء أنشطته، لا سيما البنية التحتية المالية التي يعتمد عليها. وبالطبع، في مثل هذه الظروف، تتطلب عملية الكشف عنها تحديثًا مستمرًا للأساليب والطرق. إن المشروع الذي قمنا بإطلاقه هو مشروع متكامل. إذ يشمل تطوير نموذج للسلوك المالي، يهدف إلى تحديد سمات المعاملات والسلوك المميزة للأشخاص الذين يمارسون أنشطة تتعلق بالاتجار بالمخدرات، مثل "التاجر" و"الوسيط" وغيرهما.

وفي سياق المشروع، توصل الزملاء إلى فهم أعمق للخوارزميات التي تنظم التفاعل بين الخدمة ووحدة إنفاذ القانون والشروط التي يجب أن تستوفيها البيانات المتبادلة بينهما. بناءً على مبادرة من الزملاء، تم اقتراح تقديم معلومات حول المواقع على الشبكة المظلمة والقنوات المتخصصة على تطبيقات المراسلة التي تستخدمها العصابات لتجارة المواد المخدرة. وتكتشف أقسام الامتثال في البنوك هذه البيانات من خلال مراقبة الإنترنت وتحليل المعلومات المتاحة.

وشهد استخدام المعلومات المتعلقة بقنوات الاتصال توسعًا كبيرًا في مجالات عمل متنوعة. على سبيل المثال، قام البنك المركزي الروسي، بناءً على معلومات هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، بإدراج عدد من المشاريع الإلكترونية تعمل بنظام المخططات المالية الهرمية في قائمة الشركات التي تمارس أنشطة مالية غير قانونية. وقد كانت المؤسسات الائتمانية هي أول من قدم هذه المعلومات.

في ضوء الخبرة المكتسبة بالتعاون مع البنك المركزي الروسي، يجري حاليًا تحديث صيغ البلاغات مع إضافة خصائص جديدة إليها.

الكسندر كوريانوف

نازيركي جامبيس

يانا بايراشنايا

"بلورة مقاربات جديدة في العمل، والتي أسهمت بشكل كبير ودون أي مبالغة في تطوير عملية إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي، وذلك بفضل التعاون الوثيق مع الخبراء المصرفيين.

— هل هناك خطط للعمل على مشاريع مبتكرة تم إطلاقها بالاشتراك مع البنوك على المستوى الدولي؟

— أصبح تعزيز التعاون مع شركائنا في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبلدان رابطة الدول المستقلة، دول مجموعة البريكس على صعيد المؤسسات المالية أصبح عنصرًا أساسيًا في المشهد الدولي. ولا يقتصر الأمر على تبادل الخبرات والممارسات وتطبيق أحدث الأساليب والتقنيات في مجال الامتثال، بل يتعداه إلى تحديد نقاط التلاقي المشتركة وبناء الثقة المتبادلة بين الأطراف.

في نيجني نوفغورود، وبالتحديد في شهر أبريل المنصرم من هذا العام، أقيم منتدى دولي علمي وعملي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شهد مشاركة واسعة من قبل خبراء الامتثال في المؤسسات المصرفية. وخلص المشاركون في المنتدى إلى أن المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والفساد وغيرها تشكل تهديدًا عالميًا. ومن ثم، فإن تأسيس أنظمة لمراقبة الأنشطة المالية والتعاون مع وحدات الاستخبارات المالية حول هذه المخاطر يعد من الأولويات الجوهرية للتعاون بين البنوك على المستوى الدولي. وتسير مشاريع من هذا النوع قدماً بجهود مشتركة بين المجموعة الأوراسية ومجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية لبلدان رابطة الدول المستقلة.

— السيدة نازيركي بريكوفنا، في عام 2019، تم اتخاذ قرار في الجلسة العامة لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإنشاء مجلس دولي للامتثال. ما هي المهام التي يقوم هذا المنتدى بتنفيذها حاليًا للتفاعل مع القطاع الخاص على المستوى الإقليمي؟

— تأسس المجلس الدولي للامتثال بهدف توسيع نطاق الحوار مع القطاع الخاص على المستوى الدولي، ويعمل المجلس حاليًا على حل العديد من القضايا الرئيسية، من بينها:

- تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن تطبيق التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جانب المؤسسات المالية وغير المالية.
- تعزيز التعاون المعلوماتي بين ممثلي القطاع الخاص والهيئات الرقابية ووحدات الاستخبارات المالية في إطار مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعتبر من الأولويات تأمين آلية تواصل عكسي وحث القطاع الخاص على المشاركة في عملية تحديد المخاطر الناشئة والعمل على تقليل المخاطر القائمة، بالإضافة إلى تطوير تصنيفات متوافقة مع المستجدات.
- تنظيم تفاعل ممثلي المجتمع الخبير والمهني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بهدف تحديد القضايا الاستراتيجية ومواضيع البحث والمشاريع التي يمكن مناقشتها في إطار فعاليات المجلس الدولي للامتثال.

ويوفر المجلس الدولي للامتثال منصة فريدة لمناقشة القضايا الملحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتبني أحدث الحلول التكنولوجية في مجال الامتثال، بالإضافة إلى تطوير أدوات لمراقبة سوق العملات المشفرة.

— سيشهد العام الحالي انطلاق النسخة الثالثة من مسابقة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تتنافس فيها المؤسسات المالية لعرض أفضل نماذجها للتحليل المالي، وذلك بدعم من المجلس الدولي للامتثال. برأيكم، ما مدى أهمية هذا النوع من المسابقات وما الفوائد التي تعود على المشاركين؟

— أصبحت مسابقة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لاختيار أفضل نموذج للتحليل المالي مبادرة ذات أهمية بالغة للمؤسسات المالية. ويوفر هذا الحدث منصة للمؤسسات لتبادل المعارف والخبرات في مجال كشف ومنع مخططات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد الدولي.

والهدف من المسابقة هو تشجيع تبادل أفضل الممارسات بين المتخصصين في دول المنطقة الأوراسية، وترسيخ أسس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وهي تنشئ منصة لتشكيل قاعدة بيانات شاملة لأفضل الأمثلة على اكتشاف أنماط عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف تطوير قدرات التعاون الإقليمي. وتُشكل هذه الأمثلة حجر الأساس لبرامج تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في الأنظمة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دول مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تشهد المسابقة إقبالًا متزايدًا من المؤسسات المالية الراغبة في المشاركة في المسابقة عامًا بعد عام، مما يؤكد أهمية هذا النوع من المسابقات ومدى حاجة السوق إليه. وشهدت السنوات الماضية التي أقيمت فيها هذه المسابقة ظهور تصنيفات متعددة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تشمل الإتجار غير المشروع بالمخدرات، والجرائم الإلكترونية، والاحتيال الضريبي، وتمويل الأنشطة الإرهابية، واستغلال أجهزة نقاط البيع في

الأنشطة غير القانونية، وغسل الأموال عبر الأصول الافتراضية مثل العملات المشفرة.

إن الفوز في المسابقة يزيد من سمعة المؤسسات المالية ويعزز مكانة الدولة التي تمثلها المؤسسة الفائزة على الساحة الدولية. وهذه المسابقة ليست مجرد تقييم للجهود المبذولة في مجال التحليل المالي، بل هي أيضًا اعتراف دولي بأهمية العمل في مجال مكافحة الجرائم المالية.

— أخبرينا من فضلك عن المشاريع الجديدة التي ينفذها المجلس الدولي للامتثال.

— تؤكد الخبرة المتراكمة لدى الأجهزة الرقابية والقطاع الخاص في الدول الأعضاء بمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الإمكانات الواعدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتعمل هذه الشراكة كآلية فعالة للتبادل السريع للمعلومات حول المخاطر، وزيادة الوعي بالمخططات القائمة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلًا عن تحسين التعاون بين الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال.

إلى جانب تنظيم مسابقة تنافسية بين أعضاء المجلس الدولي للامتثال، فإننا ننظم منتديات تعاونية مع الجهات الرقابية. وتلعب هذه الأنشطة دورًا حيويًا في تعزيز النهج القائم على تقييم المخاطر، والذي يمثل أولوية قصوى في عمل مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويعكس العمل المشترك بين الأجهزة الرقابية والقطاع الخاص على وجود إمكانات واسعة للتطوير المستقبلي. وتساهم صيغ التعاون هذه في تعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يمنحنا القدرة على مواجهة التهديدات والمخاطر المتجددة بفاعلية أكبر.

— السيدة يانا ديميتريفنا، لقد أنشئ مجلس الامتثال منذ أكثر من ثماني سنوات. يرجى التكرم باطلاعنا على التغيرات التي طرأت على تشكيلة أعضاء المجلس وآليات تفاعلهم خلال هذه الفترة؟

— مجلس الامتثال، كما هو الحال دائمًا، يجمع رؤساء أقسام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أكبر

البنوك الروسية. بيد أن شكل التفاعل بين هؤلاء القادة قد شهد تحولات جوهرية على مر السنين. كما اتسع نطاق القضايا المطروحة للنقاش. كثيرًا ما يُذكر المجلس كنموذج بارز للشراكة بين القطاعين العام والخاص، إلا أنه في الوقت نفسه يمثل مثالاً حيًّا على النهج القائم على المشاريع في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعد العمل المشترك مع الزملاء على تطوير أنماط السلوك المالي مثالاً واضحًا على ذلك.

— لقد ذكرتم تنوع مواضيع عمل المجلس. فما هي المواضيع الأكثر أهمية بالنسبة لأعمال الهيئة ونظام مكافحة غسل الأموال؟

— ربما يكون الاتجاه الأكثر أهمية هو ذلك المرتبط بتطوير صيغ التفاعل المعلوماتي. إذ تلعب البنوك دورًا أساسيًا كمزودي بيانات تُستخدم كقاعدة لإطلاق التحقيقات المالية وإجراء التحليلات الكلية. في هذا السياق، يتم إجراء دراسة مستمرة مشتركة لتحديد أفضل السبل لتحسين معايير هذا التفاعل. ويمكننا أن نميز هنا بين جانبين أساسيين لهذا العمل: الجانب الاستراتيجي والجانب التكتيكي، الجانب الاستراتيجي يتضمن تجربة وتقييم أساليب وأدوات جديدة كليًا، مثل نظام الإبلاغ عن العمليات المشبوهة للعملاء، وكشف الحساب الموحد للعملاء، وتطوير إطار عمل للالتزام بالتشريعات المتعلقة بالعملات الرقمية المشفرة وغيرها، أما الجانب التكتيكي، فيتمثل في إجراء مراقبة مشتركة وموضوعية وفقًا لمعايير محددة، وذلك بناءً على تقييم للوضع الحالي واكتشاف طرق جديدة لتنفيذ عمليات مالية غير قانونية.

من بين المبادرات الجديدة التي أطلقها مجلس الامتثال هذا العام، نجد حملات التوعية بالأمن المالي التي نقوم بتنفيذها بالتعاون مع خبراء من القطاع المصرفي. واستجاب أعضاء المجلس بحماس لمبادرتنا. وتعد مسائل استقطاب الشباب نحو الأنشطة غير القانونية ومواجهة ظاهرة "الوسطاء" من أهم المحاور التي يتم تناولها في هذه الفعاليات. وقد عبر أكثر من ثلاثين بنكًا عن مسؤوليتهم المجتمعية بتفويض خبرائهم للمشاركة في جهود مشتركة تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار المالي.

— هل ينوي أعضاء مجلس الامتثال المشاركة في الأولمبياد الدولي للأمن المالي؟

— نعم، من المعتاد أن يحدد خبراء المؤسسات المالية جدول الأعمال الرئيسي للأولمبياد: والتي تشمل عادةً حلقات نقاش وورش عمل حول أحدث القضايا الأكثر إثارة للاهتمام وذات الصلة. والأولمبياد الرابع ليس استثناءً. ومن المقرر إجراء مناقشات حول الحلول التكنولوجية الجديدة المستخدمة في أنظمة الامتثال للبنوك، بما في ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الشبكية (الرسوم البيانية). كما إن انخراط الشباب في الأنشطة غير القانونية يمثل تحديًا كبيرًا، ونؤكد على ضرورة تعزيز التفكير النقدي لديهم كوسيلة وقائية. وتُعد مبادرات بعض المؤسسات المصرفية التي تستعين بالشباب كمورد أساسي لنشر الوعي بالأمن المالي بين الفئات العمرية الأكبر أمرًا جديرًا بالاهتمام. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في الحالات التي تستخدم فيها التقنيات المالية الجديدة في ارتكاب الأنشطة غير القانونية والاحتيال.

المشاركون في مسابقة المتخصصين في الامتثال بالمؤسسات المالية للدول الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

جمهورية الهند

سوزارلا راماكريشنا،

المدير العام السابق لإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي الهندي، الفائز بالمركز الثاني في مسابقة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمعاهد المالية

تمثل المسابقة التي تنظمها الدول الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مبادرةً بالغة الأهمية تهدف إلى إبراز أفضل الممارسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمشاركين في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البلدان المشاركة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أنماط الجرائم المنتشرة في مختلف المناطق الجغرافية، والجودة العالية للتحقيقات التي يجريها المتخصصون في مجال مكافحة غسل الأموال في السلطات القضائية ذات الصلة.

بالإضافة إلى تلقيهم التدريب، استمتع المشاركون بتجربة لإلقاء الكلمات على خشبة مسرح متميز. وقد أظهر المنظمون درجة عالية من الاحترافية في تنظيم المسابقة، مما جعلها حافلة بالحيوية والتشويق. ومن موقعي هذا أطلب من مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن تستمر في تنظيم هذا الحدث سنويًا، وأن تبذل جهودًا أكبر لجذب عدد أكبر من المشاركين (طلبات المشاركة) والجوائز، مما سيعزز من مكانة هذا الحدث ويزيد من جاذبيته.

أتمنى للمنظمين النجاح وكل التوفيق.

جمهورية كازاخستان

أيتمخامبت نوراديل دينمخمدولي،

رئيس قسم الامتثال ورئيس قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركة "حلول الدفع المتقدمة" (ADVANCED PAYMENT SOLUTIONS)، الحائز على المركز الثاني في مسابقة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المخصصة للمؤسسات المالية

تُتيح المسابقة التي تنظمها مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين المتخصصين في الامتثال والمشاركة النشطة في المجلس الدولي للامتثال، فرصة فريدة لعرض الإنجازات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص. وفي ظل التهديدات والمخاطر المتغيرة باستمرار، تعتبر هذه الأشكال التعاونية ركيزة أساسية لنجاح النظام الشامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتساهم الندوات والمشاورات التي تنظمها مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تعميق الفهم للمعايير الدولية التي وضعتها مجموعة العمل المالي (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أنها تدعم التوصل إلى حلول مشتركة تهدف إلى تقليل المخاطر. ومن الجدير بالذكر أن مثل هذه المبادرات توفر مساحةً لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى، مما يساهم في الاستجابة بشكل أكثر فعالية للتحديات التي تواجهها المؤسسات المالية وغير المالية.

جمهورية الصين الشعبية

دي لي،

مديرة شؤون مكافحة غسل الأموال في ALIPAY ، عضو في الفريق الفائز بالمسابقة الأولى التي نظمتها مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين المؤسسات المالية

وقد تحولت مسابقة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى منصة أساسية لا تقتصر على تقدير المواهب الاستثنائية في مجال تحليل الامتثال المالي فحسب، بل تساهم أيضًا في تعزيز الابتكار وأفضل الممارسات في مجالنا.

وكانت المسابقة بمثابة حافز للخبراء لتحدي الأساليب التقليدية واستكشاف منهجيات جديدة وتبادل أفضل الممارسات التي تعزز فعالية استراتيجياتنا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع تطلعنا إلى المستقبل، يسعدنا أن ننظر إلى آفاق التعاون المستمر وإمكانيات المبادرات المبتكرة التي ستثمر عن جهودنا المشتركة. وأنا على استعداد تمام للمساهمة في هذه المبادرات، وفي السعي المستمر لتحسين سياسة الامتثال.

جمهورية الصين الشعبية

شوهانغ يوان،

مديرة شؤون مكافحة غسل الأموال في ALIPAY ، عضو في الفريق الفائز بالمسابقة الأولى التي نظمتها مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين المؤسسات المالية

توفر مسابقة "أفضل تحليل مالي" التي تنظمها مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،

منصة مثالية لتبادل الخبرات، مما يتيح للمؤسسات من مختلف الدول الاطلاع على أفضل الممارسات المتبعة في مكافحة غسل الأموال على الصعيد الوطني. ويساهم هذا الحدث في توسيع الرؤية وتنمية روح الابتكار، مما يعزز التعاون الدولي في تنفيذ المشاريع المشتركة بين المؤسسات.

بفضل هذه المسابقة، تحصل المؤسسات المالية العالمية على فرصة لدراسة وتبني أفضل الممارسات والأساليب لمكافحة الجرائم المالية وضمان استقرار النظام المالي. وهذا التحسين يرفع بشكل كبير من مستوى التنسيق والتواصل عبر الحدود في مجال مكافحة غسل الأموال، مما يعزز القدرة العالمية والفعالية في مكافحة تبييض عائدات الجريمة.

جمهورية الصين الشعبية

يوان يوان فان،

مديرة شؤون مكافحة غسل الأموال في ALIPAY، عضو في الفريق الفائز بالمسابقة الأولى التي نظمتها مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين المؤسسات المالية

المشاركة في مسابقة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي تجربةٌ غنيةٌ بالإلهام. لقد تحولت هذه المسابقة إلى منصة قيمة للمؤسسات المالية لتبادل الأفكار والمعارف المثيرة للاهتمام حول مراقبة المعاملات المشبوهة والممارسات الوطنية لتطبيق مبدأ "اعرف عميلك". لقد استمدينا إلهامًا كبيرًا من المعرفة والخبرة التي اكتسبناها خلال هذه المسابقة. ونحن نتطلع بفارغ الصبر لمواصلة المشاركة في الدورة الثالثة من مسابقة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية.

جمهورية الصين الشعبية

ليو مينغ تشو،

كبيرة المدراء لشؤون مكافحة غسل الأموال في ALIPAY، عضو في الفريق الفائز بالمسابقة الأولى التي نظمتها مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين المؤسسات المالية

لقد أتاحت لنا مسابقة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمجلس الدولي للامتثال فرصةً ثمينة لعرض إنجازاتنا المهنية واكتساب الخبرات من الآخرين. وقد عززت هذه المنصات إيماننا بأهمية التعاون وتبادل المعرفة لتحقيق نتائج أفضل في مجال تحديد وحل مشاكل الأمن المالي المعقدة. وأنا أتشوق إلى مواصلة التعاون مع زملائنا في المستقبل للمساهمة في ضمان أمن واستقرار النظام المالي.

جمهورية الصين الشعبية

شياو يوان شيويه،

مديرة شؤون مكافحة غسل الأموال في ALIPAY، والفائزة بجائزة أفضل دراسة حالة (المجلس الدولي للامتثال، 2023)

إن المشاركة في المجلس الدولي للامتثال كانت تجربة ثرية، وقدمت لي فرصة فريدة للتواصل مع مجموعة متنوعة من خبراء الامتثال. وساهم جو التعاون في المجلس في توحيد المواقف واتخاذ إجراءات أكثر حزمًا لمواجهة التهديدات المتغيرة للأمن المالي.

روسيا الاتحادية

عايدة ريناتوفنا شيخوتديتوفا

بنك "ايه كا بارس"

تمثل مسابقة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منصة فريدة لتبادل المعرفة والخبرات بين المصارف في مجال المراقبة المالية وإجراءات الامتثال.

وأنا أرى أن هذه المسابقة تلعب دورًا حيويًا في تسليط الضوء على أهمية مهنة متخصص الأمن المالي وجذب الكفاءات إليها. يمكن للمشاركين في الألعاب الأولمبية أن يروا بأنفسهم، من خلال أمثلة عملية، مدى جاذبية هذا المجال المهني. بشكل عام، يجب أن يتمتع المتخصص الحديث في هذا المجال بمعرفة في الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والقانون، بالإضافة إلى فهم عميق لخصائص القطاع الذي يعمل فيه.

التعاون بين الأجهزة الحكومية في جمهورية طاجيكستان في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

حليم ميرزواييف،
مدير قسم الرقابة المالية في البنك المركزي لطاجيكستان

يعتبر الإرهاب الدولي في الوقت الحاضر أحد أبرز التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي. ومن أبرز السبل لمكافحة هذا الشر، قطع شرايين تمويل التنظيمات الإرهابية. فكل تنظيم إرهابي بحاجة إلى تمويل، ولا يمكن تنفيذ أي عمل إرهابي دون موارد مالية. يبذل المجتمع الدولي جهودًا حثيثة للحد من أعمال الإرهاب، وذلك من خلال قطع كافة السبل التي تمكن الجماعات الإرهابية من الحصول على التمويل

بفضل التكنولوجيا المتقدمة والنمو المتسارع للأسواق المالية العالمية، بات من السهل تمويل العمليات الإرهابية بطرق جديدة. إذ يواجه المجتمع الدولي مصادر وآليات جديدة جذريًا لتحويل الأموال تتجاوز سيطرة المؤسسات الوطنية والدولية. وعلى رأس هذه الآليات استخدام العملات المشفرة.

وتسعى جمهورية طاجيكستان، بصفتها دولة ذات تاريخ طويل في مكافحة الإرهاب والتطرف، بنشاط على تطوير وتطبيق تدابير لمواجهة هذه التهديدات. إذ تلعب الأجهزة الحكومية دورًا محوريًا في تعزيز الأمن الوطني والعالمي من خلال التعاون مع نظيراتها ومع الشركاء الدوليين.

ومنذ السنوات الأولى لاستقلالها، واجهت جمهورية طاجيكستان محاولات واسعة النطاق لفرض أفكار متطرفة وأيديولوجيات غريبة على شعبها. نتيجة للحرب الأهلية، لقي آلاف الأشخاص حتفهم وفقًا للإحصائيات الرسمية، وتجاوزت الخسائر المادية للبلاد عشرة مليارات دولار أمريكي.

وفي الفترة اللاحقة، تمسكَت طاجيكستان بالمبادئ الأساسية والتقاليد السياسية لسياساتها الخارجية، مع التركيز على معالجة القضايا ذات الأولوية لتنمية البلاد.

ومن أبرز هذه القضايا، تعزيز السلام والوحدة الوطنية، ودعم الإصلاح الشامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعززت جمهورية طاجيكستان دورها الفاعل

على الساحة الدولية، وساهمت في معالجة القضايا العالمية، ووسعت نطاق تعاونها الدولي، مع الحرص على تحقيق التوازن بين مصالحها الوطنية والمصالح المشتركة في سياستها الخارجية.

وفي جمهورية طاجيكستان، تتضافر جهود وكالات إنفاذ القانون مع الجهات الحكومية الأخرى في إطار تعاون وثيق يتمثل في تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات التنفيذية والقيام بعمليات خاصة، وذلك بهدف القبض على المتطرفين والإرهابيين وتحييدهم.

وتعتبر دائرة الرصد المالي التابعة للبنك المركزي الطاجيكي، وهي الوحدة المختصة بالاستخبارات المالية في جمهورية طاجيكستان، المركز الوطني المسؤول عن جمع وتحليل التقارير المتعلقة بالمعاملات المشبوهة، فضلًا عن جميع المعلومات الأخرى ذات الصلة بغسل الأموال والجرائم الأساسية وتمويل الإرهاب، وكذلك عن إحالة نتائج هذا التحليل إلى السلطات المختصة بناءً على طلب أو بمبادرة منها.

تقوم دائرة الرصد المالي بتنفيذ

تنظيم الكيانات الخاضعة للمساءلة والإشراف عليها لضمان امتثالها للتشريعات المتعلقة بمكافحة تقنين (غسل) عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وعلى مدار سنوات عمل النظام الوطني لمكافحة تقنين (غسل) عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في بلدنا، تم تحقيق العديد من الإنجازات، بما في ذلك تطوير الأطر القانونية والتشريعية، ورفع كفاءة العاملين في الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص المشاركين في النظام

الوطني الوطني لمكافحة تقنين (غسل) عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز التعاون الدولي وتطبيق المعايير الدولية وغير ذلك.

وإدراكًا منها لخطورة التهديدات العالمية، تبذل طاجيكستان جهودًا كبيرة لمكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات منذ سنوات عديدة، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات وطنية لمكافحة التطرف والإرهاب في جمهورية طاجيكستان للفترة 2021-2025، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات في جمهورية طاجيكستان للفترة 2021-2030، فضلًا عن المفهوم الوطني لمكافحة تقنين (غسل) عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل للفترة 2018-2025.

علاوة على ذلك، فإن جمهورية طاجيكستان، بصفتها عضوًا كامل العضوية في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قد دمجت التوصيات 40 الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) في تشريعاتها الوطنية. وفي عام 2018، خضعت جمهورية طاجيكستان للجولة الثانية من التقييمات المتبادلة، حيث قام خبراء من دول أخرى بتقييم نظامها الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أتاح هذا التقييم تحديد نقاط القوة والضعف في النظام الوطني لمكافحة تقنين (غسل) عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور التي تم تحديدها.

وتلفت حكومة طاجيكستان انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة القضاء على العوامل الداعمة للإرهاب الدولي سياسيًا وعسكريًا وماليًا، متخذة في الوقت نفسه كافة الإجراءات اللازمة لمنع انخراط مواطنيها في الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

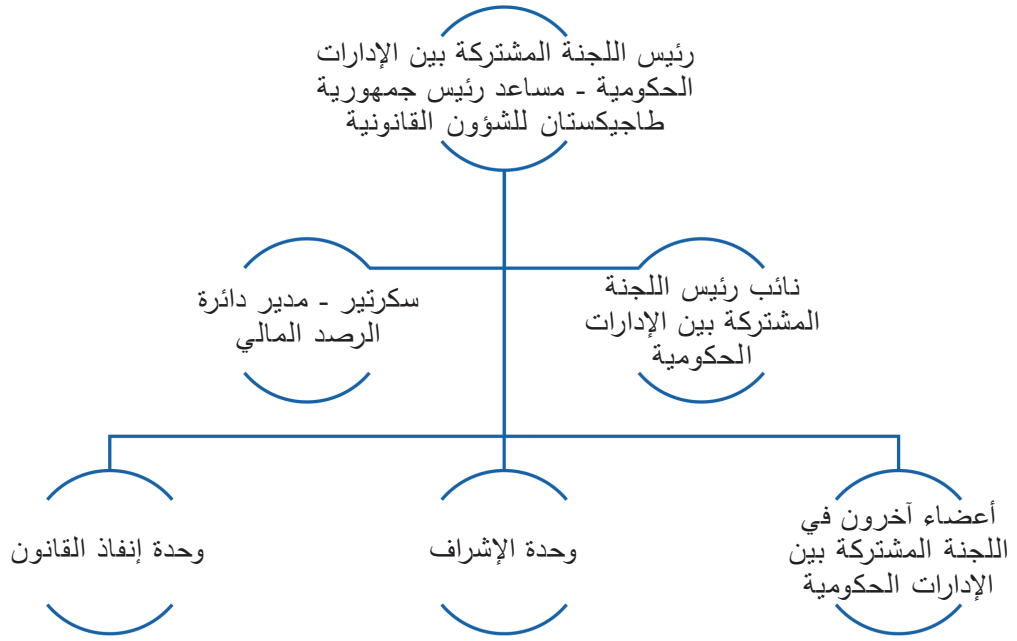

وبُغية تنسيق أعمال الأجهزة الحكومية في جمهورية طاجيكستان ومواءمة خطواتها وجهودها في معالجة القضايا الهامة المتعلقة بمكافحة تبييض (غسل) العائدات المتأتية من الجريمة وتمويل الإرهاب، فقد تم بموجب قرار حكومة جمهورية طاجيكستان المؤرخ في 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 إنشاء لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات المعنية بمكافحة تبييض (غسل) العائدات المتأتية من الجريمة وتمويل الإرهاب.

وفي إطار سعيها لتعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قامت إدارة الرصد المالي بالبنك المركزي الطاجيكي، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، بإجراء تقييم وطني شامل للمخاطر في هذا المجال، ويأتي هذا التقييم استجابة للتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولية (FATF). وأقرّت اللجنة المشكلة من ممثلي الوزارات المختلفة هذا التقييم الوطني للمخاطر في عام 2017.

وتدعم طاجيكستان جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف من خلال التعاون الوثيق مع الدول الشريكة والمنظمات والنقابات الدولية. ويساهم التعاون في إطار مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة مكافحة الجريمة، وغيرها من الهيئات الأخرى، في تبادل الخبرات ونقل المعلومات الاستخباراتية حول التهديدات المحتملة، والقيام بعمليات مشتركة لمنع الأنشطة الإرهابية.

كما تساهم الهيئات الحكومية الطاجيكية مساهمة فعالة في المحافل الدولية من مؤتمرات وورش عمل وتدريبات، وذلك بهدف تطوير التعاون المشترك في مجال منع الأعمال الإرهابية ومكافحة التطرف.

إن التعاون بين الأجهزة الحكومية في طاجيكستان في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف هو شرط أساسي لضمان الاستقرار والأمن في المنطقة. ونتيجة للتعاون الوثيق والتنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة، تمكنّا من تحقيق إنجازات كبيرة في مجال مكافحة المخاطر وحماية حقوق المواطنين. إن الاستمرار في تطوير وسائل مكافحة الإرهاب والتطرف يشكل ركيزة أساسية لعمل الأجهزة الحكومية في سبيل تحقيق الاستقرار المجتمعي والتنمية الشاملة.

"نتيجة للتعاون الوثيق والتنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة، تمكنّا من تحقيق إنجازات كبيرة في مجال مكافحة المخاطر وحماية حقوق المواطنين.

مسابقات المحللين كأداة لتطوير خبرات الأقسام المعنية بمراقبة الأنشطة المالية

إن كفاءة وفعالية عمل الوحدة المعاصرة لمراقبة الأنشطة المالية المشبوهة في المؤسسة الائتمانية تتحدد إلى حد كبير بمدى قدرة الفريق التحليلي لهذه الوحدة على الكشف السريع والدقيق عن العملاء غير الموثوق بهم ممن يحاولون استغلال الخدمات المصرفية لأغراض غير قانونية. وفي الواقع، فإن هذه العوامل تحديدًا هي التي تؤثر بشكل أساسي على نجاح إدارة المؤسسة المالية لمخاطر غسل الأموال ضمن نطاق عملياتها التشغيلية

ميخائيل برونين،
نائب رئيس ومدير إدارة الرقابة المالية في بنك "بروموسيفيازبنك"، حائز على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تلجأ المؤسسات الائتمانية إلى مجموعة من الأدوات العملية لتطوير كفاءات المحللين الخبراء: من بينها التعريف المنهجي للموظفين بالمواد التدريبية التي يصدرها البنك المركزي الروسي وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، وتنظيم دورات تدريبية منتظمة ومتخصصة تتبعها اختبارات التحقق من المعارف، بالإضافة إلى اعتماد نظام التوجيه حيث يقوم خبير تحليل متمرس بتزويد الموظفين الجدد بالمهارات التحليلية اللازمة لأداء عملهم على أكمل وجه.

إن جميع الأساليب المذكورة في البداية تعطي نتائج جيدة دائمًا، ولكن مع الاستخدام المستمر تتحول عادةً إلى روتين، وتقل فعاليتها. في هذا الصدد، لا يختلف عمل الفريق التحليلي في إدارة الرصد المالي ببنك "بروموسيفيازبنك" عن غيره، فنحن نواجه نفس التحديات في تطوير الخبرة الجماعية التي يواجهها زملاؤنا.

وبينما كان عملنا يتحول تدريجيًا إلى تكرار روتيني للمهام النمطية، وبعيدًا عن الإثارة الحقيقية للتحليل والاستقصاء التي جذبتنا إلى مجال تحليل الرصد المالي، خطرت لنا في منتصف عام 2023 فكرة تنظيم مسابقة للمحللين.

في الفترة من أغسطس إلى نوفمبر 2023، نظمنا أول مسابقة فردية للمحللين. وكان بإمكان جميع المحللين، دون استثناء، المشاركة في المسابقة. وتتمثل مهمة المسابقة في تحديد ووقف العملاء المشبوهين الذين لديهم مخاطر غسل الأموال المتأتية من الجرائم.

▲ الفائزون بالمسابقة الجماعية الثانية

وقد يبدو أنه في مثل هذه الظروف، هناك خطر من تفسير مفهوم الاشتباه على نطاق واسع، مما قد يؤدي إلى إخضاع عملاء نزيهين لإجراءات غير مبررة. ودون أدنى شك، فقد اعتمدنا على المستوى العالي من الأخلاقيات لدى خبرائنا المحللين، ولكننا أيضًا قمنا بتأمين أنفسنا بشروط إضافية للمسابقة: تحميل المحلل المسؤولية الكاملة عن أي قرار استبعاد بحق العميل يتبين لاحقًا أنه غير مبرر، وذلك بتضمينه عددًا مضاعفًا من النقاط السلبية في تقييمه.

وعلى العكس، كان المحلل يحصل على نقاط إيجابية مزدوجة إذا ما صنّف البنك المركزي الروسي لاحقًا العميل المشكوك فيه، والذي تم تحديده خلال المسابقة، على أنه عميل مرتفع المخاطر ضمن منصة "اعرف عميلك".

وللحفاظ على التوازن بين المهام الأساسية للمحللين والمشاركة الفعالة في المسابقة، من الضروري ألا نغفل عن أهمية الجوائز. ووفقًا لشروط المسابقة، يُمنح المحللون الذين حصلوا على المراكز الثلاثة الأولى مكافأةً مالية من صندوق مدير القسم كجزء من نظام المكافآت الفصلية للبنك، بالإضافة إلى جوائز تذكارية.

ومن بين الشروط المميزة للمسابقة أن يكون على المحلل الراغب في الفوز بالجائزة أن يقدم عرضًا تقديميًا وافيًا في الاجتماع المشترك للمحللين، يشرح فيه بالتفصيل الطرق التي اتبعها للوصول إلى النتيجة المرجوة، مع توضيح الأدوات والبرامج المستخدمة والأنماط المكتشفة ومناطق المخاطر وما إلى ذلك.

وهنا بضع كلمات حول الأثر الذي أحدثته المسابقة على الكفاءة الإجمالية لفريق التحليل في إدارة الرصد المالي.

أولًا، شهدت فترة المسابقة تسارعًا في الاستجابة للمخاطر المتوقعة، مما أدى إلى تحديد هوية غالبية العملاء قبل إدراجهم في قائمة العملاء ذوي المخاطر المرتفعة على منصة "اعرف عميلك" الخاصة بالبنك المركزي الروسي. وارتبط هذا التسارع بزيادة في تحفيز المتخصصين، واستخدامهم أساليب جديدة ومبتكرة لرصد المخاطر.

ثانيًا، تمكنا من تحديد عدد من نقاط الضعف في العملية التحليلية، وذلك عندما قام المحللون بتوسيع نطاق تحليلاتهم لتشمل مجالات عمل زملائهم، مما أتاح لهم اكتشاف جوانب جديدة لم يتم ملاحظتها من قبل.

ثالثًا، حققنا تقدمًا في رفع مستوى الخبرة الفنية للفريق وزيادة تنوع الأدوات والأساليب التحليلية التي يستخدمها. وقد تحقق هذا النجاح بفضل استيفاء جميع الشروط التي حددت للفائزين بالمسابقة للحصول على جوائزهم، حيث قام الفائزون في اجتماع عام بكشف أسرار نجاحهم.

تتمثل مهمة المسابقة في تحديد ووقف العملاء المشبوهين الذين لديهم مخاطر غسل الأموال المتأتية من الجرائم.

في إطار النتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة من ديسمبر/ كانون الأول 2023 إلى فبراير/ شباط 2024، قمنا بتنظيم الدورة الثانية من المسابقة الفردية للمحللين، والتي تضمنت رفع مستوى المتطلبات المتعلقة بمدى تبرير المخاطر المرتبطة بغسل الأموال بالنسبة للعملاء المكتشفين. أما الشروط الأساسية الأخرى للمسابقة فلم تتغير.

وبالنظر إلى النتائج، كانت الآثار الإيجابية مشابهة لتلك التي حققها المسابقة الأولى، ولكنها كانت أقل وضوحًا. أصبح من الواضح أننا قمنا بإغلاق الثغرات الموجودة في عملية التحليل، وأتقنّا أدوات المراقبة الفعالة، وقمنا بتوحيد المستوى العام لخبرة أعضاء الفريق، وقمنا بتنظيف قاعدة عملائنا بشكل جيد من المخاطر.

وبدا لنا أننا استفدنا كل الاستفادة من إجراء مثل هذه المسابقات، لكننا لم نكن مستعدين لإنهائها. وقد ابتكرنا تعديلًا جديدًا، مرحلة جديدة من حياة مسابقة المحللين، حيث حولناها من فردية إلى جماعية.

ولم نواجه أي صعوبات في تشكيل الفرق، حيث تم تقسيم جميع الأقسام والفرق التحليلية حسب التخصص، وتراوح عدد الخبراء المحللين في كل فريق بين 3 و 6 أفراد.

وكجزء من التطويرات التي أدخلناها على مسابقة الفرق، قررنا تقصير مدتها إلى 6 أسابيع وتغيير معايير التقييم، فبدلاً من تقييم المشاركين بناءً على قدرتهم على اكتشاف ومنع العملاء المشبوهين، أصبح التقييم يعتمد على جودة التحليل الذي يقدمونه حول كيفية إجراء العمليات المشبوهة، ويتطلب هذا التحليل إعداد مخطط مفصل لهذه العمليات، بالإضافة إلى تقديم أدلة إضافية تدعم المخاطر التي تم تحديدها.

وكان الفائز هو الفريق الذي قام بإعداد أكبر عدد من التحقيقات التحليلية. وحصل جميع أفراد الفريق الفائز على مكافأة مالية من صندوق مدير القسم، وذلك ضمن نظام المكافآت الفصلية للبنك، بالإضافة إلى كأس للفريق.

إن بناء المخططات التي تتعلق بالتحقيقات لا يعتبر جزءًا أساسيًا من عمل المحللين المختصين في مكافحة تقنين الأموال المتأتية من الجرائم وتمويل الإرهاب، وقد بدا عند بدء المسابقة أن هذه المهمة قد تواجه صعوبات. ولكن في الواقع، لم تتحقق هذه المخاوف حيث تمكنت الفرق من إتقان الأدوات الجديدة بسرعة.

ومن خلال العمل الجماعي، استطاع قادة القطاعات أن يوزعوا الأعباء بشكل متوازن بين المهام اليومية التي يقوم بها المتخصصون ضمن نطاق عملهم الرئيسي والمهام المتعلقة بالمسابقات. كما ساهم الأسلوب الجماعي في توزيع المسؤوليات بفعالية، حيث ركز بعض أعضاء الفريق بشكل أكبر على تحديد العملاء المشكوك في أمرهم، بينما ركز آخرون على توضيحهم بيانيًا على المخططات.

وبناءً على نتائج أول مسابقة للفرق التي أقيمت خلال الفترة من مارس/ آذار إلى أبريل/ نيسان 2024، أسفرت جهود الفرق المشاركة عن صياغة أكثر من 100 تحقيق.

وبعد استراحة قصيرة، أجرينا في الفترة من يونيو/ حزيران إلى يوليو/ تموز مسابقة الفرق الثانية، والتي حددنا فيها هدفًا يتمثل في الارتقاء بمستوى جودة إعداد التحقيقات التحليلية إلى مستوى يسمح لنا بإرسال هذه المواد إلى هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) بصورة مسؤولة. ومن هذا المنطلق، ظهر مشروع "الدليل". ونجحنا في ذلك، حيث تم إرسال أكثر من 180 دراسة تحليلية متقنة، قدمت للمشاركة في المسابقة، تم إرسالها إلى هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) في الفترة من يوليو/ تموز إلى أغسطس/ آب 2024.

بلا شك، فإن هذا هو نتيجة العمل الشاق لفريقنا التحليلي بأكمله. ولكن من المهم ألا ننسى أن مثل هذه النتيجة ربما لم تحدث لولا الفكرة التي نشأت في صيف عام 2023 لمحاولة إجراء مسابقة للمحللين.

"أكثر من 180 دراسة تحليلية متقنة، قدمت للمشاركة في المسابقة، تم إرسالها إلى هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) في الفترة من يوليو/ تموز إلى أغسطس/ آب 2024.

حماية المواطنين والنظام المالي هي الشغل الشاغل

43 ميخائيل ماموتا
البنك المركزي الروسي يحرس الأمن المالي: حول الإجراءات التنظيمية لحماية المواطنين من حيل المحتالين

45 غاريغين توسونيان
باتت البنوك أكثر مهارة في الكشف السريع عن المعاملات المشبوهة واتخاذ الإجراءات اللازمة

48 لاريسا زالوميخينا
أي المصائب تنتظر "وسطاء" المعاملات المالية المشبوهة؟ كيف تحمي نفسك من الانزلاق إلى عالم المعاملات المالية المشبوهة

50 سفيتلانا تولكاتشيفا
الأمان المالي لمستخدمي الخدمات المالية

البنك المركزي الروسي يحرس الأمن المالي: حول الإجراءات التنظيمية لحماية المواطنين من حيل المحتالين

إن الإجراءات التي تتخذها البنوك بنفسها تسمح بالفعل بالحد بشكل كبير من الهجمات الاحتيالية، ونحن نرى ذلك من الإحصاءات

ميخائيل ماموتا،
عضو مجلس إدارة البنك المركزي الروسي ورئيس دائرة حماية حقوق المستهلكين وضمان سهولة حصولهم على الخدمات المالية

يسعى البنك المركزي الروسي إلى بناء نظام متوازن لمكافحة الاحتيال وحماية مستخدمي الخدمات المالية. من جهة، نسعى إلى غرس ثقافة مالية لدى الأفراد، أي تزويدهم بالمهارات والعادات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية حكيمة وآمنة. وهذا الهدف منصوص عليه في استراتيجية تعزيز الثقافة المالية التي تمتد حتى عام 2030 والتي ننفذها بالتعاون مع الحكومة الروسية.

ومن جهة أخرى، وبصفتنا، نحن البنك المركزي الروسي، الجهة الرقابية على السوق المالية، فإننا نعمل بالتعاون مع أطراف السوق على تطوير نظام من الإجراءات

الرقابية الحمائية على مختلف المستويات. ويسرني أن أؤكد أن السوق يشارك في هذه الجهود إدراكًا منه لأهمية وحتمية الإجراءات المتخذة.

ولذلك ومن أجل لمواجهة ظاهرة "الوسطاء" الاحتيالية، تم وضع آلية لتبادل المعلومات حول المعاملات التي تتم دون موافقة العملاء بين جميع الأطراف المعنية. إذ تقوم البنوك والشرطة بتزويد قاعدة البيانات المركزية للبنك المركزي الروسي بمعلومات عن الأشخاص المتورطين في مخططات احتيالية، مما يسمح بتجميع قائمة بأسماء "الوسطاء" (مقالة السيد ف. أ. أوفاروف في مجلة" الأمن المالي "، العدد رقم 41). وترتبط جميع مؤسسات الائتمان في البلاد بقاعدة البيانات هذه.

فهي تقوم بقطع الاتصال عن بعد بحسابات "الوسطاء"، وحجب التحويلات المرسلة إليها، ونحذر المرسلين من إمكانية وصول أموالهم إلى حسابات احتيالية. ويضع هذا الأمر عقبات جديدة أمام المحتالين، ويكون درسًا مؤلمًا للوسطاء.

في إطار سعيه لحماية كبار السن، أصدر البنك المركزي الروسي توصيات للبنوك بتقديم خدمة "اليد الثانية"، ويتم

لمواجهة ظاهرة "الوسطاء" الاحتيالية، تم وضع آلية لتبادل المعلومات حول المعاملات التي تتم دون موافقة العملاء بين جميع الأطراف المعنية. إذ تقوم البنوك والشرطة بتزويد قاعدة البيانات المركزية للبنك المركزي الروسي بمعلومات عن الأشخاص المتورطين في مخططات احتيالية، مما يسمح بتجميع قائمة بأسماء "الوسطاء"

حاليًا وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون اتحادي يستند إلى هذه التوصيات. إذ يسمح هذا النظام بتفويض شخص آخر من عملاء البنك نفسه للقيام بأعمال نيابة عن كبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة. سيُمنح المساعد الحق في رفض التحويلات المالية المشكوك فيها ومساعدة العميل على فهم تفاصيل العملية. ونحن على علم بأن بعضًا من أكبر البنوك قد بدأت بالفعل في تطبيق هذه الخدمة أو أنها قيد التطبيق.

وهناك مشكلة كبيرة تتمثل في قيام بعض المواطنين بأخذ قروض بناءً على نصائح احتيالية، مما يؤدي إلى تحويل الأموال إلكترونيًا أو تسليمها نقدًا إلى وسطاء. سيدخل في العام المقبل قانون حيز التنفيذ للمنع الذاتي، صُمم بناءً على مقترحاتنا، والذي يتيح للفرد أن يضع في سجله الائتماني حظرًا على منح القروض والديون له.

ونحن بصدد البدء في مناقشة إمكانية تطبيق فترة سماح بين توقيع عقد القرض وصرف المبلغ المقترض مع أصحاب المصلحة في السوق، في حال اشتبه البنك في تعرض المقترض لعملية نصب واحتيال، فإنه من الضروري توفير فترة سماح كافية ليتمكن الشخص من استعادة هدوئه، والتفكير مليًا، والتشاور مع أسرته وأصدقائه، واستيعاب الأمر بشكل كامل. ومن المفترض أن تستغرق هذه الفترة من عدة ساعات إلى عدة أيام، وذلك بناءً على قيمة القرض الممنوح.

وتتمثل إحدى المبادرات الهامة في إخطار المقترض عبر بوابة "الخدمات الحكومية" بعقد القرض الجديد، وإبلاغه بحقه في فسخ هذا العقد. وذلك يعود إلى أن أحد أساليب الاحتيال الأكثر شيوعًا يتمثل في الحصول على قرض باسم شخص آخر دون علمه أو تصريح منه.

إن الإجراءات التي تتخذها البنوك بنفسها تسمح بالفعل بالحد بشكل كبير من الهجمات الاحتيالية، ونحن نرى ذلك من الإحصاءات. إلا أن بناء نظام حماية فعال يتطلب بالضرورة نهجًا متكاملًا وتضافر جهود جميع الأطراف المعنية.

"سيدخل في العام المقبل قانون حيز التنفيذ للمنع الذاتي، صُمم بناءً على مقترحاتنا، والذي يتيح للفرد أن يضع في سجله الائتماني حظرًا على منح القروض والديون له.

باتت البنوك أكثر مهارة في الكشف السريع عن المعاملات المشبوهة واتخاذ الإجراءات اللازمة

تسعى جمعية المصارف الروسية جاهدة إلى تطوير وتطبيق برامج لمواجهة الاحتيال في القطاع المالي، وقد تمثل تعزيز التعاون المشترك بين مختلف الجهات ذات الصلة لمكافحة ظاهرة "الوسطاء" خطوة حاسمة في هذا الصدد، حسبما أعلن رئيس الجمعية وعضو الأكاديمية الروسية للعلوم، السيد غاريغين توسونيان. في مقابلة مع مراسلي مجلة "الأمن المالي"، أوضح الخبير التحديات التي تواجه المؤسسات الائتمانية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكيف يتطور الحوار بين القطاع المصرفي ووحدة الاستخبارات المالية الروسية في الوقت الحالي

— معالي السيد غاريغين أشوتوفيتش، من المعروف عن الجمعية التي ترأسونها اهتمامها البالغ بالقضايا المتعلقة بالأمن المالي. في رأيكم، ما مدى كفاءة البنوك الحديثة في ضمان أمن عملائها؟ وما الخطوات الإضافية التي يجب اتخاذها لرفع مستوى كفاءة عملهم؟

— تجدر الإشارة إلى أن مسألة الأمن المالي للعملاء تخضع لدراسة معمقة من قِبل المجتمع المصرفي بالتعاون الوثيق مع الجهات الرقابية المختصة.

تُجرى حاليًا مناقشات مكثفة حول هذه القضية ضمن أطر فرق عمل مشتركة بين مختلف الهيئات الحكومية، بالإضافة إلى لجان تابعة لجمعية المصارف الروسية مختصة برفع مستوى الوعي المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر المرتبطة بالامتثال.

على سبيل المثال، في أعقاب المؤتمر الإقليمي "تعزيز حماية مستخدمي الخدمات المصرفية من الاحتيال"، الذي نظمه فرع البنك المركزي الروسي بمقاطعة ريازان في المنطقة الاتحادية المركزية في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تم تشكيل فريق عمل مشترك يضم ممثلين عن البنك المركزي الروسي، وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، ووزارة الداخلية الروسية، وجمعية المصارف الروسية، والمؤسسات المالية، والأوساط الأكاديمية.

وتتمثل مهمة فريق العمل هذا ليس فقط في تطوير برامج لمكافحة إشراك المواطنين في مخططات مالية إجرامية، بل أيضًا في تطوير برامج تدريب للمؤسسات المالية حول التعامل مع العملاء الذين وقعوا ضحية الاحتيال، وأيضًا مع العاملين في القطاع الاقتصادي غير الرسمي. كما قام فريق العمل بوضع برنامج تدريبي يعتمد على دراسة السلوك المالي للعملاء من منظور نفسي. كما أصدروا أيضًا توصيات للكشف عن العمليات المشبوهة، وهم ينفذون حاليًا عدة مشاريع إضافية تجريبية في المؤسسات الائتمانية، من بينها على وجه الخصوص مشروع للكشف عن العملاء الذين هم تحت تأثير الهندسة الاجتماعية أثناء تواجدهم في فروع البنوك، ومشاريع للكشف عن "الوسطاء".

وفي مجال مكافحة غسل الأموال، يمكن الاستشهاد بمنصة "اعرف عميلك" (المعروفة باسم "الإشارة الضوئية") التي أطلقها البنك المركزي الروسي بالتعاون مع هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) مؤخرًا كمثال جيد.

وقد أظهرت هذه المشاريع فعاليتها. وتتيح هذه الأداة تحديد الشركات التي تشكل خطرًا كبيرًا وتقليص عددها بشكل فعال. وتُظهر الإحصائيات أن هناك تطهيرًا مستمرًا للسوق، وقد ظهرت أداة فعالة لإغلاق الشركات الوهمية إغلاقًا قسريًا.

وتلعب لجنة مشتركة بين الإدارات، تم تشكيلها تحت إشراف البنك المركزي الروسي بمشاركة ممثلين عن السوق المالية، دورًا بالغ الأهمية في هذه العملية. وهي تقوم بدور هام في إعادة تأهيل الشركات التي أُدرجت عن طريق الخطأ في قائمة الشركات المشكوك فيها.

— السيد غاريغين أشوتوفيتش، نعلم أن الجمعية تبذل جهودًا كبيرة لمحاربة إشراك المواطنين في المعاملات المالية غير القانونية. نود أن نتعرف منكم أكثر على هذه الجهود، وما هي برأيكم الأسباب وراء انتشار ظاهرة "الوسطاء". ولماذا يجد هذا الأمر صدى واسعًا خاصة بين فئة الشباب؟

— تسعى جمعية البنوك الروسية جاهدة إلى تطوير وتطبيق استراتيجيات لمواجهة عمليات الاحتيال في القطاع المالي. تقدم الجمعية بذلك دعمًا منهجيًا وعملياً ليس فقط للبنوك والمؤسسات المالية، بل للمواطنين أيضًا.

في هذا الصدد، تقوم الجمعية بتنفيذ سلسلة من الإجراءات العملية ذات الأهمية البالغة. وكما أشير إليه سابقًا، يشارك ممثلو الجمعية في أعمال الفريق العامل المشترك الذي تم تشكيله بهدف تعزيز التعاون المشترك بين مختلف الجهات المعنية لمكافحة نشاط "الوسطاء". بالإضافة إلى ذلك، تنظم الجمعية حلقات عمل واجتماعات مع المواطنين، وذلك في إطار عمل لجنة تعزيز الثقافة المالية التابعة للجمعية، كما تقوم بتنظيم دورات تدريبية لموظفي البنوك حول مكافحة إشراك

"قام فريق العمل بوضع برنامج تدريبي يعتمد على دراسة السلوك المالي للعملاء من منظور نفسي. كما أصدروا أيضًا توصيات للكشف عن العمليات المشبوهة، وهم ينفذون حاليًا عدة مشاريع إضافية تجريبية في المؤسسات الائتمانية

المواطنين في الأنشطة المالية غير المشروعة وتعزيز الثقافة المالية لدى عملاء البنوك.

هناك عدة أسباب وراء ظاهرة "الوسطاء".

ويرى الخبراء أن السبب الرئيسي يكمن في الإيمان بسهولة كسب المال، مقرونًا بمستوى منخفض من الثقافة المالية. فالعرض الذي يقترح كسب المال من خلال تقديم بطاقة الائتمان لإجراء تحويلات مالية يبدو مغريًا للغاية.

— لا يتعين عليك القيام بأي شيء! ما عليك سوى تحويل الأموال التي سأرسلها إلى بطاقتك عبر بطاقتك المصرفية. وبهذا ينتهي الأمر. وتحتفظ بنسبة 20% لنفسك!

وهذه العروض قد تلقى اهتمامًا واسعًا يتجاوز فئة المراهقين.

وفي الأوساط الشبابية، تتزايد سرعة انتشار المعلومات بسرعة فائقة. يتواصل المراهقون ويتبادلون الأخبار مع بعضهم البعض، بما في ذلك العروض ليصبحوا "وسطاء". مما يجعل الشباب هم الأكثر عرضة للانخراط في أعمال غير مشروعة. جهل العواقب القانونية لممارسة دور "الوسيط" هو أحد أسباب انتشار هذه الظاهرة.

ولمواجهة ظاهرة "الوسطاء" بشكل فعال، إلى جانب الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية الروسية، وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، والبنك المركزي الروسي، والمؤسسات المصرفية الأخرى، وكذلك المدارس

والجامعات، من المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى تعديلات تشريعية.

يجب علينا في الوقت نفسه أن نعمل جاهدين على تطبيق نموذج للسلوك المالي المسؤول. وتُقوم جمعية المصارف الروسية بجهودٍ حثيثة لتعزيز الثقافة المالية. ونحن نأمل أن ينضم جميع المشاركين في السوق المالية إلى جهودنا في هذا المجال.

— لطالما كانت جمعية المصارف الروسية على تواصل وثيق مع وحدة الاستخبارات المالية. ما هي، في تقديركم، النتائج التي أسفر عنها هذا التعاون المستمر؟ وكيف تنظرون إلى تطور دور البنوك في مكافحة عمليات غسل الأموال؟

— بعد إقرار القانون الاتحادي رقم -115ف ز في 7 أغسطس/ آب 2001 " مكافحة تقنين (غسل) عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب" وتعيين السيد فيكتور أليكسييفيتش زوبكوف الرئيس الأول لهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، شرعت جمعية المصارف الروسية فورًا في العمل لمكافحة الأموال المتأتية من مصادر إجرامية.

على مدى السنوات الماضية، تم تحقيق نتائج مهمة في نظام مكافحة غسيل الأموال.

واضطرت بعض البنوك إلى الانسحاب من السوق بسبب تقصيرها في مكافحة عمليات غسيل الأموال غير المشروعة. وتواكب البنوك التطورات التكنولوجية في مجال مراقبة المعاملات المالية، وذلك من خلال تعزيز معرفتها وخبرتها في التصدي للمعاملات المالية غير المشروعة. وتتم عملية صياغة المقترحات المتعلقة بتطوير الأطر القانونية والتنظيمية للقطاع المصرفي بالتعاون مع ممثلي المؤسسات المصرفية.

والبنوك على اتصال دائم مع هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ). وتمكن الزملاء من بناء علاقة ثقة فريدة من نوعها في التعامل مع مقدمي الخدمات المالية. ويتجلى ذلك بوضوح في الجهود المبذولة لتوعية الآخرين بالمخاطر المحتملة. وهكذا، تقوم البنوك بإرسال وصف للمخططات الجديدة التي اكتشفتها إلى وحدة الاستخبارات المالية، وبدورها تقوم هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) بدراسة هذه المخططات وإبلاغ بقية المشاركين في السوق بتصنيفاتها.

وقد أصبحت البنوك قادرة على الاستجابة السريعة والفعالة للتغيرات المتسارعة في أساليب الاحتيال التي يتم الكشف عنها وإحباطها في وقت قياسي.

وفيما يلي أبرز التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في الوقت الحالي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

مكافحة تمويل الإرهاب. من المنطقي أن نسعى إلى تعزيز الدور الاستباقي للبنوك في منع المخاطر وحماية العملاء، مما يجعل هذا الجانب من عمل البنوك ذا أهمية قصوى.

النمو المتسارع للاقتصاد الرقمي واعتماد الروبل الرقمي. وهذا يتطلب تحسين التشريعات من أجل تطبيق التكنولوجيات الجديدة على نحو كاف في مكافحة المعاملات المالية غير المشروعة والمخططات الجديدة لتبييض الأموال.

ظهور المحافظ الإلكترونية وأدوات الدفع الإلكترونية والعملات المشفرة. يسعى المجرمون باستخدام التقنيات الحديثة إلى إخفاء مصادر الأموال التي يحصلون عليها. وتشهد العلاقة بين القطاع المصرفي والحكومة تكاتفًا ملحوظًا في سبيل معالجة هذه القضية. ويمكن الاستشهاد بالتوجيهات التنظيمية التي أصدرها البنك المركزي الروسي مطلع هذا العام لزيادة الرقابة على معاملات العملات المشفرة، فضلاً عن الجهود التي تبذلها هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) لوضع إطار عمل للامتثال للأنظمة المتعلقة بالعملات المشفرة.

"تقوم البنوك بإرسال وصف للمخططات الجديدة التي اكتشفتها إلى وحدة الاستخبارات المالية، وبدورها تقوم هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) بدراسة هذه المخططات وإبلاغ بقية المشاركين في السوق بتصنيفاتها.

رئيس الامتثال في بنك "سبيربنك"

لاريسا زالوميخينا:

أي المصائب تنتظر "وسطاء" المعاملات المالية المشبوهة؟ كيف تحمي نفسك من الانزلاق إلى عالم المعاملات المالية المشبوهة

إن إشراك الأفراد في تلبية احتياجات القطاع الاقتصادي غير الرسمي من خلال تحويلات P2P المشكوك في شرعيتها تمثل تحديًا كبيرًا يتطلب معالجة عاجلة. كيف يصبح الناس العاديون جزءًا من شبكات غسيل الأموال وكيفية التصدي لهذه الظاهرة هو محور اهتمام الخبراء المصرفيين

— ما هي الطرق التي يتحول بها العميل العادي ليصبح "وسيطًا"؟

— يقوم "المشرفون الوسطاء" بجمع مجموعة من البطاقات المصرفية ليتم استخدامها بعد ذلك في معاملات اقتصاد الظل. فهم يطلبون من العملاء العاديين تحويل الأموال أو سحبها أو بيع بطاقاتهم المصرفية، وعادة ما يتم ذلك عبر الإنترنت أو بالقرب من فروع البنوك وآلات الصراف الآلي، وحتى في الأماكن العامة مثل المدارس والجامعات.

على سبيل المثال، يمكن العثور على مثل هذه الإعلانات على الشبكات الاجتماعية: "نحن نبحث عن أشخاص مسؤولين ومخلصين في عملهم، مستعدين للعمل بجدية وإتقان. نقوم بتحويل أموال إلى بطاقات بنكية. 50% من الأموال لنا، و50% لكم"؛ "سأقوم بتحويل المال إلى بطاقتك البنكية لتتمكن من سحبه نقدًا. الحد الأدنى للتحويل هو 100 ألف روبل، 2% هي مكافأتك".

وقد يصل سعر شراء بطاقة مصرفية لشخص "وسيط" إلى عشرات الآلاف من الروبلات، اعتمادًا على المنطقة. ويجذب هذا العرض الكثير من الأشخاص الذين يبحثون عن الربح السريع، خاصة إذا جاء العرض من أشخاص آخرين يعرفونهم.

ومن هذه التفسيرات التي قدمها عميل وهو طالب في جامعة مرموقة، العرض الذي تلقاه كالآتي: "عرض عليّ صديق لي فرصة للعمل من المنزل دون الحاجة إلى بذل مجهود كبير، ولم يوضح لي تفاصيل هذا العمل. عرّفني صديقي على أحد أقاربه، واقترح عليّ شراكة مع معارفه مقابل الحصول على عشرة آلاف روبل شهريًا، ووافقت على هذا العرض دون تردد. قمنا بزيارة مصلحة الضرائب الاتحادية، ونصحني الموظف بفتح سجل تجاري فردي، ثم الحصول على بطاقة بنكية من بنك معين وتسليمها له. لقد بدأت أشك في أمر ما، وحاولت التراجع، لكنني خفت من أن يلجأ "أصحاب العمل" إلى العنف ضدي.

التخويف والابتزاز من الأدوات الشائعة التي يستخدمها "مشرفو الوسطاء": "الأهم من ذلك كله، أخشى أن يكتشف والدي قريبًا كل شيء، ولن تتحمل أمي ذلك".

— هل يساهم إبلاغ العملاء في منع تسليم البطاقات إلى أطراف ثالثة؟

— إن بناء نظام مراقبة فعال سيتحقق بنجاح أكبر عندما يكون المواطنون على دراية كافية بأهمية الامتثال للقواعد الأساسية للمعاملات المصرفية، حيث يقع الكثير من الناس ضحية لمخططات غسيل الأموال بسبب الجهل:

"أقرضت صديقي مبلغ سبعة ملايين روبل. ونظرًا لاقامته في مدينة أخرى، طلب مني تحويل أموال عملاء متجره إلى حسابي البنكي. وحيث أنني كنت على علم بامتلاكه متجرًا كبيرًا ودفع الضرائب، فقد وافقت على طلبه".

ويتم انتقاء قنوات متنوعة لنقل المعلومات إلى شرائح العملاء المختلفة، بما في ذلك وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية، والمجلات المتخصصة في المجال. إن حوالي 60% مما يطلق عليه اسم - "وسطاء" هم من الشباب دون سن 24. ولتوعية هذه الفئة، أطلق البنك منصة SberSova.ru التعليمية التي تقدم لهم المعلومات اللازمة حول الخدمات المصرفية.

— هل يفهم العملاء طبيعة "الخطأ الذي وقع" وأسباب الأسئلة التي يطرحها البنك؟

— إذا لم تكن طبيعة المعاملات واضحة، فسوف يطلب منك البنك تقديم مستندات تثبت مصدر الأموال وتوضيحات حول مغزى المعاملات. إذ تثير عمليات التحويل المالية المتكررة مع أطراف مختلفة شكوك البنك.

وقد يجد العميل صعوبة في تحديد الوثائق التي يمكن تقديمها، ولذلك يرسل البنك، مع الطلب، مذكرة تتضمن أمثلة للوثائق التي يمكن تقديمها في مختلف الحالات.

على سبيل المثال، إذا كان مصدر الدخل هو إيرادات من أفراد أو شركات بموجب عقد قرض، أو عقد بيع، أو عقد تقديم خدمات، أو عقد تنازل، فإن الوثائق التالية ستكون مناسبة:

- اتفاق شامل يشمل جميع المرفقات والتعديلات.
- عقد تسليم واستلام، تقرير إنجاز الخدمات، تعهد، بوليصة الشحن، قسائم استلام.
- وثائق تثبت ملكية حقوق الملكية الفكرية للمنتجات أو الخدمات المدرة للدخل
- وثائق تثبت القرض: إيصال مقابل أمر دفع نقدي، أمر دفع، كشف حساب في بنك آخر، إيصالات، شيكات.
- المستندات التي تثبت مصدر الأموال المستخدمة في منح أو سداد قرض.

إذا كان مصدر الدخل مرتبطا بمعاملات العملة المشفرة:

- عنوان الموقع الإلكتروني للبورصة أو منصة التبادل التي تم فيها شراء أو بيع العملة المشفرة.
- اسم المستخدم أو الاسم المستعار الذي استخدم لإجراء المعاملات.
- لقطة شاشة أو ملف مُنزَّل من الملف الشخصي أو الحساب الشخصي، والتي يمكن من خلالها تحديد هوية مالك الحساب بشكل قاطع.
- سجل لمعاملات العملات المشفرة بصيغة كشف حساب: تاريخ المعاملة، سعر الصرف، كمية العملة المشفرة المشتراة/المباعة.
- التقرير التفصيلي (PNL) بالأرباح والخسائر لكل عملة رقمية.

يمكن للعملاء تنظيم حملة لجمع التبرعات لأغراض إنسانية أو احتياجات أخرى. سيطلب منك البنك تقديم:

- لقطات شاشة أو روابط لصفحة جمع التبرعات.
- تفسيرات مكتوبة للغرض من جمع التبرعات.
- الوثائق التي تؤكد النفقات على هذه الأغراض.

اعتمادا على مصدر الدخل، قد تكون هناك حاجة إلى مستندات أخرى.

ونحن نوصي العملاء بعدم تجاهل طلبات البنك - حتى إذا تبين أن المستندات غير كافية للإجابة على جميع الأسئلة، فإن التواصل المستمر مع البنك يمكن أن يساهم في استمرار العلاقة البنكية بنجاح.

— ما هي المستندات التي يمكن تقديمها من قبل العميل الذي تم استخدام بطاقته الشخصية في معاملات تجارية؟

— إذا كانت المعاملات المالية المتعلقة بالعمل قد تمت باستخدام بطاقة شخصية دون تسجيل بصفته "مؤسسة أعمال فردية" أو "أعمال حرة"، فسيكون من الصعب على العميل تجميع المستندات المطلوبة. ولكن يسعى البنك ليس فقط إلى الكشف عن المخالفات، بل أيضًا إلى منح العملاء فرصة لإصلاح أخطائهم.

وفي حالة تعهد العميل بعدم استخدام بطاقاته المصرفية الشخصية لأغراض تجارية، فسيظل قادرًا على الاستمرار في استخدام خدمات البنك المصرفية دون أي تقييد على حساباته. وكقاعدة عامة، يلتزم العملاء بتوجيهات البنك عند مواجهة أي استفسارات منه فيما يتعلق بإدارة أعمالهم. وحوالي 80% من العملاء يرفضون إجراء المعاملات المشكوك فيها. وهذا مؤشر مرتفع.

— ما هي الطرق التي يتبعها "الوسطاء" لتجنب حظر البطاقات التي يستخدمونها؟

— تتطور أساليب من يستغلون بطاقات الآخرين "الوسطاء" بشكل مستمر، ومن أحدث هذه الأساليب ما يعرف باسم - "تدفئة البطاقة" وهي عملية تتضمن إجراء معاملات صغيرة ومتكررة على البطاقة لجعلها تبدو نشطة، مما يهدف إلى خداع البنك وزيادة فرص قبول المعاملات. هذا "الحذر" لن يجدي نفعًا، لأن الأنشطة المالية للأشخاص المتورطين في هذه المخططات تختلف بشكل كبير عن المعاملات اليومية العادية. وبمجرد أن يتم اكتشاف أي أنشطة مالية مشبوهة تتوافق مع أنماط عمليات "الوسطاء" على الحساب، سيتم تجميد البطاقة.

ونحن ننصح بشدة العملاء الذين قاموا بتسليم بطاقاتهم لأشخاص آخرين بوقف استخدام هذه البطاقات فورًا.

[1] https://www.sberbank.ru/common/img/uploaded/files/pdf/komplaens/document_115fz.pdf.

الأمان المالي لمستخدمي الخدمات المالية

في السنوات القليلة الماضية، عملت الحكومة والمؤسسات المالية معًا على رفع مستوى الوعي المالي للمواطنين. في أواخر عام 2023، تم اعتماد استراتيجية جديدة للوعي المالي، والتي تسعى إلى تطوير سلوكيات مالية سليمة لدى الأفراد. النتيجة النهائية لكل هذا، هو أن تطوير قدرات المواطنين المالية يعود بالفائدة على الجميع: البنوك والمؤسسات المالية، والأفراد الذين يستخدمون الخدمات المالية، واقتصاد البلد ككل

سفيتلانا تولكاتشيفا،
كبير المديرين التنفيذيين في مجموعة بنك "في تي بي"

نهدف إلى توعية عملائنا بأفضل الممارسات المالية عند استخدام خدماتنا المصرفية، وذلك من خلال تقديم معلومات واضحة وشاملة بطريقة مبسطة. عندما يدخل العميل سوق الأوراق المالية ويعرف كيفية اختيار الأدوات المالية المناسبة لمحفظته الاستثمارية، فإنه يكون أكثر قدرة على تحقيق هدفه. الأهم من ذلك، هو ألا يقع العميل في حيرة بشأن المنتج الذي يشتريه.

إذا كان الشخص لديه وسادة مالية، فمن غير المرجح أن يلجأ إلى الاقتراض إلا في حالات استثنائية. وعلى الأرجح، فهو يجيد تخطيط ميزانيته، ويتعامل مع الإنفاق بشكل عقلاني، ويحرص على عدم تراكم الديون. في هذه الحالة، يمكن لهذا الشخص الاستفادة من القروض بطريقة تعود عليه بالنفع. بالنسبة للبنك، فإن احتمال وقوع مثل هذا العميل الذي يدير موارده المالية بمسؤولية في حالة تأخر عن السداد سيكون ضئيلًا جدًا.

أحد الجوانب المهمة والصعبة في نفس الوقت للأمن المالي هو القدرة على تخطيط ميزانيتك الشخصية على المدى الطويل. ومن وجهة نظر التمويل الشخصي، لكل عمر مهامه ومزاياه الخاصة. إن فهم هذه الأهداف والمزايا يسمح للشخص بتطوير مهاراته وزيادة دخله في الوقت المناسب. إن وضع خطة تقاعد شخصية والحفاظ على مستوى المعيشة الحالي بعد التقاعد يمثل تحديًا كبيرًا للجميع. يساعد برنامج الادخار طويل الأجل الذي تم إطلاقه مؤخرًا المواطنين على تكوين موارد مالية إضافية لمثل هذه الأهداف طويلة الأجل. وتتمثل مهمتنا في إيصال أهمية وفوائد هذه المنتجات إلى العملاء، حتى يكونوا واثقين من أمنها.

ومع ذلك، يرتبط مصطلح الأمان المالي لدى العديد من الأشخاص ارتباطًا وثيقًا بعمليات الاحتيال. وفقًا لإحصائيات البنك المركزي الروسي، فإن الغالبية العظمى من ضحايا عمليات الاحتيال هم من المواطنين العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 44 عامًا ولديهم مستوى تعليمي جيد.

يلجأ المحتالون إلى ابتكار أساليب جديدة ويستغلون الأجندات الحالية لجعل رواياتهم تبدو واقعية إلى أقصى

يساعد برنامج الادخار طويل الأجل الذي تم إطلاقه مؤخرًا المواطنين على تكوين موارد مالية إضافية لمثل هذه الأهداف طويلة الأجل.
وتتمثل مهمتنا في إيصال أهمية وفوائد هذه المنتجات إلى العملاء، حتى يكونوا واثقين من أمنها.

حد. ويبدو أن أيًا منا قد يقع في شرك المحتالين، خاصة عندما يكون في حالة عاطفية سلبية مؤقتة.

تشير الإحصائيات إلى أن 85% من أغلب الحوادث المسجلة ناجمة عن استغلال أساليب الهندسة الاجتماعية. يقوم العملاء بأنفسهم بتزويد المحتالين بمعلومات مالية حساسة عنهم (كلمات المرور، الرموز، أرقام بطاقات وما إلى ذلك). وعند الوقوع في مثل هذا الفخ، يميل العميل إلى إلقاء اللوم على أي شخص، بما في ذلك البنك. لهذا السبب، نحن مهتمون بشدة بتثقيف المواطنين من جميع الأعمار حول تدابير مكافحة الاحتيال.

ومع الأخذ في الاعتبار انتقال معظم المعاملات المالية إلى البيئة الرقمية، أصبح موضوع الأمن المالي ذا أهمية خاصة. علاوة على ذلك، يمكن البدء في وضع أسس الأمن المالي في سن مبكرة جدًا. وبمجرد أن يمسك الطفل هاتفًا ذكيًا، يجب أن يكون على دراية بالقواعد الأساسية. يواصل بنك "في تي بي" للعام الرابع على التوالي، مشروعه "الأبجدية المالية" بالتعاون مع برنامج "ليلة سعيدة يا صغاري". ومن حيث المشاهدات والعروض، يتفوق المشروع على جميع حلقات البرنامج الأخرى. وهذا يدل على اهتمام كبير من جانب كلا الوالدين وتوافر المواد للأطفال أنفسهم.

وفي السنوات القليلة الماضية، أصبحت دروس التوعية المالية تلقى اهتمامًا متزايدًا، في المناهج الدراسية، على الرغم من عدم إدراجها ضمن المواد الإلزامية. والقواعد الأساسية للسلوك المالي التي تُزرع في الطفل في المنزل والمدرسة ستسانده طوال حياته. وبصفتي مؤلفة كتاب مدرسي في الثقافة المالية للصفين العاشر والحادي عشر، فإنا أدرك جيدًا أهمية اتباع منهجية متكاملة في عملية التدريس.

"فيما يتعلق بالكفاءات المالية لعملائنا، فإننا نسعى لتطويرها وفقًا لمبادئ شاملة ومتاحة للجميع وواضحة المعالم. وتتيح التنسيقات المختلفة في أساليب التعليم إمكانية تلبية احتياجات جميع الفئات العمرية.

وحتى يتم تطبيق المعارف بشكل عملي، يقوم البنك بشكل دوري بتنظيم فعاليات تدريبية لكل من العملاء الأفراد وموظفي الشركات الذين هم من عملاء البنك. ويسعى أصحاب العمل جاهدين إلى رفع مستوى الوعي المالي لدى موظفيهم. ولم يعد مستغربًا أن يطلب أصحاب العمل من المتقدمين للوظائف الإذن بالاطلاع على سجلهم الائتماني. فمن المنطقي أن يعتقد أصحاب العمل أن المشاكل المالية قد تؤثر على قدرة الموظف على الالتزام بواجباته الوظيفية.

والأمر اللافت للنظر هو أن أكثر ما يهم الناس في الدورات التدريبية هو كيفية حمايتهم من الوقوع ضحايا للاحتيال في الفضاء الرقمي. وفي هذا الإطار، فإن الموقف الاستباقي للعميل فيما يتعلق بإدارة شؤونه المالية مهم للغاية. وعلى وجه الخصوص، القدرة على إنشاء كلمات مرور معقدة واستخدام المصادقة الثنائية، وإدارة الموافقات على معالجة البيانات الشخصية واستخدامها، والتحقق بانتظام من الموارد المهمة والسجل الائتماني، بالإضافة إلى تتبع إعدادات الهواتف الذكية والحسابات الإلكترونية.

وفيما يتعلق بالكفاءات المالية لعملائنا، فإننا نسعى لتطويرها وفقًا لمبادئ شاملة ومتاحة للجميع وواضحة المعالم. وتتيح التنسيقات المختلفة في أساليب التعليم إمكانية تلبية احتياجات جميع الفئات العمرية. على سبيل المثال، تعد الأشكال التعليمية غير المتصلة بالإنترنت أولوية لدى الفئة العمرية الأكبر سنًا. ونظرًا للجوانب المتعلقة بالعمر، ليس من الممكن دائمًا إتقان التقنيات الرقمية بشكل كاف. وتتطلب فئة الشباب المزيد من التنظيم والاندماج في عملية التعلم. ويفضل العملاء العاملون التعلم في الوقت الذي يناسبهم من خلال فترات قصيرة عبر الإنترنت. ويساعد النقاش المفتوح حول مزايا وعيوب المنتجات المحددة ليس فقط على مساعدة العميل في اختيار الخيار الأفضل لتحقيق أهدافه، بل يزيد أيضًا من ثقته في البنك.

التكنولوجيات الجديدة للبنوك كأداة للحد من التهديدات المالية

53 **دميتري غرونين، إليزافيتا ديميدوفا، دميتري بوكروفسكي**
الحد من أنواع المعاملات التجارية غير القانونية التي تتم عبر المنصات الإلكترونية للدفع

57 **نيكيتا تشوغونوف**
آفاق الخدمات البيومترية ودورها في تعزيز أمن عملاء البنوك

60 **الكسندر سكوتين،**
ماريا شيرباكوفا
التقيد بالقوانين المنظمة للعملات المشفرة: التجارب الأولى والآفاق المستقبلية

64 **غالينا كوزنتسوفا**
الاعتماد على نماذج التعلم الآلي في عمليات الامتثال يساهم في الحد من الأخطاء البشرية

الحد من أنواع المعاملات التجارية غير القانونية التي تتم عبر المنصات الإلكترونية للدفع

من بين العوامل الرئيسية التي تحدد خصوصية خدمات الأموال الإلكترونية اليوم، والتي من بينها محفظة "يوماني" الإلكترونية، سهولة وسرعة إجراء المعاملات. وفي الوقت نفسه، فإن طبيعة إجراء المعاملات عن بُعد للخدمات المقدمة تزيد من المخاطر المرتبطة بدخول أطراف غير موثوق بها إلى هذه الخدمات. وليس من قبيل المصادفة أنه وفقًا لنتائج التقييم الوطني الروسي لمخاطر غسل الأموال (2022)، أن تُصنف أنشطة مشغلي المحافظ الإلكترونية ضمن فئة المخاطر العالية

دميتري غرونين،
مدير قسم الرقابة الداخلية في شركة "يوماني" غير الربحية ش.ذ.م.م، وعضو مجلس الامتثال الدولي

إليزافيتا ديميدوفا،
رئيس قسم الرقابة المالية في شركة "يوماني" غير الربحية ش.ذ.م.م

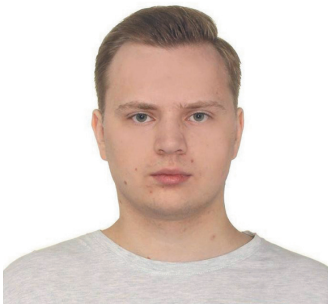

دميتري بوكروفسكي،
محلل في إدارة الأمن المعلوماتي ومكافحة الاحتيال بشركة "يوماني" غير الربحية ش.ذ.م.م

إذا تحدثنا عن الأنواع الشائعة من مرتكبي الجرائم المالية، نجد من بين هؤلاء بائعو السلع والخدمات العادية ممن يتهربون من تسجيل أنفسهم في الهيئات المختصة وكذلك دفع الضرائب بشكل صحيح، وكذلك أشخاص يرتكبون جرائم أكثر خطورة: مخالفو الأنظمة الخاصة والتراخيص - مثل المتداولين غير القانونيين للعملات المشفرة، والكازينوهات غير المرخصة، وتجار المخدرات، وتجار المنتجات المقلدة، والمشاريع الاحتيالية مثل المخططات المالية الهرمية. وتشكل مخططات الاحتيال مجموعة مستقلة (بما في ذلك تزوير الأموال والوثائق، واختراق الحسابات الإلكترونية، والهندسة الاجتماعية)، فضلاً عن عمليات تبييض الأموال المتحصلة من جرائم سابقة، مثل الرشاوى والاختلاسات، والانتهاكات المالية والميزانية، واستخدام الوثائق التنفيذية المزورة.

تتضمن الأنشطة التجارية غير المشروعة مخططات تحاول إخفاء طبيعتها الحقيقية، والتي تتمثل في أنشطة عالية المخاطر وغير قانونية تشمل عددًا كبيرًا من البائعين والمشترين، مثل تداول العملات المشفرة وألعاب القمار والمخططات الهرمية، وذلك من خلال التظاهر بأنها أنشطة قانونية (الشكل 1). على سبيل المثال، يمكن استخدام شركات التمويل الأصغر كواجهة لإخفاء العمليات المالية المشبوهة، حيث يتم تسجيل المعاملات المحاسبية على أنها قروض لمن لا وجود لها في الواقع.

الشكل 1. المعالجة السرية للأنشطة التجارية غير القانونية

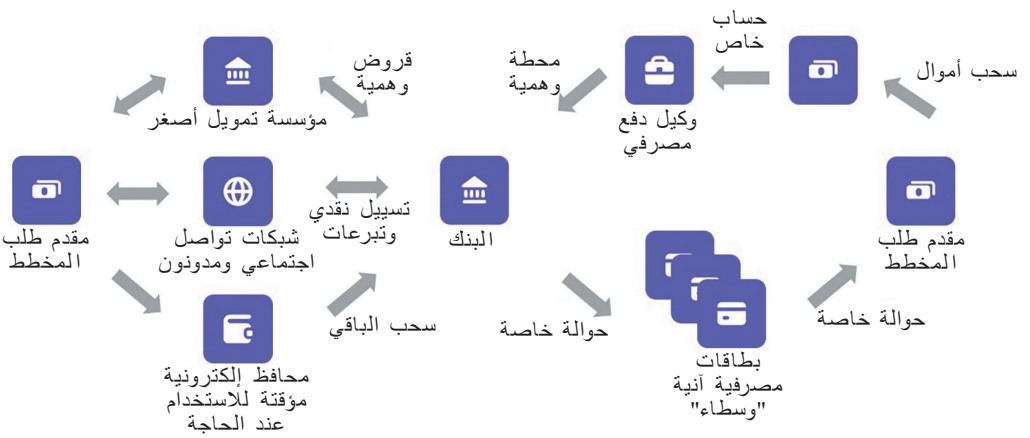

ومن المهم تسليط الضوء على الطرق التي تستخدم بها منصات التجارة الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، ومنصات المدونات لارتكاب جرائم، مثل تداول العملات المشفرة بشكل غير قانوني تحت غطاء "التبرعات" واستغلال مقاطع الفيديو لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة. ويتم اكتشاف جزء كبير من هذه الموارد فور ربطها والموافقة عليها. ولغرض سحب الأموال المتراكمة، يتم استخدام "اعتراف زائف" من قبل شخص وهمي - مالك المحفظة الإلكترونية مع إغلاقها في نفس الوقت. إن تحديث قواعد الآلة التحليلية، والرفض الآلي لإيداع الأموال الواردة إلى أنظمة الدفع الإلكتروني المحجوبة، وزيادة مدة النظر في طلبات سحب الرصيد، كل ذلك جعل هذا المخطط غير جذاب. وقد شهدنا مؤخرًا عودة ظاهرة استغلال وكلاء الدفع المصرفيين في أنشطة غير مشروعة، حيث يحاول المحتالون استغلال التكامل البرمجي الميسر بين هؤلاء الوكلاء والبنوك التي تعمل معهم. ولاحظنا أن الجهات الرقابية المالية الرئيسية تبذل جهودًا كبيرة لكشف مثل هذه الحالات واتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بسحب التراخيص. أسفرت الإجراءات النشطة والمنظمة التي اتخذتها المؤسسات الائتمانية والجهات الرقابية الكبرى هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) فيما يتعلق باستخدام الدفع الإلكتروني في الأنشطة غير المشروعة إلى تراجع كبير في هذا النوع من الأنشطة غير القانونية في قطاع تجارة التجزئة (خدمات الدفع، والتجارة الإلكترونية). ساهم في ذلك بشكل خاص سلسلة من التوجيهات المنهجية من البنك المركزي الروسي، والتي زادت الاهتمام بالمعاملات التجارية عبر بطاقات الائتمان وتحديد رموز أنشطة التجار. وتؤكد ممارسات الرصد أن المعيار الذهبي الجديد لمنظمي التجارة غير المشروعة بات يتمثل في المعاملات الشخصية المباشرة بين الأفراد (C2C)، والتي تشمل على نطاق واسع عمليات التحويل عبر المحافظ الإلكترونية والتحويلات بين البطاقات المصرفية ونظام المدفوعات الفورية. بعد تحديد تفاصيل المعاملة (مثل المبلغ وسعر شراء العملة المشفرة ووسائل الدفع والاستلام) على منصة التداول الخاصة بمنظم التجارة غير المشروعة، يتم تزويد المشتري ببيانات الحساب التي يجب عليه تحويل الأموال إليها بشكل مباشر خلال فترة زمنية محددة لإتمام المعاملة. يتم التأكد من إتمام عملية الدفع من قبل الجهة المنظمة وذلك بالرجوع إلى الفترة الزمنية المحددة وبيانات الدافع. ولا تتطلب هذه العملية أي تفاصيل إضافية، مثل سبب التحويل، مما يجعلها عملية غير شفافة تمامًا بالنسبة للبنك المنفذ ولا يمكن تمييزها عن التحويلات الشخصية. ويعتمد منظمو التجارة غير المشروعة على أساليب ملتوية لتجنب الكشف، مثل استخدام أشخاص وهميين "الوسطاء" لإجراء معاملات مالية سريعة بأسمائهم، إذ تستخدم حسابات مصرفية لهذه الأغراض مرة أو مرتين فقط، مما يجعل من الصعب تتبع الأموال وتكوين قوائم سوداء فعالة.

إن تنشيط الآلية الموصوفة في سوق التجارة غير المشروعة يشير إلى الحاجة إلى تكثيف الرقابة على المؤسسات الائتمانية فيما يتعلق بإصدار أدوات الدفع الفورية، وعمليات التعرف على هوية العملاء الأفراد، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير إضافية لمكافحة استخدام بيانات شخصية لآخرين ("الوسطاء") سواء بدون علم ورضا أصحابها أو بمشاركتهم الطوعية في الأنشطة الإجرامية لاستغلال بياناتهم الشخصية بشكل غير مشروع.

للقضاء على المخططات غير القانونية، يتم اتباع نهج شامل

يشمل هذا النهج دمج أساليب الخبرة في المراقبة القائمة على تحليل عينات منتقاة بشكل دوري بناءً على المخاطر، مع مراقبة تدفقات الدفع عبر الإنترنت بشكل مستمر، بما في ذلك معايير البنك المركزي الروسي، وقواعد التحليل الخاصة التي يتم تطويرها باستخدام تقنيات التعلم الآلي.

النقاط الأساسية للرقابة، سواء في العينات اليدوية أو في الأنظمة الآلية للرقابة هي:

- المراجعات السلبية التي تشير إلى أنشطة غير قانونية لمواقع متصلة بخدمة الدفع الإلكتروني (بين الرسائل الواردة إلى المنظمات غير الحكومية وعلى منصات المراجعات المستقلة على الإنترنت).
- الربط بين المديرين والممثلين والمالكين وبين بصمات الأجهزة الرقمية وعناوين IP المستخدمة بشكل أساسي وسجلات ملفات تعريف الارتباط (cookie) وأرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكتروني وأنماط أسماء المستخدمين المسجلة والجغرافيا المستخدمة لأجهزة الصراف الآلي والأجهزة الطرفية وغيرها مع قاعدة بيانات العملاء السابقين الذين ثبت تورطهم في أنشطة غير قانونية.
- العلاقات الجوهرية بين الدافعين لأموال إلى متاجر مختلفة، يملكها أشخاص ظاهريًا مستقلون عن بعضهم البعض، ولا توجد بينهم أي علامات على علاقة مباشرة (مثل الدفعات المتزامنة من قبل مدمني المخدرات أو المقامرين الذين تم التعرف عليهم مسبقًا إلى حسابات مصرفية جديدة).
- إجراء تعديلات كبيرة على محتوى الموقع الإلكتروني الذي يتضمن خيارات الدفع، حيث تم إدراج كلمات ومصطلحات تدل على بيع منتجات أو خدمات غير مشروعة (على سبيل المثال، المواد المخدرة) أو تلك التي تخضع لأنظمة ترخيص أو رقابة خاصة.
- تجاوز حجم المبيعات أو متوسط قيمة الفاتورة للمستويات غير المعتادة لنوع النشاط المعلن، أو عدم تطابق هذه المؤشرات مع قائمة المنتجات والخدمات المعروضة على موقع العميل على الويب.
- أنماط أخرى في سلوك الدفع تشبه تلك التي لاحظناها سابقًا لدى العملاء المتورطين في أنشطة غير قانونية، بالإضافة إلى حالات شذوذ أخرى في الدفع من حيث حجم المبالغ وتكرارها وموقعها الجغرافي وغيرها من العوامل الأخرى.

الشكل 2. التقاطعات والترابطات المعتبرة لتحديد مجموعة

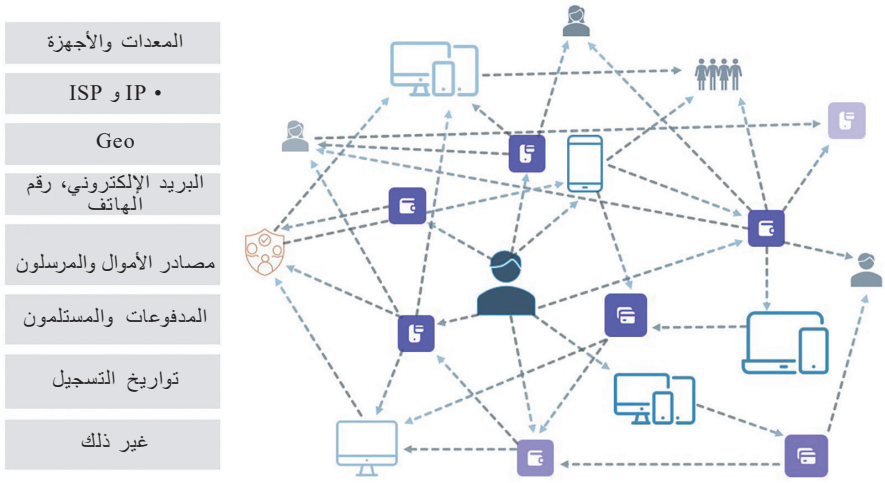

كما تتمثل إحدى المهام الأساسية لمنع التجارة غير القانونية باستخدام العملات المشفرة في تحديد الأساليب والخوارزميات لربط أنشطة العميل بمعاملاته في النظام غير النقدي. وتتيح حاليًا مجموعة متنوعة من البرامج المعقدة، مثل "البلوكتشين الشفاف"، إمكانية تحقيق مثل هذا التزامن، وقد شاركنا مؤخرًا في تجربة تشغيله. كما تتيح هذه المنصة تحليل تحركات العملات المشفرة، والكشف عن الروابط الخطيرة، وتقييم مخاطر المعاملات. مما يعزز بشكل كبير دقة تقييم مخاطر العملاء.

تفتح أدوات القواعد الآلية للعمل المستمر آفاقًا جديدة للكشف السريع عن الأنماط الإجرامية ومنعها. ولكي تتولى الآلة العديد من وظائف تحليل الامتثال، يجب وصف علامات الشكوك بخوارزمية آلية، وتحديد أهم هذه العلامات، والتعلم على وضع علامات تلقائية وسريعة وموثوقة على الحسابات المشبوهة. ولكشف الأنظمة المتشابكة التي تربط العملاء غير الموثوق بهم، نقوم بجمع كم هائل من البيانات: بيانات تسجيل المستخدم، بيانات الحساب، سجلات الدخول في النظام، عمليات الإيداع والمدفوعات، سرعة سحب الأموال، المدفوعات للمتاجر، سحوبات النقود من أجهزة الصراف الآلي، الأجهزة وعناوين IP الخاصة بالعملاء، استخدام proxy مختلفة وشبكات VPN وغيرها (الشكل 2).

للتعامل مع مجموعة البيانات الناتجة التي تربطها علاقات متعددة إلى متعددة، فإن قواعد البيانات الرسومية هي الحل الأمثل. الرسم البياني هو نظام يتكون من مجموعة من العناصر (قمم) وروابط (أضلاع) تربط بين هذه العناصر، وهو نظام بصري مناسب ومفهوم لوصف

البيانات والعلاقات بينها. وفي ممارساتنا، اخترنا ونتبع نظام إدارة قواعد البياناتNeo4j. وفي سياق استخدامنا، فإن العناصر التي تشكل بنية البيانات لدينا هي أرقام الحسابات والبطاقات، ومعرفات الأجهزة، وعناوين IP. الإجراءات المتعلقة بالربط والتواصل - بما في ذلك عمليات التسجيل، والمصادقة، والتواصل عبر البريد الإلكتروني والهاتف.

تتميز قواعد البيانات الرسومية بقدرتها الفائقة على اكتشاف وتحليل العلاقات المعقدة وغير الواضحة بين الكيانات والعمليات والأحداث الأخرى، والتي تميز الأنشطة غير المشروعة، مما يوفر المزايا التالية:

- التحليلات: سهولة الاستعلامات للعثور على العلاقات. بساطة لغة الاستعلام تتيح إضافة عناصر جديدة بسهولة.
- التجسيد البصري وتفسير النتائج.
- مجموعة كبيرة من الخوارزميات المعروفة المستخدمة في عملية تجميع البيانات.
- نهج موحد لحل المهام المختلفة.

لتقييم وتصنيف المجموعات العالية المخاطر، نقوم بتحليل خصائص محددة على وجه الخصوص:

- النسبة المئوية للمستخدمين المحظورين في المجموعة.
- النسبة المئوية للمستخدمين الذين لديهم حجم كبير من المعاملات.
- تواريخ التسجيل المتقاربة.
- وجود تحويلات من دافعي ضرائب كانوا يدفعون سابقًا إلى فئات مخاطرة أخرى.

بناءً على المجموعات التي حددناها والتي حصلت على تقييم سلبي، سنقوم بتحليل كامل للبيانات باستخدام تقنية متطورة تعرف بالشبكات العصبية البيانية (GNN).

إذا ألقينا نظرة على التمثيل المرئي للبيانات (الشكل 3)، فسنجد فرقًا واضحًا، على سبيل المثال، بين أنشطة جمع التبرعات لأعياد الميلاد في مكاتب "يوماني" وتداول العملات المشفرة (الأزرق في الرسم البياني يمثل المستخدمين منخفضي المخاطر، والأحمر والأصفر يمثلون المستخدمين مرتفعي المخاطر، والأخضر يمثل الأجهزة). ويمكن لخوارزمية برمجية أن تكتشف هذا الاختلاف بمفردها. في مجموعة الحسابات المرتبطة بموظفي "يوماني" (الشكل 3، الجزء العلوي) لا يوجد أي حسابات محجوبة. وهذه الحسابات مرتبطة لأن جميع المستخدمين يستخدمون نفس عناوين IP في ثلاث مدن، ونماذج أجهزة متشابهة، ويقومون بتحويل الأموال لبعضهم البعض بشكل منتظم في أعياد الميلاد.

وختامًا، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود مجموعة واسعة من المشاكل، فإن الطرق المطبقة من قبل البنك المركزي الروسي والمشاركة في المشاريع التجريبية لهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) وإسهاماتنا الخاصة، بما في ذلك استخدام قواعد البيانات البيانية، تسمح لنا بضبط النظام بشكل سريع والكشف عن مجموعة واسعة من المخططات غير القانونية الحالية والقضاء عليها.

الشكل 3. التصور المرئي للمجمعات ذات المخاطر لمنخفضة

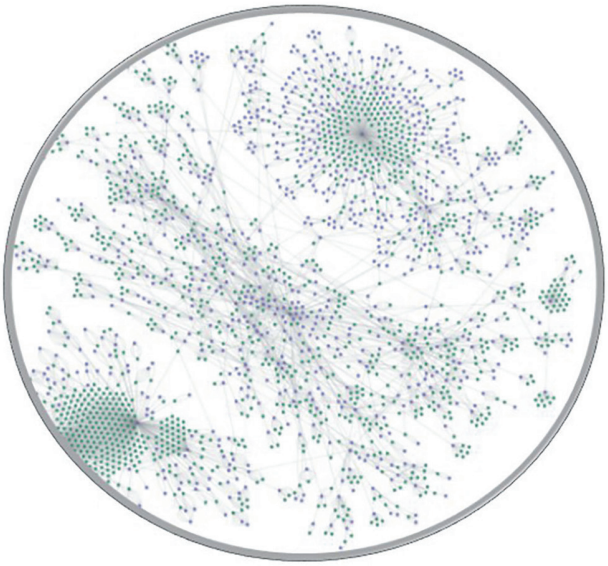

يقوم زملاء العمل في مختلف المكاتب بجمع تبرعات للاحتفال بأعياد ميلاد بعضهم البعض

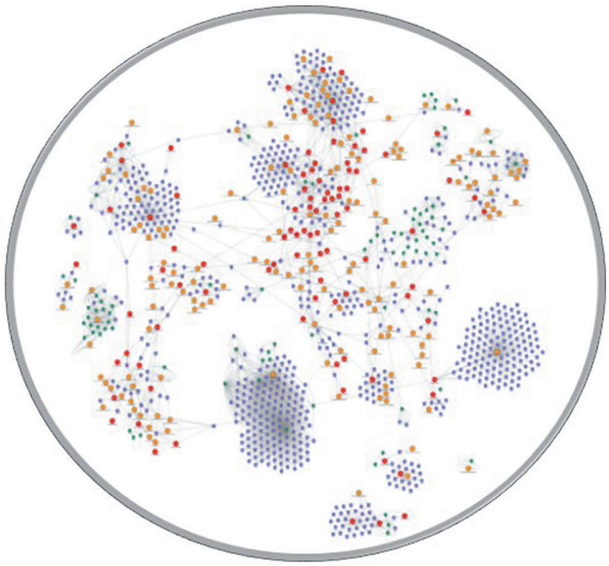

مجموعة من مستخدمي بورصة العملات المشفرة

آفاق الخدمات البيومترية ودورها في تعزيز أمن عملاء البنوك

أضحت التقنيات البيومترية ركيزة أساسية في البنية التحتية للقطاع المالي المعاصر. وفي ظل التوجه نحو الرقمنة الشاملة للخدمات المصرفية، باتت مسألة تأمين العملاء تتطلب حلولاً مبتكرة. وقد أثبتت أنظمة الحماية التقليدية، مثل المصادقة الثنائية القائمة على كلمات المرور والرسائل النصية، عجزها عن التصدي للتطورات المتسارعة في عالم الجريمة الإلكترونية. وفي مثل هذه الحالة، تظهر الخدمات البيومترية كأداة موثوقة قادرة على حل مشكلة تحديد هوية المستخدم وزيادة مستوى أمان العمليات بشكل كبير

نيكيتا تشوغونوف،
النائب الأول للرئيس، رئيس قسم الأعمال الرقمية في بنك "في تي بي"

تطور التهديدات الاحتيالية

شهدت أساليب مجرمي الإنترنت تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. فبعد أن كانت أساليب الاحتيال التقليدية مثل التصيد الاحتيالي والمكالمات الهاتفية المزيفة من البنوك هي السائدة، لجأ المجرمون الإلكترونيون إلى استخدام أساليب هندسة اجتماعية أكثر تعقيدًا. وهدفهم الرئيسي هو الوصول إلى البيانات الشخصية للعميل، والتي يمكن استخدامها لسرقة الأموال من حساباته.

ووفقًا للإحصائيات الصادرة عن البنك المركزي الروسي، سجل عدد العمليات المصرفية التي تتم بدون موافقة أصحابها زيادة مطردة خلال السنوات السبع الأخيرة، حيث ارتفع من حوالي 300 مليون عملية إلى أكثر من 1.165 مليار عملية سنويًا، ونتيجة لذلك، ارتفعت الخسائر المالية بشكل كبير، حيث زادت بنسبة تقارب 16 ضعفًا ووصلت إلى 15.8 مليار روبل سنويًا. ويتواصل عدد الهجمات الاحتيالية أيضًا في الارتفاع: على سبيل المثال، تم تسجيل ما يقرب من 260 ألف عملية احتيال في الربع الثاني وحده، مما أدى إلى سرقة 4.7 مليار روبل من أموال العملاء، بزيادة قدرها 23% عن المتوسط خلال الأرباع الأربعة السابقة. وفي الوقت نفسه، بلغ إجمالي عدد محاولات الاختراق من قبل المخترقين 16.3 مليون محاولة.

وتشير هذه الأرقام الكبيرة إلى أن طرق الحماية التقليدية، مثل كلمات المرور والرموز المؤقتة، لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات المتزايدة. لم يعد المحتالون

يكتفون الآن بمحاولات سرقة الأموال من خلال المكالمات أو الرسائل الوهمية. بل انتقلوا إلى أساليب أكثر تعقيدًا تجمع بين التصيد الاحتيالي وسرقة البيانات الشخصية والتلاعب النفسي بالضحايا.

وفي ظل هذه الظروف، أصبح استخدام البيانات البيومترية، وهي سمات فريدة لكل فرد (مثل الوجه والصوت وبصمات الأصابع)، أمرًا لا غنى عنه. ولا تتيح البيانات البيومترية إمكانية

[1] https://cbr.ru/analytics/ib/operations_survey/2023/.

التعرف على هوية العميل بدقة أكبر فحسب، بل إنها تقلل أيضًا من مخاطر سرقة البيانات، نظرًا لأن هذه البيانات يصعب تزويرها أو سرقتها أكثر من كلمات المرور التقليدية أو الرموز المؤقتة.

مزايا البيانات البيومترية

تتيح الأنظمة البيومترية لتحديد الهوية، مثل التعرف على الوجه والصوت، للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى رفع مستوى أمان خدماتها بشكل كبير. الميزة الرئيسية لهذه الأنظمة هي القدرة على التمييز بدقة وسرعة بين المستخدم الحقيقي والمحتال، حتى إذا حصل الأخير على جزء من بيانات العميل.

أصبحت البنوك تلجأ على نحو متزايد إلى الحلول البيومترية، بدءًا من فتح الحسابات عن بعد ووصولاً إلى تأكيد المعاملات. فقد بدأت بوادر استخدام البيانات البيومترية في التبلور قبل فترة طويلة من تفشي الوباء، ولكن الظروف الصعبة التي شهدها عام 2020 عجّلت من عملية اعتماد الخدمات اللاتلامسية وتلك التي تتم عن بعد. وتعتبر المشاريع التجريبية التي تستخدم تقنية التعرف على البيانات البيومترية للدفع مثالاً واضحًا على ذلك، حيث يمكن للعميل إتمام الدفع بمجرد النظر إلى الجهاز. بالإضافة إلى استخدامات أخرى، تستخدم البيانات البيومترية كوسيلة للدفع ودخول مترو الأنفاق في موسكو، وهناك أكثر من 340 ألف شخص يستخدمون هذه الخدمة. يقوم حوالي 150 ألف مستخدم يوميًا في أيام الأسبوع بالدخول إلى المترو باستخدام البيانات البيومترية.

كما تتيح خدمات البيانات البيومترية أيضًا تحسين راحة استخدام الخدمات المصرفية، بما في ذلك خارج القطاع المصرفي. لم يعد العملاء بحاجة إلى تذكر كلمات المرور المعقدة أو البحث عن رمز الاستجابة السريعة (QR) أو إدخال العديد من الرموز المؤقتة. إذ يكفي استخدام بصمة الإصبع أو مسح الوجه لتأكيد أي عملية. وهذا يبسط إلى حد كبير تجربة المستخدم، مما يجعلها أسرع وأكثر راحة، وهو أمر مهم بشكل خاص في بيئة حيث يسعى الجميع لتحقيق أقصى قدر من الوقت الأمثل.

على سبيل المثال، منذ يوليو/ تموز 2024، أصبح بإمكان المواطنين الروس الدخول إلى صالات كبار الشخصيات في المطارات باستخدام البيانات البيومترية، وذلك بفضل خدمة جديدة أطلقها مركز التكنولوجيا البيومترية بالتعاون مع النظام الوطني لبطاقات الدفع وبنك "في تي بي" وشركتي VisionLabs و MILE-ON-AIR. وتسمح هذه الخدمة لحاملي بطاقات Mir Pass المسجلين في نظام التعريف البيومتري الموحد بالدخول إلى صالة كبار الزوار بمجرد النظر إلى جهاز المسح الضوئي البيومتري عند المدخل. بالنسبة للعملاء، فإن هذه الخدمة لا تقدم الراحة فحسب، بل توفر أيضًا وقتًا كبيرًا، حيث لا حاجة للبحث عن الهاتف أو رمز الاستجابة السريعة (QR)، أو الانتظار في الطابور حتى يتسنى لموظف صالة الأعمال استقبالهم. يكفي التسجيل عن بعد عبر بوابة "الخدمات الحكومية".

وقد أطلقت الخدمة في مطارات موسكو وسانت بطرسبرغ وقازان وفلاديفوستوك، ومن المتوقع أن تنضم عشرات المطارات الأخرى في جميع أنحاء البلاد إلى هذه المبادرة بحلول عام 2025.

تُقدم التقنيات البيومترية مجموعة واسعة من المزايا:

1. زيادة الأمن.
توفر البيانات البيومترية مستوى أمان أعلى من الطرق التقليدية، وذلك بفضل الاعتماد على خصائص جسدية فريدة يصعب تقليدها.

2. أفضل وسيلة للحماية من عمليات الاحتيال.
تجعل البيانات البيومترية من الصعب جدًا نسخ البيانات الشخصية وتساعد في منع سرقتها.

3. تحسين تجربة المستخدم.
لا يحتاج العملاء إلى تذكر كلمات مرور معقدة، إذ توفر البيانات البيومترية إمكانية الوصول السريع والسهل إلى الخدمات.

4. الربحية.
تساعد البيانات البيومترية على تخفيض التكاليف التشغيلية من خلال استبدال طرق التعريف التقليدية بحلول أكثر فعالية.

5. رفع مستوى الأداء.
باستخدام البيانات البيومترية، يمكننا تبسيط العمليات وتقليل الوقت والجهد المبذول في عمليات التحقق اليدوية.

6. الشمولية.
تسهل البيانات الحيوية عملية الوصول إلى الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يجعل الخدمات أكثر سهولة.

[1] https://www.interfax.ru/moscow/958062.

ويدل هذا الانتشار الواسع على أن التكنولوجيا البيومترية تستخدم على نطاق واسع في مختلف جوانب الحياة، مما يبرهن على كفاءتها وجدارتها بالثقة.

المخاطر والتحديات في مسار التطبيق

على الرغم من الفوائد الكبيرة لأنظمة التعرف البيومتري، إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر جسيمة. وأبرز هذه المخاطر هو احتمال اختراق قواعد البيانات التي تخزن المعلومات البيومترية. إذ تعتبر هذه البيانات كنزًا ثمينًا للمجرمين الإلكترونيين، وقد يؤدي تسريبها إلى عواقب وخيمة على كل من العملاء والمؤسسات المالية.

وبالتالي، فإن البنوك ملزمة بتوفير أعلى مستويات الحماية لأنظمتها البيومترية.

ويشمل ذلك تطبيق طرق تشفير متطورة، ونظام حماية متعدد المستويات، وإجراءات صارمة للتحكم في الوصول. ومن الضروري أن تخزَّن البيانات البيومترية وتعالج في ظروف آمنة، وأن تخضع الأنظمة نفسها لتحديثات دورية واختبارات لتعزيز قدرتها على التصدي للمخاطر.

وتلعب التشريعات دورًا حيويًا في تنظيم استخدام البيانات البيومترية. وتشهد روسيا تشديدًا متزايدًا في الشروط المنظمة لجمع البيانات البيومترية وحفظها ومعالجتها، الأمر الذي يفرض قيودًا إضافية على توظيفها في المجال المالي. مع ذلك، فإن هذه التدابير تهدف إلى تقليل المخاطر وضمان أقصى حماية لبيانات العملاء.

علاوةً على ذلك، تواجه تقنيات البيانات البيومترية تحديات جديدة، تتمثل في ظهور تقنيات التزييف العميق إنشاء الصور الرمزية الرقمية. وتشهد تقنيات التعلم الآلي (ML) والذكاء الاصطناعي (AI) تطورًا متسارعًا للتصدي لهذه التهديدات. ويمكن لهذه الأنظمة زيادة دقة القرارات القائمة على البيانات البيومترية بشكل كبير، وذلك عن طريق تقليل عدد الحالات التي يتم فيها التعرف الخاطئ على الهوية. إذ أن الخوارزميات المتقدمة قادرة على التكيف مع التغيرات الطفيفة في البيانات البيومترية، مما يجعل عملية التعرف على الهوية أكثر دقة. ويمكن للتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي أن يعززا أمن النظم البيومترية من خلال اكتشاف التهديدات ومواجهتها قبل وقوع الضرر. كما يمكن لهذه التقنيات أن تثري تجربة المستخدم من خلال تبسيط عملية المصادقة وتحسينها. وبالتالي، فإن دمج التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي يمثل اتجاهًا واعدًا لمستقبل البيانات البيومترية.

آفاق وتوقعات تطور وتطبيق البيانات البيومترية في القطاع المصرفي

وعلى الرغم من المخاطر الحالية، فإن التقنيات البيومترية تتمتع بآفاق واعدة جدًا في القطاع المصرفي وخارجه. وسيصبح استخدامها في المستقبل أكثر انتشارًا. ويمكننا أن نتوقع تطورًا مستقبليًا لأنظمة الدفع باستخدام التقنيات البيومترية وزيادة عدد الخدمات التي تعتمد على البيانات البيومترية كوسيلة أساسية للتحقق من الهوية أو إتمام المعاملات.

ومن أبرز التحديات التي تواجه البنوك حاليًا هو إقناع العملاء بجدوى التقنيات الجديدة وكسب ثقتهم بها. وعلى البنوك أن تبذل جهودًا كبيرة لاطلاع عملائها على مزايا وسلامة الحلول البيومترية. وكلما زاد وعي الناس بكيفية عمل هذه التقنيات وكيفية حمايتها لأموالهم، زاد مستوى الثقة والاستعداد لاستخدام هذه الخدمات.

***

تلعب الخدمات البيومترية دورًا محوريًا في تطوير التقنيات المصرفية حاليًا، مما يضمن كفاءة وفعالية العمليات المصرفية ويرفع من مستوى أمنها. وفي ظل التهديدات المتغيرة باستمرار والمتطلبات المتزايدة لأمن المعلومات، ستزداد أهميتها بشكل كبير. ولا يقتصر دور المؤسسات المالية على تطوير هذه الأنظمة فحسب، بل يتعداه إلى بناء جسور الثقة مع العملاء من خلال التفاعل المستمر معهم من أجل زيادة مستوى الثقة في التقنيات الجديدة.

يمكن للتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي أن يعززا أمن النظم البيومترية من خلال اكتشاف التهديدات ومواجهتها قبل وقوع الضرر. كما يمكن لهذه التقنيات أن تثري تجربة المستخدم من خلال تبسيط عملية المصادقة وتحسينها.

التقيد بالقوانين المنظمة للعملات المشفرة: التجارب الأولى والآفاق المستقبلية

شهدت روسيا، ابتداءً من 1 سبتمبر/ أيلول 2024، إطلاق نظام تجريبي قانوني يتيح إجراء المعاملات المالية عبر الحدود باستخدام العملات الرقمية. إذ تجري عملية تطوير إطار عمل قانوني لإنشاء منصة تداول منظمة للعملات المشفرة وفتح الباب لاستخدامها في التحويلات المالية عبر الحدود.

تعتبر إحدى المهام الرئيسية للنظام القانوني التجريبي هي ضبط الآليات التنظيمية، ودراسة المخاطر، ووضع التدابير للحد منها، وتقييم تأثير الابتكارات على النظام المالي للبلاد

الكسندر سكوتين،
رئيس القسم التنظيمي والتحليلي لإدارة تنظيم الأنشطة الإشرافية لهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)

ماريا شيرباكوفا،
رئيس قسم مراقبة مخاطر الأطراف الخاضعة للرقابة في إدارة تنظيم الأنشطة الرقابية في هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)

في بداية شهر أغسطس/ آب من هذا العام تم اعتماد قانون اتحادي يفرض التزامًا على الأشخاص العاملين في تعدين العملات الرقمية والأشخاص الذين ينظمون مجمعات التعدين للامتثال لتشريعات مكافحة غسل الأموال. وستتطلب التعديلات التشريعية المذكورة مواءمة إجراءات الامتثال وتطوير الآليات اللازمة للرقابة المالية.

وقد أثيرت مسألة تتبع وتقييم استخدام العملات المشفرة في مختلف الحسابات، بما في ذلك تلك التي تعتبر غير قانونية. وفي ظل الانتشار المتزايد للعملات الرقمية المشفرة، أصبح من الأهمية بمكان لتعزيز الأمن في القطاع المالي والمصرفي أن نفهم ونحلل ليس فقط أصول الأموال التقليدية، بل أيضًا أصول العملات المشفرة.

وقد صُنفت أنشطة العاملين في صناعة العملات المشفرة وتداول هذه العملات، وفقًا للتقييم الوطني لمخاطر تبييض الأموال، ضمن فئة المخاطر العالية، وبالتالي فإنها تقع تحت رقابة مستمرة من قبل الأطراف المعنية بمكافحة تبييض الأموال.

وتتواصل الجهود المبذولة لتوفير بيئة مناسبة لتنفيذ إجراءات "اعرف عميلك"، وتعزيز الشفافية في المعاملات بالعملات المشفرة وعلاقتها بالعملات التقليدية، ويتم حاليًا تكثيف الجهود لزيادة الحالات العملية لمراقبة الأنشطة المالية واتخاذ تدابير للحد من المخاطر.

[1] القانون الاتحادي رقم -222ف ز بشأن "إدخال تعديلات على بعض القوانين التشريعية المعمول بها في روسيا الاتحادية" الصادر بتاريخ 08/08/2024.

"البلوكتشين الشفاف" -

أداة تحليلية تتيح تقييم المخاطر المرتبطة بالتحويلات المالية بين محافظ مختلفة. إذ تتيح المنصة تتبع مسار العملة المشفرة من محفظة إلى محفظة.

وبناءً على تحليل بيانات منصة "البلوكتشين الشفاف" الذي أجرته هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، تمكنت السلطات من إحباط نشاط مجموعة إجرامية منظمة كانت تستخدم متجرًا إلكترونيًا لتوزيع المخدرات وإخفائها في مخابئ سرية. ولتجنب اكتشاف نشاطها الإجرامي، طور المشاركون في الجماعة الإجرامية المنظمة مخططًا لبيع المخدرات بطريقة غير مباشرة وغسل الأموال المتأتية من بيع هذه المخدرات.

وقد جمعت الأرباح غير المشروعة المتأتية من تجارة المخدرات، والممثلة بأصول رقمية، في حساب محفظة رقمية للعملات المشفرة. وبغرض إضفاء صفة قانونية على ملكية الأموال، تم تحويل جزء من الأصول الافتراضية إلى محافظ عملات مشفرة، ثم تم تحويلها إلى روبل روسي وإيداعها في بطاقات أو حسابات بنكية باسم أقارب من الدرجة الأولى غير مدركين لمصدر هذه الأموال.

وقد رفعت دعاوى جنائية ضد أعضاء المجموعة الإجرامية من قبل وكالات إنفاذ القانون على أساس جريمة بموجب الجزء 1 من المادة 174.1 من القانون الجنائي المعمول به في روسيا الاتحادية (إضفاء الشرعية على العائدات المتأتية من الجرائم).

علاوة على ذلك، يتم إعداد دراسات حول استخدام العملات المشفرة من قبل المسؤولين الذين يسيئون استخدام السلطات الرسمية. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك هو الإجراءات التحقيقية التي تجري ضمن قضية جنائية تم فتحها بسبب تلقي رشوة بمبلغ كبير.

وبالتالي، فإن المتهم قد تلقى رشوة، من خلال وسطاء، على شكل محفظة رقمية تحتوي على أكثر من 1000 بتكوين (ما يعادل أكثر من مليار روبل روسي).

بفضل مراقبة العناوين الرقمية باستخدام منصة "البلوكتشين الشفاف"، تم اكتشاف قيام بعض الأطراف بسحب جزء من الأصول الرقمية التي تلقوها عبر بورصة للعملات المشفرة تقع مكاتبها في العديد من البلدان. وتم فرض حجز على الأصول الافتراضية المحددة حاليًا.

وكانت إحدى الخطوات الأولى هي تمكين الكيانات الخاضعة لأحكام القانون الاتحادي رقم 115-ف ز والصادر بتاريخ 07/08/2001 بشأن "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" من إبلاغ هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) عن أي معاملات تتعلق بتداول العملات المشفرة.

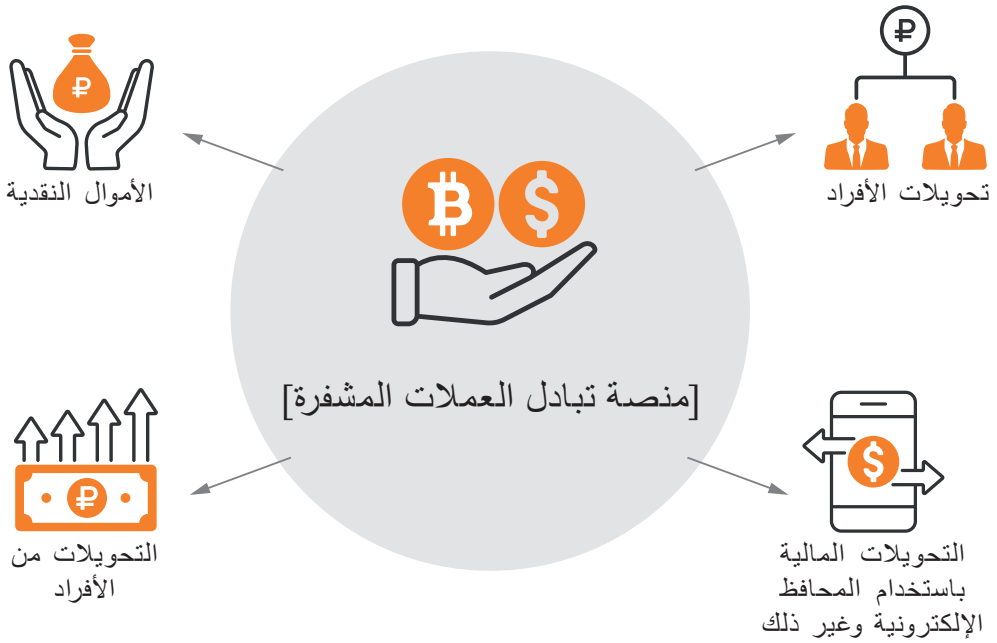

بدءًا من عام 2023، باشرت هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، بالتعاون مع البنك المركزي الروسي وبمشاركة المؤسسات الائتمانية الكبرى، بتطبيق تجريبي لحل "البلوكتشين الشفاف" لتعزيز أنظمة الامتثال في القطاع المالي.

وفي الوقت نفسه، مع تزايد شعبية استخدام العملات المشفرة، بما في ذلك المدفوعات مقابل السلع والخدمات غير القانونية، أصبح من الضروري تنظيم المعلومات المقدمة إلى الجهة المعنية. بمشاركة ممثلي مجلس الامتثال، وضعت هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) توصيات للمشاركين في السوق بهدف تحديد أكثر وضوحًا للأشخاص الذين يقومون بعمليات تحويل العملات التقليدية المرتبطة بتداول العملات المشفرة، وتقسيمهم إلى فئتين: "مستثمري العملات المشفرة" و"مبادلي العملات المشفرة". ويُقصد بمصطلح "مستثمري العملات المشفرة" الأفراد الحقيقيون الذين يشترون العملات المشفرة بغرض الاستثمار أو تأمين سبل عيشهم.

أما "مبادلي العملات المشفرة" فهم غالبًا ما يكونون واجهة وهمية، تُعرف باسم - "الوسيط"، حيث تستخدم حساباته المصرفية وبطاقاته لتمكين منصات الإنترنت (المواقع، التطبيقات، بوتات التلغرام، وما إلى ذلك) من تسهيل عمليات شراء وبيع العملات الرقمية.

وأدى ذلك إلى تبويب وتنظيم تدفق المعلومات الواردة إلى هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) بشكل منهجي. بيد أن هذا التقسيم استند إلى تحليل المعاملات بالعملات التقليدية وسلوك العملاء، دون الخوض في تقييم مخاطر التعامل بالعملات الرقمية باستخدام المحافظ المرتبطة.

ونظرًا للميزات الأساسية للعملات الرقمية، وغياب آلية ربط المعاملات النقدية التقليدية للعملاء بالمعاملات المشفرة، واجهت المؤسسات المالية صعوبات موضوعية في تقييم مخاطر العملاء المشاركين في تداول العملات المشفرة. ولهذا السبب وبدءًا من عام 2023، باشرت هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، بالتعاون مع البنك المركزي الروسي وبمشاركة المؤسسات الائتمانية الكبرى، بتطبيق تجريبي لحل "البلوكتشين الشفاف" لتعزيز أنظمة الامتثال في القطاع المالي.

ويُعد المشروع التجريبي لدمج هذا الحل التقني في أعمال وحدات مكافحة غسل الأموال مشروعًا متكاملًا ومتعدد المراحل، ويهدف ليس فقط إلى اختبار وظائف المكون البرمجي وتحديد مسارات تطويره، بل أيضًا إلى بناء مجموعة أساسية من خوارزميات (سيناريوهات) مراقبة العمليات وطرق التوافق مع اللوائح المتعلقة بالعملات المشفرة وذلك استنادًا إلى نتائج تطبيق البرنامج.

يُعد المشروع التجريبي لدمج هذا الحل التقني في أعمال وحدات مكافحة غسل الأموال مشروعًا متكاملًا ومتعدد المراحل، ويهدف ليس فقط إلى اختبار وظائف المكون البرمجي وتحديد مسارات تطويره، بل أيضًا إلى بناء مجموعة أساسية من خوارزميات (سيناريوهات) مراقبة العمليات وطرق التوافق مع اللوائح المتعلقة بالعملات المشفرة وذلك استنادًا إلى نتائج تطبيق البرنامج.

وفي المشروع التجريبي، قامت المؤسسات الائتمانية بإثراء البيانات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة بمعلومات إضافية، بما في ذلك عناوين محافظ العملات المشفرة المستخدمة في المعاملات ذات الصلة، وتجزئة هذه المعاملات، واسم منصة تداول العملات المشفرة و/أو اسم منصة تداول العملات المشفرة التي تم فيها تبادل العملات، بالإضافة إلى وصف للمخاطر المرتبطة بأنشطتها.

وفي ظل التوسع في استخدام العملات المشفرة لأغراض إجرامية، فإن التحديد المبكر لأنشطة العملاء المصرفيين المتعلقة بالعملات المشفرة عند قيامهم بمعاملات نقدية مرتبطة بها يعد أمرًا بالغ الأهمية من أجل مكافحة الجريمة وتمويل الإرهاب والتطرف بشكل استباقي.

كما تم إجراء تحليل إضافي للمعاملات المالية التقليدية بين "وسطاء" قاموا بتحويل الأموال المستخدمة في أنشطة منصة تبادل العملات الرقمية و"عملائها" داخل المؤسسة الائتمانية لتحديد الأشخاص الجدد المشاركين في مثل هذه الأنشطة.

في المستقبل، من المخطط توسيع إمكانية مراقبة العمليات النقدية التقليدية لعملاء المؤسسات الائتمانية مع منصات تبادل العملات المشفرة وعند إجراء المعاملات بين البنوك المختلفة.

وكانت القضية الصعبة من وجهة نظر منهجية أثناء تنفيذ المشروع التجريبي هي مسألة تحديد هوية أنشطة العملاء في مجال العملات المشفرة، وخاصة تحديد المحافظ المشفرة التي يستخدمونها.

أظهر المشروع التجريبي أيضًا ضرورة تطوير صيغ التفاعل المعلوماتي بين المؤسسات الائتمانية وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ). واستكملت الرسائل الإلكترونية الرسمية ببيانات مستقاة من منصة "البلوكتشين الشفاف". ومع ذلك، ومن أجل استخدامها الكامل في إجراء التحقيقات المالية وأتمتة التحليل الكلي للمعلومات الواردة، كان من الضروري تغيير تنسيقات الرسائل من حيث استكمالها بمؤشرات لتحديد البيانات المتعلقة بنشاط العملة المشفرة.

والنتائج التي تم التوصل إليها تمثل خطوة نحو هدف أوسع نطاقًا وهو جعل الامتثال للتشريعات المتعلقة بالعملات المشفرة ممارسة روتينية لجميع المؤسسات المالية.

غالينا كوزنتسوفا:

الاعتماد على نماذج التعلم الآلي في عمليات الامتثال يساهم في الحد من الأخطاء البشرية

تلجأ المؤسسات المالية بشكل متزايد إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي لحل مشاكلها. وحول ذلك تتحدث السيدة غالينا كوزنتسوفا، مديرة الامتثال في "تي-بنك" ونائبة الرئيس، عن كيفية مساعدة نماذج التعلم الآلي (ML) للأفراد في تجنب المخاطر المالية، وما هي المشاكل التي يمكن حلها بواسطتها، ولماذا لا يمكن للآلة أن تحل محل الحكم المهني في كل شيء

7 سنوات من الخبرة في استخدام نماذج التعلم الآلي (ML) في الامتثال

يركز بنكنا بشكل أساسي على تقديم الخدمات المصرفية للعملاء الأفراد، وإعطاء الأولوية للتعامل معهم عبر القنوات الإلكترونية. وهذه الخصوصية المميزة تخلق بيئة فريدة من المخاطر وتستوجب تكييف أنظمة الامتثال والنماذج التحليلية المستخدمة في كشف السلوكيات غير الاعتيادية للعملاء.

يضم البنك مجموعة واسعة من المعاملات والمنتجات والقطاعات، ونحن نعمل على دمج حلول التعلم الآلي (ML) المتنوعة في كل منها، بدءًا من أبسط نماذج الانحدار الخطي وصولاً إلى أحدث نماذج التحويل التوليدي.

وطوال فترة تعامله مع بنك "تي-بنك"، يخضع عميلنا لمراقبة ومتابعة مستمرة من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي القائمة على نماذج التعلم الآلي (ML).

ولطالما طور قسم الامتثال لدينا نماذج تعلم آلي (ML) مخصصة، وقمنا بتطبيقها بنجاح على مدار 7 سنوات، مع تكييفها باستمرار لتلبية المتطلبات والمهام المختلفة.

نموذج التعلم الآلي-

ML هو نموذج رياضي يتم تدريبه على مجموعة من البيانات بهدف التنبؤ، التصنيف، التجميع، وغيرها من مهام معالجة البيانات. وهو اللبنة الأساسية لبناء النظم والبرامج التي تستطيع التعامل مع كميات ضخمة من المعلومات، مما يسهل على المحللين تحليل البيانات الجاهزة.

الامتثال لمتطلبات الجهة التنظيمية

يفرض القانون الاتحادي رقم -115 ف ز على البنوك واجب مراقبة المعاملات المالية المشبوهة والتي قد تكون مرتبطة بجرائم خطيرة مثل تمويل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وجرائم الفساد، وتبييض الأموال، إضافة إلى عمليات مالية غير قانونية مثل التهرب الضريبي ونقل الأموال إلى الخارج بطرق غير مشروعة. وتتجسد مهمتنا في مراقبة العملاء لمنعهم من استخدام خدمات البنك في عمليات مشبوهة. تظهر المعايير والنماذج التي تم تطويرها لهذه الأغراض لتحديد المعاملات المشبوهة كفاءةً عاليةً إلى حد ما، كما يتضح من البيانات الواردة من البنك المركزي الروسي والتقارير المقدمة من هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ). ونحن نعمل بشكل استباقي ونسعى إلى الكشف عن هذه الأفعال في أسرع وقت ممكن.

يجري الذكاء الاصطناعي مسحًا شاملاً لجميع خصائص العملاء ويسجل أي تغييرات تطرأ على سلوكهم، مثل تحديث البيانات الشخصية أو إجراء معاملة صادرة أو شراء منتج جديد.

ويخضع بعض هذه العمليات لرقابة صارمة وفق معايير محددة للكشف عن المخاطر. ورغم ذلك، لا يمكن التحقق من شرعية عدد كبير من العملاء ومعاملاتهم استنادًا إلى هذه المعايير، إلا أن احتمال وجود مخالفات قانونية فيها قائم، ويعتمد على مجموعة من العوامل المتباينة. بالنظر إلى الكم الهائل من تدفق البيانات، فإن تلبية جميع المتطلبات المفروضة على البنوك وضمان أقصى درجات الأمان للعملاء والشركاء كان ليصبح مستحيلاً لولا استخدام الذكاء الاصطناعي. وفي ظل محدودية الموارد، سيكون من الصعب للغاية حل مثل هذه المشكلات بالاعتماد على موظفينا فقط: هناك كم هائل من المعلومات المتنوعة يجب أخذها في الاعتبار ومعالجتها لاتخاذ قرار. تأتي نماذج التقييم القائمة على التعلم الآلي (ML) لتقديم تقييم سريع ودقيق للعملاء والمعاملات عبر مجموعة واسعة من المعايير.

تكمن مزايا نماذج التعلم الآلي (ML) في ضمان الامتثال بسرعة وجودة عالية دون التأثير سلباً على تجربة العملاء

تنفذ الشركة مجموعة واسعة من العمليات المتعلقة بالعملاء، وهي في حالة نمو متسارع على صعيد قاعدة العملاء والمنتجات. وتنص لوائحنا الداخلية على ضرورة التحقق من جميع العملاء دون استثناء. ويوميًا، يجري الذكاء الاصطناعي مسحًا شاملاً لجميع خصائص العملاء ويسجل أي تغييرات تطرأ على سلوكهم، مثل تحديث البيانات الشخصية أو إجراء معاملة صادرة أو شراء منتج جديد. وسيكون من المستحيل تتبع هذا الأمر بالكامل ودون أخطاء إذا تم ذلك يدويًا. وتنجز نماذج التعلم الآلي هذه المهمة دون إزعاج لعملائنا، وتكتشف الجوانب السلبية بدقة أكبر.

بفضل استخدام نماذج التعلم الآلي (ML) في التحقق من هوية العملاء والمعاملات المالية، انخفض خطر وقوع أخطاء بشرية. في سياق الامتثال القانوني، نحن نواجه مرحلة حرجة للغاية، حيث لا مجال لأي تقصير. ويجب علينا السعي باستمرار لتحسين جودة عمليات الفحص

ومن المزايا الأخرى لنماذج التعلم الآلي (ML) قدرتها على تحليل الأوضاع الحالية بشكل لحظي واتخاذ إجراءات استباقية لتقليل المخاطر المحتملة، وذلك من خلال تقييم البيانات المتاحة.

بالإضافة إلى ذلك تمتاز نماذج التعلم الآلي (ML) بسهولة وسرعة إعادة تدريبها على بيانات جديدة نسبيًا. وهذا يُمكّن من التكيف السريع مع المتغيرات المستمرة في الواقع.

من الضروري التأكيد على أن نماذج التعلم الآلي (ML) تعمل بشكل فعال فقط مع كميات كبيرة من البيانات وتتعلم من قواعد بيانات ضخمة. فلو كنا بنكًا يضم 13 عميلًا فقط، لما كان هناك داع لاستخدام الذكاء الاصطناعي. ولكن نتيجة لذلك، تعتبر نماذج التعلم الآلي (ML) لدينا أداة أساسية في عملية الفلترة الأولية، حيث تساعدنا بدقة عالية على تحديد العمليات المشبوهة. إذ يتولى الشخص الذي يستفيد بشكل كبير من عملية الفلترة الأولية هذه، والتي تساهم في تسريع عمله وتقليل الأخطاء البشرية، اتخاذ القرار النهائي. حيث يقوم هذا الشخص بمراجعة المعاملة المحددة واتخاذ القرار المناسب.

مراقبة جودة عمل الموظفين

تضم وحدة الامتثال لدينا قسمًا متخصصًا في ضمان الجودة، يهدف إلى تعزيز قدرة الموظفين على إجراء التحقيقات الدقيقة يدويًا. إذ يقوم نموذج التعلم الآلي (ML) بتحديد الأخطاء المحتملة في المراحل المبكرة، ثم يقوم خبراء قسم الجودة بمراجعتها وتصحيحها. ويساهم هذا الإجراء في تقليل عدد الأخطاء المحتملة التي يرتكبها الموظفون، ويمنع تجارب العملاء السلبية، ويقلل من عدد العمليات المشكوك فيها.

في سياق التعامل مع المعاملات المتعلقة بغسل الأموال، كانت نسبة الأخطاء مرتفعة جدًا في التحليل اليدوي الذي يقوم به الموظفون. وكان لهذا تأثير سلبي على علاقتنا بالعملاء وأثار تساؤلات الجهات الرقابية.

ولتصحيح هذه المشكلة، بدأنا باستخدام نموذج للتعلم الآلي (ML) يمكنه تقييم ما إذا كان الشخص قد ارتكب خطأ أم لا، وتقليل عدد الأخطاء من خلال تقديم توصيات للموظف مثل: "ربما ارتكبت خطأ هنا، يرجى إعادة التحقق".

التحديات الجديدة

كنا في السابق نقوم بحظر حساب العميل عند اكتشاف أي نشاط مشبوه. أما الآن، فنحن نسعى إلى منع الأنشطة غير القانونية قبل أن يقوم العميل حتى بمحاولة تنفيذها. نموذج التعلم الآلي (ML) لدينا قادر على التنبؤ بجميع الأفعال التي قد تشكل تهديدًا محتملًا من قبل العميل. وهذا يمثل تحديًا جديدًا بالنسبة لنا، حيث أن خططنا للنمو والتوسع تتطلب منا التركيز على الوقاية من المخاطر والحد منها. ويسمح نموذج التعلم الآلي الخاص بنا بتحديد بعض النقاط التي تتطلب مزيدًا من التدقيق عند فتح الحساب، وطلب المزيد من الوثائق.

يعتبر تطوير الحلول التكنولوجية في مجال الامتثال المصرفي من الأولويات الرئيسية للبنك. يتم حاليًا تطبيق أحدث الممارسات في مجال دمج الأنظمة ونشرها ومراقبتها وتخزين البيانات وإدارة الإصدارات وإعادة تدريب النماذج وغيرها.

كما يولي البنك اهتمامًا خاصًا بتطوير ما يطلق عليه اسم - "الامتثال للأنظمة المتعلقة بالعملات الرقمية". وتقوم هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) حاليًا والبنك المركزي الروسي، بالتعاون مع منصة "البلوكتشين الشفاف"، بتطوير سيناريوهات مختلفة للكشف عن المعاملات المشبوهة التي يقوم بها العملاء المتعاملون بالعملات الرقمية. وهذه المهمة صعبة للغاية، لكننا نفهم في نفس الوقت أنه من دون حلها، فإن الحركة الكاملة للمضي قدمًا في الرصد المالي غير ممكنة. من دواعي سرورنا أن زملاءنا في مجال الاستخبارات المالية يتواصلون معنا بشكل مستمر ويساندوننا في شتى القضايا. وأنا على يقين بأن الروح المعنوية المرتفعة والتعاون الوثيق بين أعضاء الفريق، اللذين نتجا عن جو الثقة السائد، سيقودانا إلى تحقيق نجاح كبير في هذا المشروع.

يولي البنك اهتمامًا خاصًا بتطوير ما يطلق عليه اسم - "الامتثال للأنظمة المتعلقة بالعملات الرقمية". وتقوم هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) حاليًا والبنك المركزي الروسي، بالتعاون مع منصة "البلوكتشين الشفاف"، بتطوير سيناريوهات مختلفة للكشف عن المعاملات المشبوهة التي يقوم بها العملاء المتعاملون بالعملات الرقمية".

الأولمبياد الدولي للأمن المالي: بوابة نحو مستقبل مهني واعد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

نور سلطان كوجونازاروفا،
أخصائية رائدة في قسم المراقبة المالية بإدارة مراقبة الامتثال
في بنك أوبتيما، جمهورية قيرغيزستان

يشكل مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنصرًا حيويًا في ضمان الأمن المالي للدولة والمجتمع الدولي. بصفتي متخصصة شابة تخطو خطواتها الأولى في عالم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، أرغب في مشاركة تجربتي الشخصية وما تعلمته، وكيف ساهمت المشاركة في الأولمبيادات في صقل مهاراتي وتطوير مسيرتي المهنية، بالإضافة إلى الحديث عن التحديات التي تواجه هذا المجال والفرص المتاحة فيه

لقد كانت مشاركتي في الأولمبياد الدولي للأمن المالي وحصولي على تدريب في المركز التدريبي للهيئة الحكومية للاستخبارات المالية في جمهورية قيرغيزستان محطتين حاسمتين في مسيرتي المهنية. ولم يقتصر دور المركز التدريبي على تزويدي بالمعرفة الضرورية للمشاركة في الأولمبياد على الصعيد الدولي، بل أرسى أيضًا الأساس لمسيرتي المهنية المستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج التدريب الذي يقدمه المركز التدريبي للهيئة الحكومية للاستخبارات المالية في جمهورية قيرغيزستان كان يهدف بشكل أساسي إلى تطبيق المعرفة بشكل عملي، وقد أثبت هذا النهج جدواه في الممارسة العملية.

لقد أسست مشاركتي في الأولمبياد الدولي للأمن المالي قاعدة صلبة لبناء مسيرتي المهنية في مجال مكافحة غسل الأموال. وأتاحت لي هذه التجربة ليس فقط اختبار معرفتي على الصعيد الدولي فحسب، بل أيضًا تبادل الخبرات مع زملاء من مختلف البلدان. وهذه التجربة وسعت فهمي للتحديات العالمية في مجال مكافحة غسل الأموال المتحصلة من الأنشطة غير المشروعة وتمويل الإرهاب، ووفرت لي مهارات قيمة أستخدمها في عملي.

وكان الحصول على اعترافٍ بإنجازاتي على الصعيد الدولي أمرًا بالغ الأهمية. ولم يعزز ذلك ثقتي بنفسي فحسب، بل فتح أيضاً آفاقاً جديدة في مسيرتي المهنية. وبعد مشاركتي في الألعاب الأولمبية مباشرة، تلقيت عرضاً للعمل في جهاز الدولة للكشف عن الجرائم المالية في جمهورية قيرغيزستان.

خبرة العمل في دائرة الاستخبارات المالية الحكومية بجمهورية قيرغيزستان

لقد اكتسبت خبرة فريدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال عملي في دائرة الاستخبارات المالية الحكومية بجمهورية قيرغيزستان. تعلمت هنا كيفية الاستجابة بسرعة للتهديدات المالية وتحليل البيانات والتعاون مع مختلف الوكالات الحكومية والدولية.

كانت إحدى المهام الرئيسية التي واجهتها هي مراقبة المعاملات المالية وتحديد المعاملات المشبوهة. تتطلب هذه العملية تركيزًا عاليًا ودقة متناهية في التفاصيل، حيث إن نجاح التحقيق بأكمله مشروط بجودة التحليل الذي تم إجراؤه. لقد تعلمت من خلال عملي في هذه الوحدة أهمية الالتزام بالسرية والأخلاقيات المهنية في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن الخبرة الثمينة التي اكتسبتها في جهاز الدولة لمكافحة غسل الأموال في جمهورية قيرغيزستان كانت حجر الأساس لبناء مسيرتي المهنية في مجال الامتثال.

الميزات الحديثة للعمل في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال

إن عملي الحالي في مجال الامتثال هو امتداد طبيعي لمسيرتي المهنية السابقة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتضمن عملي مجموعة واسعة من المهام، أبرزها مراقبة المعاملات المالية وتحديد المعاملات المشبوهة. وتشمل هذه العملية تحليل البيانات وجمع الأدلة وإعداد التقارير لتقديمها إلى الجهات المختصة. الأهم من ذلك، تبرز المسائل المتعلقة باستخدام العملات المشفرة وتكنولوجيا البلوكشين، الأمر الذي يتطلب من المتخصصين تحديث معارفهم ومهاراتهم باستمرار.

ومن الأهمية بمكان أيضًا المشاركة في تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات الداخلية الهادفة إلى منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تشمل تدريب الموظفين وإجراء تحقيقات داخلية والتفاعل مع السلطات التنظيمية.

وإدارة المخاطر هي حجر الزاوية في هذا المجال. في ظل بيئة قانونية متغيرة باستمرار وظهور تهديدات جديدة مثل الجرائم الإلكترونية واستخدام التكنولوجيات الجديدة في الاحتيال المالي، يجب على خبراء الامتثال أن يكونوا قادرين على تحديد المخاطر وتقليلها في الوقت المناسب.

إن خبرتي في العمل بالهيئة الحكومية للاستخبارات المالية في جمهورية قيرغيزستان تساعدني على التعامل مع هذه المهام بكفاءة.

وبالتوازي مع ذلك، في مجال الامتثال، أنا أستفيد بشكل فعال من المهارات التي اكتسبتها من خلال مشاركتي في الأولمبياد الدولي للأمن المالي والتدريب في المركز التدريبي للخدمة الحكومية للاستخبارات المالية في جمهورية قيرغيزستان، مثل التفكير التحليلي والقدرة على اتخاذ القرارات السريعة والاهتمام بالتفاصيل. وتكتسب هذه الصفات أهمية بالغة في ظل تزايد تعقيدات الامتثال، حيث تتطلب طبيعة العمل مهارات احترافية عالية.

وفي سياق عملي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أرى أن هناك اتجاهًا متصاعدًا نحو تعزيز التعاون الدولي. وتتطلب عولمة الاقتصاد جهودا منسقة من قبل جميع المشاركين في السوق المالية العالمية. هذا يعني أن على المتخصصين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ألا تقتصر معارفهم على التشريعات الوطنية فحسب، بل يجب عليهم أيضًا أن يكونوا على دراية بالمعايير والممارسات الدولية، مثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

ما هي الأسباب التي تدعو لاختيار العمل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

تُعتبر وظائف مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من أكثر الوظائف التي توفر فرصًا للنمو والتطور المهني. وأبرز هذه الفرص هي الأهمية الاجتماعية العالية لهذه المهنة. فالمختصون في هذا المجال يعملون على حماية الأمن المالي، ومكافحة عمليات الاحتيال والكشف عن الشبكات الإجرامية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانيًا، أن هذا المجال يوفر فرصًا مستمرة للتعلم والتطوير. إذ يتطلب مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من المتخصصين تحديث معارفهم ومهاراتهم باستمرار، مما يجعل العمل ممتعًا ومليئًا بالتحديات وجذابًا بشكل خاص للأشخاص الذين يسعون للنمو المهني. كل مهمة جديدة تمثل تحديًا يتطلب نهجًا شاملاً وتفكيرًا مبتكرًا.

كما يوفر مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب آفاقًا وظيفية واسعة. علاوةً على ذلك فإن الخبراء المتمرسون في هذا المجال مطلوبون بشدة ليس فقط في المؤسسات المالية، بل أيضًا في شركات الاستشارات، والهيئات الحكومية، والمنظمات الدولية.

كيفية جذب الشباب إلى مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

لجذب الشباب للعمل في مجال مكافحة غسيل الأموال، يجب الترويج لهذه المهن بنشاط من خلال الأولمبيادات والمسابقات وغيرها من الأنشطة. ومن الوسائل الفعالة الأخرى لاكتساب الخبرة، المشاركة في برامج التدريب العملي والتطبيقي في المؤسسات المتخصصة. كما أن الخبرة العملية الفعلية تساعد على فهم طبيعة العمل وتفاصيله بشكل أفضل، وكذلك رؤية فرص التطور المستقبلي في هذا المجال.

من الضروري أيضًا تطوير البرامج التعليمية التي تهدف إلى تأهيل المتخصصين، مثل تلك التي يقدمها المركز التدريبي للهيئة الحكومية للاستخبارات المالية في جمهورية قيرغيزستان. وسيساعد هذا الشباب على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لبناء مستقبل مهني ناجح

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن مسيرتي المهنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بدءًا من مشاركتي في الأولمبياد الدولي للأمن المالي وصولًا إلى دراستي في المركز التدريبي للهيئة الحكومية للاستخبارات المالية في جمهورية قيرغيزستان، ثم عملي في الهيئة الحكومية للاستخبارات المالية في جمهورية قيرغيزستان، وصولًا إلى عملي الحالي في مجال الامتثال، كل ذلك مكنني من اكتساب خبرة قيمة وساهم في تطوري المهني. تتطلب هذه المهنة التعلم المستمر والتكيف مع التحديات الجديدة، ولكنها توفر فرصًا فريدة للنمو الشخصي والمهني. ومن الأهمية بمكان أن يدرك الشباب المتخصصون أن مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليس مجرد مجال جذاب ومثير، بل هو أيضًا فرصة للمساهمة بشكل كبير في ضمان أمن واستقرار النظام المالي.

أخبار نظام مكافحة غسل الأموال

70 نيويورك: ألقى السيد يوري تشيخانتشين، رئيس مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كلمة في إحدى فعاليات الأمم المتحدة

70 موسكو: اجتماعات ثنائية بين ممثلي هيئة الرقابة المالية الروسية ونظرائهم في الخارج

70 مراكش: المكتب الإقليمي للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في المغرب ينظم دورة تدريبية حول مكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية

71 يريفان: أقيمت في العاصمة الأرمنية فعاليات تدريبية مشتركة لتبادل الخبرات العملية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

71 أوزبكستان: انعقاد مؤتمر بلدان رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب ومؤتمرًا دوليًا علميًا عمليًا لمنظمة التعاون الأمني الإقليمي – منظمة شنغهاي للتعاون

71 فيينا: فعالية خاصة لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة

موسكو: اجتماعات ثنائية بين ممثلي هيئة الرقابة المالية الروسية ونظرائهم في الخارج

في إطار التعاون الدولي، قامت وفود من النيابات العامة في جمهورية موزامبيق، وهيئة الشفافية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ووحدات الاستخبارات المالية في كل من مدغشقر وتركمانستان والجمهورية العربية السورية بزيارات عمل إلى هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ).

وخلال اللقاءات، قدم الجانب الروسي عرضًا للخبرة المكتسبة من النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال، وتمت مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى الأجندة الإقليمية والدولية.

نيويورك: ألقى السيد يوري تشيخانتشين، رئيس مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كلمة في إحدى فعاليات الأمم المتحدة

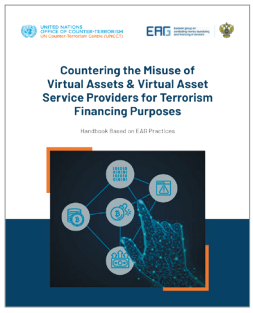

في هذا الحدث، تم تقديم دليل إرشادي حول مكافحة استخدام الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية في تمويل الإرهاب، والذي تم إعداده في إطار الأمم المتحدة مع الأخذ في الاعتبار خبرات كل من مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ). كما أكد السيد يوري تشيخانتشين على الأثر العملي الملموس الذي ستحدثه هذه الوثيقة.

مراكش: المكتب الإقليمي للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في المغرب ينظم دورة تدريبية حول مكافحة تمويل الأنشطة الإرهابية

تولت السيدة أولغا تيسين، رئيسة الإدارة القانونية في هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، إجراء عملية التدريب. إذ تم تسليط الضوء على أفضل الممارسات العالمية والروسية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، وتتبع المعاملات المالية التي تتم بالعملات المشفرة باستخدام التقنيات المحلية المتطورة.

أرمينيا: أقيمت في العاصمة الأرمنية فعاليات تدريبية مشتركة لتبادل الخبرات العملية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يهدف هذا التدريب إلى تبادل الخبرات في بناء نظام وطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودراسة أفضل الممارسات في الرقابة المبنية على المخاطر، وأساليب التحليل الاستراتيجي والتشغيلي، وجمع ومعالجة المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية.

وترأس الوفد الروسي السيد ألكسندر كوريانوف، رئيس إدارة تنظيم الأنشطة الإشرافية.

فيينا: فعالية خاصة لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة

شارك ممثلو دائرة الاستخبارات المالية في روسيا، عبر مكالمة فيديو جماعية، في عرض التقرير العالمي حول المخدرات لعام 2024. وشدد المشاركون في الحوار على أهمية جمع البيانات والبحث والتحليل كأساس لوضع وتنفيذ السياسات في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات.

أوزبكستان: انعقاد مؤتمر بلدان رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب ومؤتمرًا دوليًا علميًا عمليًا لمنظمة التعاون الأمني الإقليمي – منظمة شنغهاي للتعاون

عُقد هذا الحدث بصورة جلسة عامة وخمس جلسات عمل متخصصة، بحضور ممثلين عن السلطات المختصة في 20 دولة عضوًا في كلا من رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون.

في الجلسة العامة، ألقى السيد هيرمان نيغلاد، وزير الدولة ونائب مدير هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، كلمة ركزت على قضايا التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
يوري تشيخانتشين

نائب رئيس هيئة التحرير
فلاديمير أوفتشينيكوف

نائب رئيس هيئة التحرير
هيرمان نيغلياد

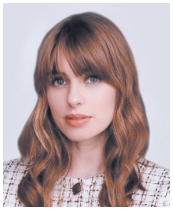

رئيس التحرير
إيرينا ريازانوفا

أعضاء هيئة التحرير

غالينا بوبريشيفا

إيفان كورنيف

أوليغ كريلوف

أنطون ليسيتسين

سيرغي تيتيروكوف

أليكسي بيترينكو

يفغيني غيليتا

مارينا شيمياكينا

هيئة الرقابة المالية الروسية والمركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي في Telegram و VKontakte

دار النشر
المؤسسة المستقلة غير الربحية
المركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي 119017، موسكو، ستارومونيتني بيريولوك، بناء 31، وحدة 1.
البريد الإلكتروني: info@mumcfm.ru
عدد النسخ: 600 نسخة
قد لا تعكس آراء هيئة التحرير بالضرورة آراء الكُتّاب.

المركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي
2024